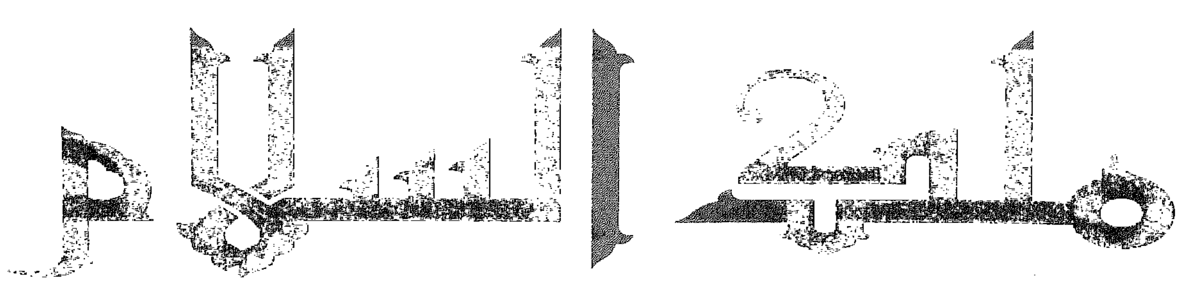


محاولة لصياغة تاريخ ...؟

خالد ابراهيم العرموطي



ملك الإسلام

محاولة لصياغة تاريخ ..؟

دماء الإسلام

محاولة لصياغة تاريخ . . . ؟

خالد ابراهيم العرموطي

١٩٩٤



ألإهداء ...

للباحث عن الحقيقة من الأجيال القادمة ...

خالد العرموطي



مقـــــدمــــــة

عانت منطقة الشرق الأوسط من الصراعات والأزمات خلال أربعة عقود عاشتها في عداء وحروب ومقاطعة سياسية وإقتصادية بعد الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨م ، وما تلى ذلك من إحتلال القسم المتبقي من فلسطين في عام ١٩٦٧م ، وكذلك أجزاء من الأراضي الأردنية والسورية والمصرية واللبنانية ، وشهدت هذه المنطقة حالة جمود كرست إسرائيل خلالها كيانها السياسي على الأراضي التي إحتلتها عن طريق الإبقاء على واقع اللاحرب واللاسلم ، وكانت الجهود السياسية في هذه الحقبة منصبة على إيجاد مخرج من حالة الجمود تلك ، وكان للملك الحسين مساهمات بارزة على الساحة الدولية ، مستفيداً من النهج السياسي المعتدل الذي ينتهجه في السعي لحل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية ، وإستعادة الحقوق المغتصبة ، وإحلال السلام في هذه المنطقة ، ولم يتوان الملك في البحث عن السلام في كل فرصة متاحة ، إلى أن تهيأت الظروف الموضوعية لذلك في مطلع عقد التسعينات ، وبدأت العملية السلمية بشكل فعلي وجاد متلاحق ، إلى أن وصلت إلى المرحلة الراهنة حالياً ، وتتناول هذه الدراسة التطورات التاريخية لمراحل الصراع العربي الإسرائيلي ، وما واكبها من جهود في السعي للوصول إلى سلام عادل وشامل لهذا الصراع .

إبتدأت الدراسة بإستعراض لعقد الخمسينات ، وما إشتمل عليه من علاقات وتداخلات في أزمة الشرق الأوسط ، وبيان لموقف الملك في ذلك العقد من تطورات تلك الأزمة ونشاطاته السياسية فيها ، وتتبعه لفرص السلام ، ثم إنتقلت إلى الوقوف

على آراء الملك الحسين وتصوراته لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي ، وما تم فيه من تحركات على المستوى الإقليمي والدولي في البحث عن السلام .

وتسلسلت الدراسة في متابعة مواقف الملك الحسين في عقد السبعينات ، ونظرته إلى ما آلت إليه القضية الفلسطينية في ذلك العقد ، وما حدث فيه من أحداث هامة وجوهرية كان لها دور فاعل وبارز في مسيرة القضية كإتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ، وما أثير فيها من موضوعات عن دور مرتقب للأردن في الإتفاقات المذكورة .

وتلى ذلك إستقراء لأحداث الثمانينات التي إنتهت ببدء عملية السلام في مطلع التسعينات وبمؤتمر مدريد ، وما أعقبه من مفاوضات ثنائية ومتعددة بين الوفود العربية والإسرائيلية في واشنطن ، وما تم كذلك في هذه الفترة من لقاءات بين القادة السياسيين لكل من الأردن وأسرائيل وأمريكا في واشنطن والعقبة ، أعقبها فيما بعد إنتقال المحادثات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي إلى منطقة الحدود بين الأردن وإسرائيل ، في منطقة البحر الميت وفي وادي عربة وفي طبرية .

ثم تحولت الدراسة بعد ذلك لمعالجة جوانب مهمة تعرضت لها على شكل سيناريوهات ثلاثة ، إبتدأت بسيناريو القدس كونها جوهر السلام وأساسه ، وإستعرضت في هذا السيناريو التطورات التاريخية لمدينة القدس ، وما تداول عليها من دول وحكام ومراحل إلى أن وصلت إلى الوضع الحالي ، ثم نظرت الدراسة في آفاق المستقبل ، وما يمكن أن يستشف من مستقبل المدينة المقدسة لاحقاً .

وتطرقت الدراسة في السيناريو الإقتصادي إلى جوانب هذا السيناريو أثناء مسيرة

الصراع العربي الإسرائيلي ، وما تحمله الأيام المقبلة من مواقف على المستوى الإقتصادي كوجهة نظر إستشرافية لهذا الموضوع .

أما السيناريو السياسي فنظر فيه الكاتب إلى إنسياب الأحداث السياسية منذ ما يقرب من قرن من الزمان ، وتطرق إلى جذور الصراع السياسية وتسلسلها إلى أن وصلت إلى مرحلتها النهائية حالياً ، ثم أعقبه بعد ذلك بالإستشراف بالمستجدات التي قد تطرأ على مستوى العلاقات السياسية في المنطقة في مرحلة ما بعد السلام .

وتناولت الدراسة في خاتمتها ما تخيله الكاتب من معطيات سيكون لها تأثير على مجمل الوضع بعد إنتهاء العملية السلمية ، وما يتمخض عن تلك العملية من علاقات على المستويات المختلفة وتم إلحاق بعض الصور والإتفاقات بالدراسة ، ووضعت تلك الإتفاقات بنصوصها الحرفية ، ليتمكن القارئ من خلالها الربط بين ما يطلع عليه في ثنايا الدراسة وما يتعلق بها من وثائق أثبتت في نهاية الدراسة كناحية علمية يستفيد منها القارئ من خلال قراءتها والتعرف عليها .

وبعد : فهذه الدراسة بين يدي القارئ والباحث عن الحقيقة ، توخى الكاتب من خلالها عرض وجهة نظره بصورة موضوعية ، حاول خلالها تقديم الحقيقة المجردة مشفوعة بالجانب التاريخي ، مسندةً بما إستطاع إسناده بها من معلومات تاريخية وأرقام وحقائق وهي جهد بذله الكاتب خدمة للعلم والثقافة العربية والحقيقة التاريخية ، عسى

أن يكون به نفع ، وعسى أن يسجل له كشهادة أمام التاريخ وأمام القارئ يدخرها في سجل حياته .

تــــوطئــــة
(المحـــاولــــة)
...صيـــاغـــة تاريـــخ...

تعتبر سنة ١٩٤٨م نقطة تحول رئيسة في تاريخ الأمة العربية خاصة والإسلامية عامة حين احتلت الصهيونية القسم الأكبر من فلسطين بناء على قرار التقسيم (١٨١)، حيث كان رد الفعل العربي والإسلامي عنيفا وقويا ، إذ تداعى أولو الأمر وأصحاب الكلمة ورجال الفكر ، من أرجاء الوطن العربي وهبوا يجمعون المتطوعين ليذودوا عن قدس الأقداس وعن بيت المقدس وأكنافه ، وبالفعل إنخرطت جموع المتطوعين فيما سمي آنذاك (جيش الإنقاذ) وخاض هذا الجيش معارك مشرفة سجلها التاريخ بماء من ذهب، ولكن المؤامرة الدولية كانت أكبر من جهود هؤلاء المتطوعين، حيث كانت الجيوش العربية النظامية ممزقة تنقصها الكفاءة القتالية والتدريب والخبرة .

وفي هذه الفترة بالذات كانت معظم الأقطار العربية تحت نير الاستعمار بعد تنفيذ إتفاقيات سايكس بيكو ،إذ أن بعضها حديث عهد بالإستقلال ، لم يشتد ساعده بعد،وبعضها الآخر مازال تحت السيطرة الإستعمارية لم ينل إستقلاله بعد ، وهذا يعني أن الدول العربية بأغلبيتها ليس فيها حكومات فعلية بحيث يكون لها قرار سياسي ينعكس إيجابياً على الجانب العملي لخدمة القضية المركزية قضية فلسطين ، هذا عن الجانب العربي ، أما في الجانب

الآخر فإنه ثبت عملياً أن الصهيونية كانت مدعومة من الدول الغربية كافة وخاصة فرنسا وبريطانيا ، وكانت مهيئة لبناء دولة تقوم على دعائم متينة من القوة العسكرية المتطورة والإقتصاد العلمي المتين ، والدعم المالي الكبير ، بحيث تنهض بسرعة فائقة ،وتضمن تفوقها على جيرانها في المجالات كلها ، لاسيما العسكري منها .

وفي الحقيقة فإن هذا الإتجاه كان هو المقصود، حيث قامت دولة إسرائيل ، وبقيت الدويلات العربية حولها ضعيفة ، وخاصة التى نالت إستقلالها فى هذه الفترة ، وكان الاردن قد نال إستقلاله عام ١٩٤٦م فى عهد الملك عبد الله بن الحسين بن علي ، وحين أستشهد الملك عبد الله فى ١٩٥١/٧/٢٠م بويع الأميرطلال بن عبد الله ملكاً للملكة الأردنية الهاشمية خلفاً لأبيه الملك عبد الله يوم ١٩٥١/٩/٦م وبقى فى الملك حتى آيار عام ١٩٥٢م ،حيث نودى بالأبن الأكبر له الحسين بن طلال لتولى سدة الحكم فى آب عام ١٩٥٢م ، وكان آنداك عمره سبعة عشرة عاماً ، ولما كان فى هذه السن دون مرحلة الرشد , خولّ مجلس الوصاية إدارة السلطات الدستورية فى المملكة الأردنية الهاشمية حين بلغ الحسين السن القانوني التي تتيح له إدارة دفة الحكم من الناحية الدستورية وذلك فى الثاني من آيار عام ١٩٥٣م حيث تولى سلطاته الدستورية، وتوج ملكاً للملكة الاردنية الهاشمية كثالث شخصية من الأسرة الهاشمية بعد جده عبد الله وأبيه طلال، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحسين بن طلال الملك الجديد إستلم الحكم فى فترة حرجة

جدا من تاريخ الأمة العربية عامة ومن تاريخ الأردن خاصة، إذ يعتبر الأردن الجار المباشر الأكثر قرابة لفلسطين من الناحيتين الجغرافية والتاريخية ، وهذا يتطلب ممن يحكم هذا البلد أن يعطي هذه العلاقة أهمية خاصة بها وهذا ما كان من الحسين حيث أنه كان على الدوام ومنذ اليوم الأول لإستلامه الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية وإستمر بعد ذلك طوال فترة حكمه ينظر إلى هذا الموضوع من هذا المنظار ، ويعتبر الأردن الموطن والموئل ، وفلسطين الأهل والعشيرة، وقد لاقت هذه النظرة المتوازنة الإستحسان والإستحباب من المواطنين في البلد الواحد غربي النهر وشرقيه وهيئت له القاعدة الشعبية المتينة المؤازرة والمتابعة له في كل ما يرسم من سياسات وخطط .

وتتالت الأحداث على المستوى الإقليمي ، وترسخ الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين وساد جو من الغليان والتعبئة الجماهرية في البلاد العربية لمواجهة الإحتلال الإسرائيلي ، ولمحاولة إسترجاع ما احتل اليهود من الأراضي الفلسطينية ، وطردهم منها ولم يكن هناك بدٌّ لأي من القيادات العربية إلا الإنسجام مع التيار العام الجارف الداعي إلى إسترجاع ما أغتصب من أراض فلسطينية والواقع أنه أياً من القادة في البلاد العربية حينذاك لن يتمكن من السير في الإتجاه المعاكس لتوجهات الغالبية الشعبية في البلاد العربية ،ذلك أن جرح فلسطين ما أنفك ساخناً ، وإذا ما حاولنا إستقراء صورة الوضع السياسي القائم في عقد الخمسينات وما تلاه من عقود فإنه يجدر بنا أن نؤكد على أن الأردن كان ملازماً للقضية الفلسطينية منذ تأسيسه متفاعلاً معها

ومتأثراً بها بفعل عوامل عديدة منها عوامل الجوار الجغرافي والتمازج السكاني ، والتفاعل الثقافي والإقتصادي والتجربة التاريخية المشتركة ، ومن الواجب عند الحديث عن القضية الفلسطينية أن ننظر إليها من خلال الحقائق التي كانت قائمة حينذاك ، وليس وفق المقاييس الراهنة خارج سياقها التاريخي وباللجوء إلى الأحكام المسبقه ، ولذلك فإننا ننظر إلى عقائد الحسين في تلك الفترة بمنظار عصرها في كل مرحله من المراحل الزمنية على إعتبار أنها وليدة زمانها وليس خارجه عن الإطار التاريخي لتلك الفتره .

التطور التاريخي لعقائد الحسين إزاء السلام

تمهيد

بعد أن أصدر الكاتب كتابه فكر الحسين في الميزان (عقيدة ومنهج) ، الذي ألقى فيه الضوء على فكر الحسين منذ إستلامه دفة الحكم في عقد الخمسينات عام ١٩٥٣م وحتى بداية عقد التسعينات ١٩٩٠م ودراسة مدى إنسجام فكره مع قرارت السياسة الأردنية سواء كانت محلية أم دولية ونتيجة للرياح التي هبت على منطقة الشرق الأوسط خاصة والعالم بشكل عام فيما سمي بالنظام العالمي الجديد والدعوة إلى شرق أوسط جديد والتوجه نحو السلام ، رأى الكاتب لزاماً عليه أن يلقي الضوء على عقائد الحسين المتعلقة بالقضية المركزية للشرق الأوسط (القضية الفلسطينية) و ما طرأ من تطورات في منهجه الفكري فيما يخص الجانب العسكري والسياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية .

ففي هذا الفصل ذهب الكاتب إلى تحليل آراء الحسين إزاء القضية الفلسطينية (حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأردنية) منذ عقد الخمسينات وحتى تاريخنا الحالي عام ١٩٩٤م من حلال خطاباته السياسية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي ، معتبراً ذلك الإطار الفكري لدراسة التطور التاريخي لعقائدة إزاء السلام متبعا الإسلوب الإستقرائي للأحداث السياسية الناريخية التي تفاعل معها الحسين وذلك بالتحليل والدراسة لفكر الحسين إزاء السلام والتطور الذي طرأ على فكره نتيحة التطور الذي آلت إليه الأحداث

المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي فتدرج الكاتب في هذا الفصل بمتابعة التطور الفكري حسب التسلسل الزمني للأحداث (عقد الخمسينات ، عقد الستينات ، عقد السبعيات ، عمد الثمانينات وبداية التسعينات) حتى مرحلة السلام التي بدأت بداية بروتوكوليه مع مؤتمر مدريد للسلام بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠م .

وبناء على ما تقدم سوف يذهب الكاتب إلى تحليل صورة العقد والأحداث السياسية ضمن الإطار التاريخي التي حدثت به تلك الأحداث ودراسة مدى إنسجامها مع عقائد الحسين آخذاً بعين الإعتبار التحليل ضمن النسق التاريخي وليس خارجه مع الإبتعاد عن إعطاء الأحكام المسبقة أثناء تحليل الأحداث والحكم عليها ، وذلك ليخلص إلى وضع القارئ في صورة الأحداث التي مرت بها المنطقة فيما يعرف بقضية الشرق الأوسط ، أو بالأحرى القضية الفلسطينية عبر العقود الأربعة ومن ثم رسم صورة لها ضمن الإطار الفكري للحسين ومواقفه وآرائه وتوجهاته .

عقد الخمسينات

- الشرق الأوسط لن يسوده السلام الحقيقي .
- قضية فلسطين هي قضية العرب عامة ...
- الجانب اليهودي يستدرج العرب للدخول في مفاوضات منفردة .

... صـــــــورة العـــــــقد ...

إستلم الحسين مهامه ملكاً للمملكة الأردنية الهاشمية في آيار عام ١٩٥٣م ، حيث كان الجيش الأردني تحت إمرة بريطانيا بقيادة كلوب باشا، وذلك نتيجة لتوقيع الأردن المعاهدة الأردنية البريطانية ، هذا على المستوى المحلي ، أما على المستوى الإقليمي فكانت المنطقة العربية يسودها المدّ القومي اليساري ووصل هذا التيار أوج إمتداده وإنتشاره وشعبيته في الشارع الأردني في الفترة التي واكبت الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨م ، الذي ينظر إليه من عامة الناس آنذاك بأنه عامل الوحدة ، والأمل المرجو في تجمع الناس وإستنهاض هممهم وإسترجاع الأوطان . وعلى المستوى الدولي فكانت سياسة الحرب الباردة بين الدولتين الأعظم هي السائدة.

وفي هذه المرحلة بالذات وحيال ما واجهه الحسين من تحديات على المستوى المحلي إتخذ قرار بتعريب الجيش الأردني عام ١٩٥٦م ، وعزز ذلك بقرار آخر يقضي بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٥٧م. أما على الصعيد الإقليمي فإن عقد الخمسينات قد شهد بروز التيارالقومي اليساري الذي كان متمركزاً في سوريا ومصر ، بالإضافة إلى قيام حلف بغداد بين بريطانيا والعراق ، حيث رفض الحسين الإنضمام إليه لقناعته أنه يبقي على التبعية للأجنبي والإبقاء على هيمنته على إرادة الشعوب وسلب إستقلالية القرار السياسي ، وواكب هذه الفترة قيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م ، مما دفع الدول الإستعمارية فرنسا وبريطانيا وحليفتهم اسرائيل إلى الإنتقام من مصر فيما عرف بالعدوان الثلاثي،

حيث أعلن الحسين تأييده الكامل لمصر ووقوفه إلى جانبها لمواجهة هذه الهجمة، وكان لإشتراك اسرائيل في هده الحرب أثر كبر على الأمة العربية في جمع شملها لمناصرة مصر والتصدي للهجمة الصهيونية على الأمة العربية .

أما على الصعيد الدولي فقد امتاز النظام الدولي في فترة عقد الخمسينات بالثنائية القطبية الجامدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي ، فبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م رأى الإتحاد السوفيتي أن يلعب دوراً فاعلاً في كسب الدول العربية إلى جانبه ، ليقلل من مقاطعة الدول العربية له ، فأقام علاقات صداقة مع مصر وسورية ، وقدم لهما الدعم العسكري .

وفي الطرف الآخر لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مضاداً مقابل هذه العلاقات ، وذلك خوفا من تغلغل العملاق الروسي إلى منطقة نفوذها في منطقة الخليج العربي وهذا يؤثرعلى مصالحها الحيوية في الدول العربية ، ومن أجل ذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى توطيد العلاقات مع بعض الدول العربية مثل السعودية وباقي دول الخلبج العربي ، إضافة إلى دعمها العسكري والإسنراتيجي لإبران وجعلها من شاه إيران شرطياً يحرس مصالحها في منطقة الخليج ، ويلوح بالقوة لكل من تراوده نفسه بالتحاوز على تلك المصالح ، ويسعى لتهديدها أو المساس بها .

الشرق الأوسط لن يسوده السلام الحقيقي

كان التوجه السائد في الخمسينات بأن الصراع الإقليمي الذي جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة غير مستقرة هو نتيجة الحركة الصهيونية ، حيث عبر الحسين عن هذا العدو بمصطلح الصهيونية ، وتعبيره نابع من رؤيته للدور الذي تلعبه الصهيونية في المجتمع الدولي ، وهو بالتالي أساس للصراع في منطقة الشرق الأوسط مدعوما من الدول الإستعمارية ، سواءً بالشرق أم في الغرب ، وتلاقت مصلحتهما معا في هذه المنطقة ، فالصهيونية تريد إيجاد منطقة تقيم عليها دولتها ، وتمارس فيها سيادتها ، والإستعمار يريد السيطرة على مصادر وثروات الأمة العربية .

(...ومرت الأيام والأعوام الكالحة ، حتى واجه العرب كارثة فلسطين، وحلت مؤامرة الإستعمار الغربي والشرقي بالعرب أصحاب الحق والأراضي والوطن في فلسطين العربية) .

ومع إعتبار مصدر الصراع الإقليمي هو الخطر الصهيوني الذي يؤدي إلى عدم إستقرار في المنطقه العربية خاصة وفي منطقة الشرق الأوسط عامة فإن رؤية الحسين لنتيجة هذا الصراع هي قصية حقوق سلبت من الأمة العربية ويجب استعادتها وإن ما خسرته الأمة العربية من أرض وسيادة أصبحت في يد الصهيونية .

(...وستظل هذه القضيـة في المكـان الأول مـن اهتمامنـا حتـى يعـود الحق إلى نصابه يتحرر الوطن العزيز من مغتصبيه وإننا نؤمن أنه لاحل لهذه القضية إلابما يحقق الأماني القومية) .

حيث رأى الحسين أن الصراع الصفري قد أخذ أبعادا تجذرت في سلوكيات الصهيونية داخل المنطقة العربية لتنال من القومية العربية وحضارتها وثقافتها فوق الإستيلاء على أرضها وسلب حقوقها ،كما رأى الحسين أن الصهيونية التي استطاعت أن تفرز كيانا علـى أرض عربية بدعم من الدول الإستعمارية نالت من عدم إستقرار المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وبالتالي أصبحت مرتعا خصبا لعدوانية الصهيونية.

(إن الشرق الأوسط لن يسوده السلام الحقيقي ، إلا إذ تم التوصل إلى حل عادل وشريف لمأساة فلسطين ، وإلا اذا أعيدت للشعب الحقيقي في فلسطين حقوقه بأكملها).

من خلال ما سبق يمكن أخذ تصور عن آراء الملك وقناعاته السياسية في هذه المرحلة بأنها تتمحور ضمن الآتي :-

١- تشكل الصهيونية مصدراً رئيساً في الصراع الإقليمي نتيجة

إستيلائها على أراضي الغير بالقوة وبدعم من الدول الإستعمارية الطامعة في مصادر ثروات الدول العربية .

٢- الصراع بين الدول العربية والصهيونية ، هو صراع تكسب فيه الصهيونية وتخسر فيه الدول العربية ، أي أن الصراع مباراة صفرية .

٣- لاصلح مع اسرائيل ولاتفريط في الحقوق العربية .

٤- الصهيونية هي عدو عدواني يستمد أهدافه بدعم من الدول الإستعمارية التي تحقق أهدافها للسيطرة على مصادر ثروات الأمة العربية وتمزيق القومية العربية .

٥- الصهيونية هي عميل استعماري .

قضية فلسطين هي قضية العرب عامة

(... أما سياسة حكومتي اتجاه القضية الفلسطينية فهي تستهدي بالمبادئ التي أقرتها جامعة الدول العربية من ناحية أنها ليست قضية الأردن بمفرده بل هي قضية العرب أجمعين فليس في إمكان دولة عربية واحدة أن تنفرد بمعالجتها أو إيجاد تسوية لها، بل يجب حلها ضمن نطاق التفاهم العربي المشترك ... وحكومتي من وراء ذلك متمسكة بما تقتضيها القوانين الدولية من احترام المواثيق والإلتزامات مع الدول الحليفة والصديقة على أساس المساواة التامة) .

وبناء على المعطيات التي قامت عليها الصهيونية بدعم من الدول الإستعمارية لتحقيق الأهداف المشتركة رأى الحسين أن هناك دورا يجب أن تلعبه الأمة العربية حتى تقاوم هذا العدوان من خلال إعتبارين :-

أ- أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب أجمعين ويجب التصدي لها عن طريق العمل المشترك .

ب ـ يجب تطبيق القانون الدولي لتنفيد قرارات الأمم المتحدة .

وبالتالي فإن الحسين على الصعيد الإقليمي حاول أن يصور الخلافات العربية والتي تؤدي إلى استمرار الخطر الصهيوني وإلى زيادة تغلغله داخل الجسد العربي ، مما يوجد حالة من الفوضى تعاني منها الأمة في زمن ليس ببعيد ، يستهدف تراثها وتاريخها ، ويزيد معانتها وتمزقها وضياعها .

(... وقضية فلسطين كذلك هي قضية العرب عامة ، ولايجوز لأي دولة أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة بل علينا جميعا أن نسير في معالجتها متشاورين متآزرين حتى لاتجد المناورات سبيلاً إلى النيل منها والإنتقاص منها من حقوق أهلها) .

ومن هنا كانت نظرة الحسين ومناداته دائما أن لاصلح مع اليهود ولاتفريط في حقوق العرب ، وأن التعاون والتشاور العربي هو السبيل لعدم حدوث مثل هذه الطروحات التي يهدف إليها العدو الصهيوني ، لتنفيذ مخططاته العدوانية ، والنيل من وحدة الأمة العربية وقوميتها .

(... معلنين أن لاصلح مع اليهود ، ولاتفريط في حقوق اللاجئين في ديارهم وأملاكهم) .

وعليه فإنه يجب على الأمة العربية توحيد طاقاتها أمام الخطر الصهيوني على أساس أن العدو هو عدو مشترك لها فهو عدو عدواني يستهدف وجودها بمساعدة من الدول الإستعمارية ، حيث تجلت عدوانيته في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م بدافع وتأثير من دولتين مستعمرتين هما بريطانيا وفرنسا وهذا يظهر مدى عدوانيتها على الأمة العربية ، وقد نبه الملك إلى هذا الخطر المحدق وأبعاده حين قال :-

(... واليوم تمعن السلطات اليهودية في بغيها وتبالغ في غدرها ومكرها وفي هجومها الأخيرعلى مصر تعطي الدليل القاطع لتبين السبب الواضح الذي من أجله أوجدها الظلم والباطل) .

كما وأن العدو الصهيوني يستمر بعدوانه على الأردن حتى يستطيع أن يحقق أهدافه .

(... ففي الجانب المغتصب من وطننا يربض عدو غادر قائم على أشلاء جزء غالي من تراث الأجداد ما يفتأ يتحين لنا الفرص ويتربص بناالدوائر ، لينقض على الحدود المتاخمة له بالقتل والتخريب والتدمير) .

الجانب اليهودي يستدرج العرب للدخول في مفاوضات منفردة.

إن الأهداف التي سعى إليها الأردن على مستوى الصراع العربي مع الصهيونية تمثلت في التنبيه على الخطر اليهودي المحدق بالأمة العربية ، وتجلى ذلك في تركيز الحسين على أن وجود الصهيونية في المنطقة العربية هو خطر داهم الأمة العربية هادفاً من وراء ذلك تمزيق الوحدة العربية ، كما حرص الأردن على التمسك بالهدف المرسوم من قبل الجامعة العربية لإزالة هذا الخطر، مؤكداً أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً ، ولايمكن التفريط بها أو الإنفراد بحلولها ، داعياً إلى إزالة هذا الخطر ، وتطبيق القانون الدولي ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإزالته ، وبناء على هذه الأسس فقد أكد الحسين على أن الصهيونية تسعى إلى إيجاد حلول وطروحات هدفها

إيجاد صلح مع الأمة العربية والدخول معها في صلح ومفاوضات بشكل مباشر أو غير مباشر لتصفية القضية الفلسطينية .

(... ولقد ظلت سياسة حكومتي تجاه القضية الفلسطينية سائرة وفق المبادئ والأسس التي أقرتها جامعة الدول العربية ، فحالت دون المحاولات المتكررة التي قام بها الجانب اليهودي في المجال الدولي لإستدراجنا للدخول في محادثات منفردة مباشرة أو غير مباشرة ، ولم نأل جهدا في مقاومة الإعتداءات الغادرة المتكررة) .

كما تسعى الصهيونية لإستغلال البعد الزمني لتمرير مخططاتها وفرض سياسة الأمر الواقع بحيث يصبح الوجود الصهيوني مع مرور الزمن حقيقة لايمكن تجاهلها ، ويجب على العرب الإعتراف بها والتعامل معها ، ولذلك يجب على الدول العربية أن تواجه هذا الواقع بالطلب من الأمم المتحدة التحرك والمساهمة في حل القضية الفلسطينية، وتقرير مصير الشعب الفلسطيني بإعادته إلى أرضه وإقامة دولته دون تسويف أو تأخير .

(... إن فشل الأمم المتحدة في السماح لشعب بحقه في تقرير مصيره منذ عام ١٩٤٧م ، قد خلق وراءه هذا الوضع المزري الذي لم يعالج بعد ، وغني عن البيان أن كل مراقب عادل نزيه يرى أن شعب فلسطين غبن بتقسيم بلاده وما ترتب على هذا التقسيم من إقامة دولة اسرائيل ، لقد كان هذا الإجراء اسائه خلقية وظلماً سياسيًا في ذلك الحين ، وهو لايزال

كذلك حتى الآن . إن العالم ليخطئ إذ يقبل بالأمر الواقع كقاعدة سياسية، فإن الأردن يحمل العبء الأكبر في مشكلة فلسطين يقف في طليعة أولئك الذين يطالبون بإعادة حقوق الفلسطينين إليهم كاملة غير منقوصة).

وعليه فإن العدو الصهيوني يتبع منهج المخاطرة السياسية حيث يريد أن يزج الدول العربية للدخول في مفاوضات مباشرة ومنفردة ، ويرى الحسين أن تفادي هذه المخاطرة يأتي من تصميم الدول العربية على إبقاء القضية الفلسطينية هي قضيتها المركزية مجتمعة ، وليست قضية طرف واحد من الأطراف العربية ، ويؤكد الحسين على الثوابت السياسية المبنية على الإلتزام بقرارات جامعة الدول العربية القاضية بمعالجة القضية الفلسطينية من خلال العمل العربي المشترك ورفض الدخول في مفاوضات مباشرة منفردة .

(... وقضية فلسطين كذلك هي قضية العرب عامة ، ولايجوز لأي دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة ، بل علينا أن نسير في معالجتها متشاورين متآزرين ، حتى لاتجد المناورات السبيل إلى النيل منها والإنتقاص من حقوق أهلها) .

عـــــقـــد الســـــــتينات

- الرضا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ كصيغة للتسوية السلمية .
- اسرائيل لاتتوخى السلام ولكنها تريد الإستسلام .
- الأمم المتحدة عجزت عن وضع قراراتها موضع التنفيذ .
- العالم ليخطىء إذ يقبل بالأمر الواقع .

... صـــــــورة العـــــــــقد ...

كان هناك العديد من الأحداث السياسية في عقد الستينات التي أثـرت على السياسة الأردنية ، سواء على المستوى الإقليمي أم الـدولي تفـاعل معهـا الحسين حسب التطورات الزمنية لهـذه الأحـداث ، فعلى المستوى الإقليمـي شهدت المنطقة العربية أحداثاً بارزة مثل إنعقاد مؤتمـر القمـة العربـي الأول في القاهرة عام ١٩٦٤م ، وإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥م، والتدخل المصري في اليمن ، وكان آخر أحداث عقد الستينات على المستوى الإقليمي هو حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧م بين اسرائيل والدول العربية . أما على المستوى الدولي فقد شهد عقد الستينات نهايـة القطبيـة الثنائيـة الجـامدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ، وبدايـة سياسـة المرونـة في الحرب الباردة بينهما .

إن المتتبع لصورة العلاقات العربية – العربيـة في عقـد السـتينات ، يـرى أنها قد خرجت من حيز الإختلاف الذي كان يسود المنطقة العربيـة في عقـد الخمسينات ، حيث ظهرت بداية الإنسجام بين الدول العربيـة ، وكـان عقـد مؤتمر القمة العربية الأول عام ١٩٦٤م كمؤشر علـى هـذه البدايـة ، وتوصـل المؤتمر إلى إتفاق حول تشكيل وتنظيم قيادة عربية مشتركة لمواجهـة إسـرائيل، حيث بحث الزعماء العرب في مؤتمر القمة تحويل إسرائيل لمياه نهـر الأردن إلى أراضيها ، وبعد ذلك فقد أعلن رسمياً عن إنشاء منظمة التحرير الفلسـطينية ، وانتخب أحمد الشقيري كأول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إتسم عقد الستينات بسمة حاسمة على المستوى الإقليمي ،كان لها آثارها ونتائجها المهمة على الصعيد الإقليمي والدولي ، تلك هي حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وتعد هذه الحرب ثمرة من ثمار التمزق والضعف العربي ، الذي إفتقر لأدنى درجات التنسيق والتضامن والمسؤولية القومية، وتمخض عن هذا ضياع ما تبقى من أرض فلسطين ، إضافة إلى خسارة أراضٍ مهمة تعتبر رؤوس أجنحة للطائر الجريح فلسطين ، وتمثل هذه الأراضي بعض الأراضي الأردنية في منطقة غور الأردن وشبه جزيرة سيناء المصرية ، ومرتفعات الجولان السورية ذات الأهمية الإستراتيجية العسكرية البالغة ، وتمثل خسارتها تحولاً كبيراً على الأرض لصالح العدو الصهيوني .

أما على المستوى الدولي فقد انتهت القطبية الثنائية الجامدة ، وبدأت سياسة المرونة والإنفراج الدولي ،حيث اتجه الأردن مع مرحلة الإنفراج هذه إلى تنويع علاقاته، فاعترف بالإتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤م ، وقام الحسين بزيارة لموسكو لتحسين العلاقات مع السوفيت بعد أن كان الإتحاد السوفيتي عدواً رئيساً للأردن وبعض الأقطار العربية الأخرى .

الرضا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ كصيغة للتسوية السلمية .

يهدف المخطط الصهيوني التوسعي الذي تتعامل معه الدول الإستعمارية كعميل لتحقيق أهدافها إلى كسب أكبر قدر ممكن من الرقعة الجغرافية عن طريق العدوان التوسعي على أراضي الدول العربية المجاورة لتحقيق الهدف المشترك له وللدول الإستعمارية التي تدعمه ، وذلك بإقامة كيان لإسرائيل في فلسطين المحتلة .

(... لقد كان عدوان اسرائيل المعروف بعدوان ١٩٦٧م على المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية الشقيقة ذروه جديده بلغها المد الإستعماري للحركة الصهيونية العالمية في سعيها الدائم لإحتلال المزيد من الأرض عن طريق إستعمال القوة ، وفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط) .

وبالتالي فإن الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة تآمر إستعماري على الأمة العربية ، ينفذ عن طريق الصهيونية المزروعة في البلاد العربية حيث أظهر الحسين دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم اسرائيل لتحقيق أهدافها التوسعية عن طريق التأييد المادي والعسكري والسياسي لتقف أمام جميع الجهود السلمية لتحقيق التسوية الشاملة وتنفيذ إرادة المجتمع الدولي.

(... إن إسرائيل ما تزال تعتمد على تفوقها العسكري ، فإنها تعتمد

على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وتأييدها لها ماديا وسياسيا على حد سواء) .

كما يرى الحسين أن زوال مصدر الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط (الصهيوني) لايتم إلا على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالطرق السلمية ، ولكن التعنت الإسرائيلي أمام مشروع السلام في الشرق الأوسط أدى إلى تحطم آمال وزوال هذا الخطر .

(... لقد ارتضينا بقرار مجلس الأمن الدولي المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م كصيغة للتسوية السلمية وقبلنا بالمبادئ التي اشتمل عليها ، وطالبنا بالالتزام بتلك المبادئ والقبول بوضعها موضع التنفيذ ولقد بذلنا من الجهد في هذا السبيل ما لم يعد خافيا على أحد ، فاتصلنا بالعديد من العواصم والبلدان، واشتركنا في العديد من اللقاءات والمؤتمرات ، وعملنا جنباً إلى جنب مع إخواننا وأشقائنا داخل نطاق الأمم المتحدة وخارج ذلك النطاق ، ولكن ذلك كله لم يكبح جماح إسرائيل ، ولم يبدل في موقفها المعروف من تحدي المنظمة الدولية والإستهتار بالحق والعدل والرأي العام في الدنيا كلها).

وقد أشار الحسين إلى حقيقة نوايا الصهيونية التي تهدف إلى تمزيق الأمة العربية وضرب القومية العربية ، وأن سعيها لتحقيق هذين الهدفين سيبقي الصراع في منطقة الشرق الأوسط مستمراً ولن يتوقف .

(...والتقت في تلك القاعدة مخططات الاستعمار مع نوايا الصهيونية في التوسع والإنتشار على حساب الأمة العربية والوطن العربي أجمع) .

إسرائيل لاتتوخى السلام ولكنها تريد الاستسلام

لطالما ركز الحسين في عقد الخمسينات على أن اسرائيل تسعى إلى إستدراج الدول العربية للدخول معها في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة ، فإنه أكد أيضا أنها تسعى إلى الوصول إلى مكاسب إقليمية ومطامع توسعية تحقق أهدافها العدوانية التوسعية متصوراً أن القضية الفلسطينية لايمكن حلها إلا بإنسحاب إسرائيل شامل من الأراضي العربية.

(... ونعود نؤكد من جديد أن إنسحاب إسرائيل يجب أن يجيء كاملاً وشاملاً من جميع الأراضي والمناطق العربية التي إحتلتها نتيجة لحرب الخامس من حزيران) .

ولقد أعطى الحسين تصور إسرائيل للسلام الذي تسعى إليه وتطلبه من الأمة العربية ، بأنه الإستسلام بعينه وليس السلام من خلال أن إسرائيل لاتريد أن تقايض الأرض بالسلام .

(... ونحن في حرصنا الشديد على مصالحنا وآمانينا القومية ، وفي كفاحنا للحفاظ على تلك المصالح والأماني ننطلق من واجب الأمانة التي نحملها أمام الله والأمة العربية والتاريخ ، مثلما ننطلق من قناعتنا المؤكده بأن إسرائيل لاتتوخى السلام ، ولكنها تريد الاستسلام حين تطمع في كسب الأرض والسلام في آن واحد) .

كما يصور الحسين الصهيونية بأنها ترى الأمة العربية في موقف دفاعي لايمكنها أن تواجه إسرائيل ، بسبب تفوق إسرائيل العسكري المدعوم بطريقة

غير محدودة من قبل الدول الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تجلت هذه الرؤية عندما شعرت إسرائيل بنشوة النصرالعسكري بعد حرب عام ١٩٦٧م .

(...كان موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن الدولي موقف المتصلب الذي أعمته نشوة النصر العسكري عن وضع الأمور في مواضيعها ورؤيتها على حقيقتها ، وأكثر من ذلك فقد جاء الموقف متناقضاً كلياً مع إتجاهات الرأي العام العالمي كله وهو الرأي الذي ضللته إسرائيل لسنوات طويلة خلت، حين صورت له أنه هي التي تقف في موقف الحمل الوديع ، وأن العرب هم الذين ينهجون منهج العدوان ، وصورت النشوة لقادتهم أنهم قادرون على إملاء إرادتهم من مركز قوة ومن موقع إحتلال) .

وعليه تندرج عقائد الملك ضمن الإطر التالية :

١- العدو الصهيوني ذو طبيعة عدوانية توسعية يسعى إلى إنهاء الوجود القومي العربي .

٢- الصهيونية تنظر للدول العربية على أنها دول دفاعية تسعى للسلام لحل قضيتها .

٣- العدو الصهيوني بدعم من الاستعمار ومخططاته يحقق أهدافهما المشتركة ، ولذلك فهو أداة للدول المستعمرة ، وموقع متقدم لتحقيق أغراضها .

٤- العدو الصهيوني يتجاهل مبادرات السلام ويتمادى بعدوانه ليتوسع وينتشر على حساب الحقوق العربية .

كما ركّز الحسين على أن مصدر الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، نابع من المخطط الصهيوني الهادف لمحو حضارة وتاريخ الأمة العربية وهذا ليجعل المنطقة منطقة غير مستقرة .

(... فهي في جوهرها تمثل ذلك العدوان الذي تم على جزء من الوطن العربي في محاولة لمحو تاريخه وواقعه الجغرافي والبشري وتشير إلى ما سيوقعه ذلك العدوان من محاولات متماثلة على سائر أطراف ذلك الوطن في قادم الأيام) .

كما نظر الحسين الى الحل السلمي في هذه الفترة (عقد الستينات)، على أنه أساس التفاؤل لديه في إزالة هذا العدوان التوسعي ، وأكد على الدور الدولي الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي ، من خلال قبول الأردن للقرارات السياسية التي تنادي بتحقيق السلام ، كما نظر الحسين إلى الموقف الذي تتخذه إسرائيل برفضها إلى الإنصياع إلى الشرعية الدولية بأنه يعطيها مزيداً من الوقت لتنفيذ ما تبغي الوصول إليه ، وبالتالي فإن الوقت يمضي لصالحها في تحقيق أهدافها ، مبررة ذلك بالدفاع عن نفسها أمام الدول العربية التي تنهج منهجاً عدوانياً وترمي إسرائيل من خلال ذلك الى تفويت الفرصة على الدول العربية المطالبة بالحلول السلمية .

(... كان صدور قرار مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م محاولة أولية من المنظمة الدولية لإزالة نتائج ذلك العدوان ، وصيغة تمهيدية لتطبيق الحجج التي تعتمدها إسرائيل لتبرير سلوكها العدائي المتمادي في المنطقة العربية ، وأن أية مكاسب إقليمية أو مطامع

توسعيه تحاول إسـرائيل أن تحققها من خلال تنفيذ هذا القرار أو عدم تنفيذه ، إنما تدين اسرائيل بنقض هذا القرار وخرق مبادئه ، وبالتالي تكشف أمام العالم أجمع عن حقيقة نواياها) .

اعتبر الحسين أن قرارات الأمم المتحدة الصادرة عنها بعد عدوان ١٩٦٧م على الأقطار العربية المجاورة ، الأردن وسوريا ومصر ، غير قابلة للتطبيق وأن القرار ٢٤٢ الذي ينادي بإزالة نتائج ذلك العدوان ، وتحقيق السلام ، لم يكن سوى حبر على ورق ، وأن الكيان الصهيوني ماضٍ في سياسته التوسعية ، ويسعى لتحقيق أطماعه ، ويطبق سياسة كسب الوقت لفرض سياسة الأمر الواقع ، وقد عبر الملك عن هذه النظرة بقوله :-

(... إن الأمم المتحدة كأعلى منظمة دولية قد عجزت حتى الآن عن أن تكون الإداة الفعالة في وضع قراراتها موضع التنفيذ) .

كما وإن الحسين تصور حل الصراع العربي الإسرائيلي يكمن في تطبيق الشرعية الدولية وتنفيذ إرادتها بناء على الأهداف والأساليب السلمية وفي تحقيق تسوية شاملة تضمن الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة .

(... كان الموقف الأردني من قرار مجلس الأمن ذلك نابعاً من كوننا دعاة سلام وشعب سلام وأمة سلام نابعاً من مقتضيات القرار نفسه من جهة، ومتفقاً ومنسجماً مع الموقف العربي المشترك من ذلك القرار من جهة أخرى ، فلقد أعلنا قبولنا لقرار مجلس الأمن الدولي ووقبلنا بوضعه موضع التنفيذ جملة وتفصيلاً ، ولكن أكدنا وعدنا نؤكد من جديد أن إنسحاب إسرائيل يجب أن يجيء كاملاً وشاملاً من جميع الأراضي والمناطق

العربية التي إحتلتها نتيجة لحرب الخامس من حزيران).

ولقد أعلن الحسين في أكثر من مناسبة أن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية للسياسة العربية ، وبالأخص سياسة الأردن الخارجية ولكن هذه القضية تتطلب منهجية عمل لتحقيق هدفها بالتعاون مع الدول العربية ، والإبتعاد عن إسفين الخلافات العربية التي تنخر في جسم الوطن العربي ، ولذلك يبغي التعاون والوحدة لتحقيق الهدف الذي يؤثر على مصير الأمة العربية ، وهو حل القضية الفلسطينية ونبذ الخلافات التي تضعف من قوتها وتسقط هيبتها عن المطالبة بحقها .

(...نعم لقد ناشدناهم أن يذكروا فلسطين الحبيبة ، وأن يرتفعوا بها فوق مستوى خلافاتهم ، وينأوا بقدسية حقناً فيها عن العداءات والمنازعات، وأن يبتعدوا بالأمانة الملقاه على عواتقهم عن مستوى المتاجرة والإنتهازية ، وإذا كان قد آلمنا ما لقيته دعواتنا المتكررة لهم حتى اليوم فإن ايماننا ليقوى الآن ويشتد في أن ينتبه الأشقاء الى كل ما نبهنا إليه ، وأن يلتفوا جميعاً من حول فلسطين حتى يكون في ذلك إلتقاء مع بلدنا العزيز ، الذي سيظل عدتهم وطليعة صفوفهم لإسترداد الحق السليب في الوطن السليب) .

وترجم الحسين عقيدته إزاء الصراع العربي الإسرائيلي ومشاكل المنطقة في بعدين متوافقين :

الأول :- هو بناء قوة عسكرية تقاوم استمرار العدوان الاسرائيلي على الأمة العربية لتتمكن من الدفاع عنها وردع العدو في الوقت نفسه .

(... لقد دأبت الحكومة على توجيه السياسة الأردنية بما يتفق مع مسؤولية الأردن الخاصة إتجاه فلسطين ، وواجبات الحشد والتعبئة ، وبناء القوة في الأردن لردع العدو ودعم الحق العربي في فلسطين) .

الثاني :- التحرك نحو المجتمع الدولي ، وخاصة بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم إسرائيل في عدوانها عام ١٩٦٧م ، فعبر الحسين عن عقيدته وقناعاته في وجوب إتخاذ الأساس السلمي سبيلاً للحل عن طريق المنظمة الدولية .

(... إن هدفنا الأول وغايتنا الأساسية هي إسترداد أرضنا المحتلة وتحرير شعبنا الأسير ولقد إرتضينا العمل على تحقيق ذلك عن طريق السلام وأكدنا للعالم صدق نوايانا حين ذهبنا في ذلك الطريق الى أبعد حد مستطاع) .

يتبين مما سبق أن رؤية الحسين للإستراتيجية السياسية التي يتبعها الأردن على المستوى الدولي تنبع من ايمانه بالحل السلمي المستند الى مبثاق الأمم المتحدة الذي أجمعت عليه دول العالم ، وبذلك يفوت على العدو الصهيوني الفرصة في رفض السلام ويكشف نواياه العدوانية وممارساته التوسعية على حساب الأراضي العربية .

العالم ليخطىء إذ يقبل بالأمر الواقع

رسم الحسين صورة للصراع العربي الإسرائيلي بأنه سباق مع الزمن ، وذلك بسبب إستمرار إسرائيل في إحتلالها للأرض العربية وبذلك تصل لهدفها في جعل العرب يتعاملون معها على أنها دولة موجودة ، ويجب الإعتراف بها عملاً بسياسة الأمر الواقع ، محذراً المجتمع الدولي والغربي من هذه الحالة لأنها تلقي تبعات ثقيلة على الأمة العربية مستقبلا .

(... إن العالم ليخطئ إذ يقبل بالأمر الواقع كقاعدة سياسية ، فإن الأردن الذي حمل العبء الأكبر من مشكلة فلسطين يقف في طليعة إولئك الذين يطالبون بإعادة حقوق الفلسطينين إليهم كاملة غير منقوصة) .

ورأى الحسين أنه بعد حدوث العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م ، يجب على الأمة العربية أن تسارع لتحقيق الوحدة لتكون قادرة على تنظيم الجهود وحشد الطاقات والإلتزام الفعلي بالتضامن العربي المشترك.

(... لقد كانت سياستنا العربية تقوم على الدوام على أساس راسخ من إيماننا بوحدة امتنا في سائر أقطارها وأمصارها فبلدنا لم يكن في يوم من الأيام غير جزء لايتجزأ من الوطن العربي الكبير ، وأسرتنا الأردنية في ضفتيها ليست سوى بعض الأمة العربية تتحد معها في الألم والأمل وفي المسير والمصير) .

مما سبق يمكن إدراك حقيقة لاخفاء فيها ولا لبس وهـي أن إسـرائيل في عقـد الخمسـينات وحتـى نهايـة الستينات اسـتطاعت أن تكسـب الوقـت لصالحها، نتيجـة لتقسيم فلسطين وإقامـة كيانها عليهـا وتـابعت سياستها العدوانية حتى تمكنت عام ١٩٦٧م مـن إحتـلال أراضـي مـن الـدول العربيـة المجاورة لها ، ولذلـك لتبقـي إسـرائيل علـى كسـب الوقـت لتنفيـذ مخططاتهـا العلمية الدقيقة ، واستطاعت أن تحقق سياستها العدوانية كما تملي شـروطها على الأمة العربية ، حيث نجحت في رفض مشاريع السلام الصادرة عن هيئـة الأمم المتحدة وسعت جاهدة لفرض الإستسلام على الأمة العربية .

(... مثلما ننطلق من قناعتنا المؤكدة بأن إسرائيل لاتتوخى السـلام ، ولكنها تريد الاستسـلام ، حين تطمـع في كسـب الأرض والسـلام في آن واحد ...فقد اتضح للعالم أنه في الوقت الذي أثبت فيه العرب أنهم دعـاة سلام قائم على الحق والعدل ، فقد أثبتت إسرائيل أنها تسـعى وراء سـلام قائم على الذل والإستسلام) .

عــــقـــــد الســـــــــبعينات

- منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني
- لايقبل تسوية مجزؤة أو منفردة .
- قرار السادات الفردي إنعكاس لواقع عربي مؤلم .

صـــــــــورة العـــــــــقد

تميز عقد السبعينات بأحداث عدة على الساحة الإقليمية والدولية ، تمثلت على المستوى الإقليمي في بداية العقد بنشوب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م بين اسرائيل ودول المواجهة العربية المتمثلة بمصر وسورية ، بالإضافة إلى إستنفاذ الأردن لطاقاته وإمكاناته كافة ومشاركته أشقاءه العرب ضد إسرائيل المغتصبة للحقوق والأراضي العربية ، وتلى ذلك مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤م ، والذي تم فيه الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها ، تلاها الإنعطاف التاريخي الذي أجرى تحويلاً مهماً في ميدان الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث أخرجت مصر من حلبة الصراع بتوقيعها إتفاقيات كامب لوحدها منفردة ، بدعم وتخطيط وتدبير من الولايات المتحدة الأمريكية .

أما على الصعيد الدولي ، فشهدت العلاقات الدولية بين الدولتين الأعظم بداية انفراج ترجم بلقاء نيكسون – بريجينيف في منتصف عام ١٩٧٢م بما عرف بإسم الوفاق الدولي ، والإتفاق على تجميد الوضع في الشرق الأوسط من حيث ترك المجال للدولتين الأعظم في التنافس في منطقة الشرق الأوسط، وطالبت اسرائيل والفلسطينين بالإسترشاد بالعلاقة الأمريكية – السوفيتية حول الإنفراج الدولي والتعايش السلمي .

أما آثار حرب عام ١٩٧٣م فظهرت على مواقف الدولتين الأعظم ، إذ دعمت الولايات المتحدة الحل السلمي المنفرد بين مصر وإسرائيل بتوقيع

معاهدة كامب ديفيد ، وحيال تلك التطورات فقد وقف الأردن موقفاً صلباً في وجه الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليه ، والإغراءات التي قدمتها للإنضمام إلى معاهدة كامب ديفيد ، وجاءت هذه من جراء إيجاد تسوية منفردة للصراع العربي الإسرائيلي ، في محاولة لجذب الأردن وترغيبه للدخول في تسوية منفردة مع إسرائيل ، والإستفراد به لسحب التنازلات المطلوبة منه لكن الأردن بروحه القومية ، وثوابته السياسية ، قاوم تلك المحاولات ، وبقي متمسكاً بالحل الشامل لقضية فلسطين ضمن الإطار العربي، مستنداً إلى الشرعية الدولية .

ويرى المتتبع لمواقف الحسين إتجاه الأحداث في عقد السبعينات على المستوى الإقليمي والدولي أن الملك إلتزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية رقم (٢٤٢) و(٣٣٨)، وإقرار حق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ورفض اتفاقية كامب ديفيد على إعتبار أنها حل سلمي منفرد ، وليس شاملاً ، ولايحقق الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية التي إحتلتها عام ١٩٦٧م ، بالرغم من الضغوط والإغراءات التي واجهها الحسين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

طرح الحسين في بداية عقد السبعينات مشروع المملكة المتحدة بين ضفتي الأردن ، والذي يسمح بحكم ذاتي للفلسطينين في إطار المملكة الأردنية الهاشمية ، ولكنه تعرض لإنتقاد شديد من مصر وسورية ، مما أحدث انقساماً بين دول المواجهة الثلاث ، وبعد هذا الطرح إتجه الحسين بناءً على إجماع عربي إلى الإعلان في مؤتمر القمة العربي بالرباط في ٢٧/١٠/١٩٧٤م بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

(...إتجه الرأي بالإجماع واتخذ معه القرار الجماعي التاريخي بأن يعهد إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالواجبات والمسؤوليات المشار إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) .

وبناء على إعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية أكد الحسين على إستمراره في دعم المنظمة في كل محفل دولي ، دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته ، فعلى المستوى الدولي ركز الحسين على السعي لتنفيذ الشرعية الدولية وإعطاء الفلسطينين حقهم في تقرير مصيرهم في بلادهم ، وعليه يجب التركيز على دعم العملية السلمية المنبثقة من قرارات مجلس الأمن.

(... وكذلك نحن نتمسك بضرورة تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .. وإن تأمين هذه الحقوق هو شرط أساسي آخر لإقرار التسوية النهائية وإحلال السلام ، وذلك لأن هذه الحقوق لشعب شرد

بغير ذنب ، وهي حقوق أنزلها ا لله ، وأقرها الإنسان وأثبتتها القرارات الدولية وإقتضاها العدل) .

وتأكيداً على ما سبق من تصورات وعقائد سياسبة ، استمر الحسين في الحث على تطبيق قرارات مجلس الأمن على اسرائيل ، وأن دلك هو الحل الأمثل لإزالة الصراع من منطقة الشرق الأوسط ولايتحقق دلك إلا بإنسحاب إسرائيل الكامل والشامل بناء على قراري مجلس الأمم المتحدة (٢٤٢) ، (٣٣٨) ، وخلافاً لذلك فأن الصراع سوف يتصاعد في المنطقة لأن إسرائيل ماضية في الوصول لأهدافها التوسعية العدوانية .

(... إننا نطالب بانسحاب إسرائيل الكامل من كل أرض عربية إحتلتها منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م ، وإننا لانقبل الإنسحاب من أي جزء على حساب أي جزء آخر وهذا الموقف يجعلنا نؤكد على ضرورة وحدة الإنسحاب ...) .

إن المتمعن في عقيده الحسين حيال الصراع العربي – الإسرائيلي ، يرى أن الملك ركز على إعتبارات ثلاثة :–

الأول :– تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) ، (٣٣٨) التي تحقق الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية .

الثاني :– عدم الدخول في مفاوضات مباشرة ومنفردة مع إسرائيل .

الثالث :– أن تتم التسوية مع جمبع الأطراف العربية بشكل موحد ، فلقد أكد الحسين منذ عقد الخمسينات أن اسرائيل تسعى إلى استدراج الدول

العربية للدخول في مفاوضات مباشرة ومنفردة معها ، وهذا ما حدث فعلا في عام ١٩٧٨م حين قامت إسرائيل بالإنسحاب الجزئي والتسوية الجزئية المنفردة مع مصر ، مما أضعف من موقف الجانب العربي على المستوى الدولي، بسبب دخول أحد أطراف النزاع مع إسرائيل في حل منفرد من خلال توقيع مصر وإسرائيل على إتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧م ، ويمكن هنا التعرض لنص كلام الملك الآنف الذكر والتركيز عليه .

(... إننا نطالب بإنسحاب إسرائيل الكامل والشامل من كل أرض عربية احتلتها منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م وأننا لانقبل الإنسحاب من أي جزء على حساب جزء آخر وهذا الموقف يجعلنا نؤكد ضرورة وحدة الإنسحاب ...، إننا لانقبل تسوية مجزوءة أو منفردة وإن التسوية العامة والنهائية يجب أن تكون مع الفريق العربي بشكل موحد ، إننا بالنسبة للقضية الفلسطينية نعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره ... هذا هو موقفنا ينبع من مبادئنا وقناعاتنا) .

لايقبل تسوية مجزوءه أو منفردة .

نلاحظ في هذا العقد إصرار الحسين على تأكيداته خلال عقد الخمسينات بأن اسرائيل تسعى إلى استدراج الدول العربية للدخول في مفاوضات منفردة مباشرة أو غير مباشرة ، ساعيه وراء ذلك إلى تمزيق الوحدة العربية وتنفيذ مخططاتها التوسعية ، وكان يحرص على إستمرار منهجه أن لاصلح ولامفاوضات مع إسرائيل منذ تلك الفترة ، على إعتبار أن إسرائيل تسعى عن طريق إستخدام المخاطرة السياسة إلى تسوية القضية بفرض سياسة الأمر الواقع وسياسة اللاحرب واللاسلم في منطقة الشرق الأوسط ، وجاء عام ١٩٧٨م ليحطم هدف الدول العربية الساعي إلى الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، وإلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية، وذلك عندما نجحت إسرائيل في توقيع إتفاقية كامب ديفيد مع مصر بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية .

(... إننا لانقبل أي تسوية مجزوءة أو منفردة وأن التسوية العامة والنهائية يجب أن تكون مع الفريق العربي بشكل موحد) .

وكان موقف الملك الحسين وتوجهه إزاء تلك الخطة الإسرائيلية أنه يجب على الأمة العربية أن تخفف من سلبيات التسوية المجزوءه والمنفرده التي وقعت في أحابيلها مصر .

(... الأردن أيضاً ظل دائماً حريصاً على وحدة العمل العربي ووحدة الهدف والغايات في كل ما يتعلق بالأهداف القومية والقضايا المشتركة) .

قرار السادات الفردي انعكاس لواقع عربي مؤلم .

إنفردت مصر في عام ١٩٧٧م بإتفاقية صلح مع إسرائيل ، وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتنص هذه الإتفاقية على إقامة سلام بين إسرائيل ومصر على أساس إنسحاب إسرائيل من سيناء (وبعد توقيع إتفاقية سلام وبعد إتمام الإنسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن الإعتراف الكامل ، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية وإقتصادية وثقافية ، وإنهاء المقاطعات الإقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطن).(انظر ملحق (د)).

وكان رد الفعل الأردني عند إطلاعه على الوثائق المنبثقة عن مؤتمر كامب ديفيد أن أصدرت المملكة الأردنية الهاشمية بياناً في ١٩٧٨/٩/١٩م أكدت فيه على أنها لم تكن طرفاً في المؤتمر المذكور ، وإن الأردن نتيجة الإشارة إليه في مواقع متعددة من وثائق إتفاقية كامب ديفيد ، لايترتب عليه قانونياً أو معنوياً أية التزامات . إزاء مواضيع لم يشارك فيها ، وأكد البيان أن الأردن يقف موقفاً مبدئياً نابعاً مں إيمانه بالحل العادل الشامل ، وبالإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وبالدور الفلسطيني الذي يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار كطرف رئيس في حل القضية الفلسطينية.

وأشار الحسين بعد ذلك في خطاب وجهه إلى الشعب الأردني في ١٩٧٨/١٠/١٠م إلى أن الأردن لاينتمي إلى هذه الإتفاقية ، وشرح أبعاد الحل السلمي المنفرد الذي صدر من منذ عقد الخمسينات بسبب السياسة التي كانت تتبعها إسرائيل في إستدراج الدول العربية إلى السلام المنفرد ، وإجراء

مفاوضات مباشرة معها وذلك عندما ألقى خطابه في مؤتمر قمة بغداد في ١٩٧٨/١١/٣م ، وأعلن فيه أنه يرفض إتفاقية كامب ديفيد بشكل كامل .

نلاحظ من جراء إستعراض عقائد الحسين على المستوى الإقليمي في عقد السبعينات ، أنه قد إنسجم عمليا مع ما يؤمن من عقائد حيال القصية الفلسطينية ، حين أكد اعترافه بمنظمة التحربر الفلسطينية ، تلك العقيدة التي تدعم الفلسطينين في سعيهم لتقرير مصيرهم بأنفسهم ، كما تدعمهم في جميع المحافل الدولية ، واعتبر الملك ذلك واجباً عليه .

وأما وصفه لإتفاقية كامب ديفيد على أساس أنها حل منفرد وإنسحاب جزئي ، فقد إنسجم مع عقيدته التي طالما أكد عليها بأن القضية الفلسطيية هي قضية العرب جميعا ، ويجب أن يكون الطرف العربي موحد الموقف إتجاه التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية .

أما بالنسبة للإنسجام العقائدي حيال حرب عام ١٩٧٣م ، فرى دور الملك حسين قد اختصر على الدور السلمي ، فقد وقف الأردن صلبا في وجه الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة، والإغراءات التي قدمتها له للإنضمام إلى معاهدة كامب ديفيد، وجاءت هذه الضغوطات من جراء إنفراد أمريكا بإيجاد تسوية منفردة للصراع العربي الإسرائيلي ، مستفيدة (مس سياسة الوفاق الدولي التي سادت عقد السبعينات).

وعلى صعيد آخر لم يعد الأردن المنفذ الوحيد الذي تنفذ مه امريكا والغرب إلى دول المنطقة العربية ، وذلك بسبب تحول مصر في عهد السادات نحو الولابات المتحدة الأمريكية ، وإنفتاحها على أمريكا وعلى الغرب ، وكذلك نتيجة توطيد العلاقات الأمريكية السعودية ، الأمر الذي لم يترك

للأردن التأثير الهام والأولوية السابقة قبل تلك المرحلة .

عــــــــقــد الثمانينـــــــــات

- سبيل النسوية في انعقاد مؤتمر دولي للسلام .
- اسرائيل متمسكة باعتقادها أن الأمر الواقع كفيل بزعزعة التمسك بالحقوق.
- الثوابت الأردنية .

... صـــــــــورة العـــــــــقـد ...

لقد تميزت الأحداث السياسة في عقد الثمانينات وبداية عقـد التسـعينات بترك بصمـات مهمـة ومؤثـرة على العلاقـات الدوليـة والعلاقـات العربيـة – العربية ، وعلى الصراع العربي – الإسرائيل ، فقد شـهد هـذا العقـد وأوائـل عقد التسعينات بداية إنفـراج ووفـاق دوليـين يقومـان علـى التعـاون وتبـادل المصالح والمنافع ،كما شهد بداية إنشاء تجمعات عربية – عربيـة موازيـة لهـذه الإنفراجات ولاسيما بعد عهد الإنفتاح الذي سلكه الإتحاد السـوفيتي ، وبـدأ بتطبيقه ، هـذا مـن ناحيـة ، ومـن ناحيـة ثانيـة ، فـإن الصـف العربـي أصابـه التصدع والإنقسام إثر أزمة الخليج التي عصفت بالمنطقة نتيجة دخول القوات العراقية للكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠م .

ومن أبرز أحداث هذا العقد ذلك القـرار التـاريخي الـذي إتخـده الحسـين بفك العلاقة القانونية والإدارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربيـة في ٣١ تموز عام ١٩٨٨م ، ونتج عن ذلك إعلان دولة فلسطين وعام ١٩٨٨م، والذي إعتبره الحسين قرارا إستراتيجيا للإعتبارات التالية :–

أولا :– إن هناك إجماعاً عربياً وفلسطينياً لإبراز الهوية الفلسطينية .

ثانيا :– إن إبقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية يحدث إزدواجيه أمام حل القضية الفلسطيبية ، إذا ما كان هناك حل سلمي .

ومراعـاة للإعتبـارات آنفـة الذكـر رأى الحسـين أن قـرار فـك الإرتبــاط بالضفـة الغربيـة جـاء دعمـاً للإنتفاضـة الفلسـطيبية ، وبالتـالي دعمـاً لمنظمــة التحرير الفلسطيبية .

كما أن المنطقة العربية عصفت بها أزمات أخرى في هذا العقد ، منها الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م والإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م ، وأزمة الخليج عام ١٩٩٠م فكان لأزمة الخليج الأثر الكبير على ملامح منطقة الشرق الأوسط لأسباب عدة ليس مجال الحديث عنها الآن . إلا أن الحسين رسم صورة هذه الأزمة على عدة مستويات ويمكن إجمال تصوره لأبعادها بما يلي :-

أولا :- على مستوى العلاقات الثنائية بين العراق والكويت ، أشار إلى أن الخلاف له جذور تاريخية تمتد إلى فترة الإمبراطورية العثمانية مروراً بفترة الإنتداب البريطاني ، وبين رأي العراق إزاء ترسيم الحدود السياسية بينه وبين الكويت .

ثانيا :- على المستوى الإقليمي ، قد أصاب الإحباط المنطقة العربية نتيجة لعدم معالجة القضية المركزية قضية فلسطين ، ولتعامل أمريكا والغرب بمكيالين يكيلان بهما في نظرتهما للمشاكل في منطقة الشرق الأوسط حيث يبديان حماساً والحاحاً تجاه أزمة الخليج ، في حين نرى النقيض في النظرة إلى إسرائيل وإلى حل القضية الفلسطينية .

ثالثا :- على المستوى الدولي ، فإن فكرة إنشاء نظام عالمي جديد يجب أن ينظر إلى الشرق الأوسط على أنه جزء من هذا العالم ، ويجب عدم تهميشه .

سبيل التسوية في انعقاد مؤتمر دولي للسلام .

إن عقيدة الحسين في عقد الثمانينات إزاء السلام في منطقة الشرق الأوسط تطورت إلى الدعوة لإنعقاد مؤتمر دولي للسلام لإيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي ، وذلك نتيجة للتطورات الإقليمية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط سواء في الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م ، أم الأزمة اللبنانية عام ١٩٨٢م ، أم الإنتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م ، أم أزمة الخليج عام ١٩٩٠م ، وهي بمجموعها ساهمت في رسم تصوره للحل السلمي للقضية الفلسطينية ، وكانت بمثابة عناصر أساس متين للإقدام على الخطوات اللاحقة التي تمثلت بما يلي :-

أولا :- انعقاد مؤتمر دولي للسلام .

ثانيا :- حضور الدول الخمس دائمة العضوية .

ثالثا :- حضور كافة أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

رابعا :- يعتمد في الحل السلمي على قراري بجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) و (٣٣٨) .

(... إن سبيل التسوية السلمية هو انعقاد مؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) ، تحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، مع سائر أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية) .

إلا أن الحسين أكد على أن اسرائيل لاتسعى للسلام القائم على الشرعية الدولية .

(... وفي سبيل ذلك قامت اسرائيل بما يلي :-

أ - عطلت إنعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

ب _ نجحت حتى الآن في صرف دور الولايات المتحدة الأمريكية ، من دور دولة عظمى تتحمل مسؤولية خاصة تجاه السلام العالمي ، إلى دور الراعي لها ولمصالحها ، الأمر الذي غل يد الولايات المتحدة ، وجعلها ترى عملية السلام من منظور إسرائيلي فقط ، كي لا تتناقض مع قراراتها وتوجهها ، بإعتبار إسرائيل حليفاً إستراتيجياً لها .

ج - قامت بغزو لبنان حيث حققت بعضا من أهدافها .

د - واصلت عملية الإستيطان في الأراضي العربية المحتلة ، وأعلنت عن ضم القدس وهضبة الجولان السورية المحتلة) .

ومن الأبعاد الأخرى التي أثرت في توجه الحسين نحو الحل السلمي ، مسألة الخلافات العربية ودورها في تفتييت الجهد العربي ، وهذا كله يصيب في خدمة أهداف إسرائيل .

(...أما الساحة العربية ، فيحزننا أن نراها تتلوى ألماً في حالة من تمزق الصف ، وتثبيت الرأي ، وتضارب الرؤيا ، وانتشار الضعف العام في أوصالها، ولسوف يواصل الأردن طريقه هذا الذي ارتضاه بالإيمان لايعرف النكوص ، ولهجة لا تعرف الفتور ، وصولاً لموقف عربي موحد، وتضامن راسخ يصون كرامة الأمة ، ويحشد جهودها وطاقاتها ، ويكافح

أسباب المرض في بنيتها ، مما يوفر المناعة والقـدرة على مراجعة مخططـات أعدائها ورفع الأذى عن أرضها وتحرير مقدساتها) .

إسرائيل متمسكة بإعتقادها أن الأمر الواقع كفيل بزعزعة التمسك بالحقوق

إن المتتبع لعقيدة الحسين في العقود الأربعـة الماضيـة يلاحـظ تـأكيده منـذ بداية عقد الخمسينات على أن اسرائيل تسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع ، أي أنها تسعى إلى فرض وجودها عملياً في المنطقة العربية ، وذلك من خـلال الإستمرار بحالة اللاحرب واللاسلم بينها وبين العرب .

(... وإذا كانت إسـرائيل تظـل متمسـكة بإعتقادهـا أن الأمـر الواقـع كفيل بزعزعة تمسكناً بحقوقنا فهي مخطئة وواهمة) .

وعند النظر في النـص السـابق نجـد أن إسرائيل نجحـت نجاحـاً كـاملاً في تثبيت تلك الحالة ، وبالتالي إستمرت الدول العربية إلى القبول بالأمر الواقع ، والتنازل عن الثوابـت القديمة ، وهـي لاصلـح ولامفاوضـات مـالم تنسـحب إسـرائيل مـن الأراضـي المحتلة عـام ١٩٦٧م ، إلى مرحلـة لاحقـة إعتبرتهـا الأطـراف العربيـة ثوابـت ، وهـي القبـول بـالجلوس مـع الجـانب الإسـرائيلي للتفـاوض من أجـل تحقيـق الإنسـحاب وتحصيـل الحقـوق وهـو مـا سـنراه في الفصول التالية من هذا الكتاب .

الثوابت الأردنية .

لقد رسم الحسين تصوره للتسوية السلمية في مرحلة الثمانينات ، التي يجب أن تسعى إليها الدول العربية ، مؤكداً أن هناك ثوابت عدة تنطلق منها المملكة الأردنية الهاشمية لحل القضية الفلسطينية ، وبذلك يفوت الفرصة على السياسة الإسرائيلية الرامية إلى الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم التي يستفيد منها العدوان الصهيوني في تكريس كيانه ووجوده .

(...فإنني أجد من المفيد أن أعيد تأكيد هذه الثوابت المتمثلة فيما يلي :-

١- إن الأردن ليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني ولايقبل أن يكون كذلك .

٢- إن الأردن ليس بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولن يكون كذلك .

٣- إن الأردن ملتزم بقرارات القمم العربية وبخاصة قرارات قمتي الرباط وفاس لعام ١٩٧٤م و ١٩٨٢م .

٤- إن سبيل التسوية السلمية هو في إنعقاد مؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية) .

ويتضح لنا من النص السابق أن الحسين أعطى تصورا بشأن الدور الذي استطاعت إسرائيل أن تمارسه في منطقة الشرق الأوسط ، منذ إحتلالها

للأراضي العربية عام ١٩٦٧م بخصوص إيجاد تسويات منفردة مع بعض الدول العربية ، لتحقيق أهدافها في فرض حالة اللاحرب واللاسلم ، وفرض وجودها كدولة على أرض الواقع ، حيث أكد أن هذه الحالة قد أصبحت أمراً واقعاً وسلاحاً لإسرائيل لتحقيق أطماعها التوسعية .

(... منذ حرب عام ١٩٦٧م توجه العرب للسلام العادل بكل جدية واخلاص فقبلت الأردن ومصر عام ١٩٦٧م قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي ينص على عدم جواز الإستيلاء على أرضي الغير بالقوة ، كما قبلت سوريا ومعها الأردن ومصر عام ١٩٧٣م بقرار مجلس الأمن (٣٣٨) الذي يؤكد على مبادئ قرار (٢٤٢) ، وتسعى الدول العربية الثلاث بمباركة عربية نحو تحقيق تسوية سلمية متوازنة ، تعيد الحقوق لأصحابها ، وتوفر الأمن لجميع دول المنطقة ، ...لم نغفل خلالها عن خطورة تجذر حالة اللاسلم واللاحرب التي تستخدمها إسرائيل كواحد من الأسلحة الفعالة في تحقيق أطماعها التوسعية) .

وحيال هذا الوضع سعى الأردن للوصول إلى حل سلمي في إطار سلام عادل شامل للقضية الفلسطينية من خلال الحوار الفاعل وكان المأمول أن تؤدي الولايات المتحدة دوراً نشيطا لتحريك الحل السلمي ، إلا أن هذه الآمال تحطمت على صخرة التعنت الإسرائيلي ورفضه للسلام المستند لقرارت الأمم المتحدة .

(... ولم يعد خافيا على أحد أن التوجه العربي المخلص نحو السلام العادل لم يقابل إلا بالإستهتار والتعنت من جانب إسرائيل ، وبالمماطلة والتردد من الولايات المتحدة التي أخذت على عاتقها في العقد الأخير

مهمة الإستئثار بلعب دور الفريق الثالث وقبلت الأطراف المعنية بذلك ، ظناً منها بأن الولايات المتحدة التي تربطها بإسرائيل علاقات خاصة ، تستهدف وفق ما تقتضيه مسؤولياتها كدولة كبرى ، وبما ينسجم مع مصالحها ومبادئها التي تقوم عليها ، غير أنها مع الأسف الشديد اتبعت من السياسات ما أعطى إسرائيل أسباباً إضافية للتعنت ، الأمر الذي أزاحها تدريجيا من موقع الطرف الثالث إلى موقع الطرف الثاني) .



مرحلة السلام

مــــؤتمــــرات ومفـــــاوضـــــات

مقدمة تمهيدية

عاصر الحسين القضية الفلسطينية منذ بداياتها الفعلية في مطلع عقد الخمسينات ، طوال أربعة عقود متوالية ، وكانت معاناة الشعب الفلسطيني عبر الفترة المذكورة داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها في الشتات تتفاعل وتؤثر في شخصية الملك ، ويشعر بوطئها الثقيل على نفسه ومشاعره ووجدانه ، وتعتلج آلامها بين جوانحه ، كما أنها في الوقت ذاته تنعكس على الشعب الأردني في مجالات الحياة المختلفة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، وكان الأردن عبر مراحل هذه المأساة الطويلة يتحمل القسط الأكبر من تبعات محنة فلسطين وشعبها ، وقد عبر الملك في مناسبات عديدة عن هذا الموقف المبدئي .

(وستظل هذه القضية في المكان الأول من إهتمامنا ، حتى يعود الحق إلى نصابه ، ويتحرر الوطن العزيز من مغتصبيه ، وإننا لنؤمن أنه لا حل لهذه القضية إلا بما يحقق الأماني القومية) .

(إن الأردن بإعتباره خط الدفاع الأول أمام الخطر الصهيوني ، يضم الأغلبية الساحقة من إخوانهم الفلسطينيين ، لهو أكثر من غيره شعوراً وتحسسا بقضية فلسطين ، التي نعتبرها قضيتنا الأولى وشغلنا الشاغل ، وإن سياستنا نحوها هي سياسة ثابتة لا تتغير ولاتتبدل ، وهي السعي للعمل بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة على إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها الشرعية ، ولن يهدأ لنا بال ، ولن تقر لنا عين حتى يعود الحق فيها إلى

أهلها كاملاً غير منقوص ، هذا عهد قطعناه ، وهدف نعمل على تحقيقه).

وإزاء هذا الموقف المعلن من الحسين فقد عمل طوال فترة أربعين عاماً ، بشكل شخصي كموقف أردني مستقل تارة ، وبشكل جماعي ضمن قنوات العمل العربي المشترك على المستوى الإقليمي والدولي تارة أخرى ، عمل على إيجاد حل للقضية الفلسطينية ، وفي ثنايا تلك السنون والعقود بذلت جهود للوصول إلى الهدف المنشود الذي عبر عنه الملك ، وكانت تتبعثر تلك الطاقات في معظم الحالات أمام تراكمات الواقع المرير ، وتضيع بلا مقابل وتجني ثماراً ضعيفة ونتائج محدودة في الحالات الأخرى ، وكان ذلك الواقع المرير ينعكس على الجانب النفسي فيؤثر سلبياً ، ويفت في عضد الأمة وفي إرادتها ومعنوياتها ، ويدفعها مع مضي الوقت وسط حالة الجهود المتمثلة باللاحرب واللاسلم ، إلى السعي وبإلحاح لإيجاد الحلول العملية المنبثقة من رحم اليأس والإحباط ، وهذا يتطلب تقديم مزيد من التنازلات بتأثير ضغوطات الوضع المشار إليه آنفاً ، ولذلك وجد الأردن نفسه يسير في إتجاه واحد ، وهو السعي لحل القضية الفلسطينيه بالبحث عن السلام مستنداً لقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، التي قبل الأردن بها إبتداء واعتبرها أساساً للتسوية السياسية ، وسعى بشكل جاد وفعال لإيجاد صيغة عملية لتطبيقها ، ولأجل هذا وبعد مرور تلك العقود المتوالية العجاف على مسيرة الصراع مع اليهود دون حدوث أي تقدم لإستعادة الحقوق المغتصبة ، فقد أقدم الأردن على الخوض في عملية السلام ، متحدياً القرار الصعب للمشاركة بها عند بدء إنطلاقها في مؤتمر مدريد بتاريخ ٣٠/ ١٠/١٩٩١م ، مستنداً إلى المبررات التالية :-

١- حالة التصدع والإنقسام والخلاف العربي التي إزدادت وتعمقت مع مرور الزمن وبلغت مرحلة حرجة ومؤلمة إثر الدخول العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠م ، فكانت الأمة على حالة من الإنقسام والإنهيار، وقد أفرز هذا الوضع أن أمرت دول المواجهه العربية للدخول في مفاوضات السلام المباشرة مع إسرائيل ، بعد الجهود المنظمة والمخطط لها بهذا الشأن ، ونبه الملك إلى ذلك أكثر من مناسبة ، من خلال التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية .

(ولأن أسهم الأردن في جمع الشمل ورأب الصدع ، والقضاء على كافة عوامل الفرقة والخلاف التي يغذيها المستعمر ، ويروج لها العدو) .

ويقول الملك في مناسبة أخرى في السياق نفسه :-

(وسياستنا بالنسبة إلى الدول العربية سعيا إلى إحكام الصلات بيننا وبينها ، وإيماناً بأن اللقاء العربي على صعيد المسؤولية المشتركة هو سبيل إنقاذ فلسطين) .

كما أن الحسين كرر نداءاته للقادة العرب لجمع الشمل ولوحدة الكلمة، وأن يرتفعوا إلى مستوى المسؤولية المناطة بهم من أجل فلسطين وشعبها .

(نعم لقد ناشدناهم أن يذكروا فلسطين الحبيبة ، وأن يرتفعوا بها فوق مستوى خلافاتهم ، وينأوا بقدسية حقنا فيها عن العداءات والمنازعات ، وأن يبتعدوا بالأمانة الملقاة على عواتقهم عن مستوى المتاجرة والإنتهازية ... فإن إيماننا ليقوى الآن ويشتد في أن ينتبه الأشقاء إلى كل ما نبهنا إليه ، وأن يلتفوا جميعاً من حول فلسطين لإسترداد الحق السليب في الوطن السليب) .

وأوضح الملك أن حصاد فلسطين من الخلافات العربية هو الضياع والخسارة .

(ففلسطين التي هي حجر الزاوية للسياسة العامة لبلدنا في ميادينها الداخلية والعربية والخارجية ، لن تجني من الخلاف والنزاع غير المزيد من التيه والضياع) .

وهكذا نجد أن هذه الزاوية كانت أساساً مهما من الأسس التي قوضت البناء النفسي للأمة ، وأسهمت في الإنسياق في مسلسل الحل السلمي، وسارعت في السير نحوه والبدء في تنفيذ مراحله ، وإعطائه متطلباته في شتى المجالات .

٢- مستوى الضعف النفسي والعسكري الدي إنحدرت إليه الأمة العربية والإسلامية ، ففي الوقت الذي أقام اليهود فيه كيانهم في فلسطين على أسس متينة من البناء العسكري والتكنولوجي المتطورين جداً ، مستخدمين طاقاتهم وخبراتهم العلمية والعملية التي يجمعونها في فلسطين من أقطار الأرض كافه، حتى وصلوا لمرحلة التحدي للكيانات العربية مجتمعة مع الدول الرديفة لهم من العالم الإسلامي ، وقد إمتلكوا أحدث أنواع الأسلحة برا" وجوا" وبحرا"، إضافة إلى إمتلاكهم السلاح النووي والجرثومي والبيولوجي وغيره مما أبدعه العلم التقني الحديث ، نجد في الوقت داته الأمة العربية والإسلامية ودولها تحتجز نفسها داخل قفص الخوف والهوان والتبعية العسكرية والإعتماد على مخلفات السلاح المسموح به من الدول الغربية بعد تجاوزه تكنولوجيا" وعسكريا" وزمنيا" ، وعند النظر في هذا التفاوت الكبيرالمخل المجافي للتوازن والمعقول نجد أن هذا الخلل من الناحية العقائدية

الدينية مقدر ، وهناك حكمة للمدبر الخالق لهذا الكون فيه ، وهو أن اليهود مقدر لهم أن يتمكنوا في الأرض ، مستفيدين من حالة الوهن والضعف التي تعاصرها الأمة العربية ، ومن ثم تبدأ مرحلة جديدة بعد ذلك ، تبدأ فيها الأمة الإسلامية والعربية بالنهوض ، وتعيد الكرة ثانية في بناء الذات ،ليتم عند ذاك الصدام والمواجهة الحتمية الأزلية بين اليهود والأمة الإسلامية والتي ستسفر إندحار اليهود وهزيمتهم وتقتيلهم ، وتعود حينذاك القدس والمقدسات.

وهذا التصور نابع من قاعدة ثابتة ، وخاصية واضحة من خصائص التصور الإسلامي لمصير القضية الفلسطينية ، حتى ولو حدث حل سلمي للقضية الفلسطينية حاليا" ، لأن هذا الحل السلمي هو حل آني ومؤقت ، وسيتبعه مراحل لاحقة تختم بالحل الآنف الذكر الذي وضعه أسسه القرآن الكريم المنزل من عند الله تعالى وهذا الحل بمثابة سنة وناموس من نواميس الكون الأزلية التي لا تتغير ولا تتبدل ، مع تبدل العوام والأجيال البشرية ، والله سبحانه سيجري سنته وقانونه الإلهي على هذه المنطقة في الزمان الذي قدره وسيأتي فيما بعد في الوقت المحدد له ، قال عز وجل :-

﴿ ...فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا ﴾ .

﴿... فإذا جاء وعد الآخرة ، جئنا بكم لفيفاً ﴾ .

فاليهود وفق النص القرآني المذكور آنفا سيجتمعون في فلسطين ، ولكي تتهيأ الظروف الملائمة لتجمعهم ، لا بد من حدوث فجوة في الطرف المضاد لهم ، وهم العرب والمسلمون ، وهذه الفجوة هي حالة الضعف

والضياع العسكري والنفسي ، على الرغم من الكثرة العددية الهائلة جدا" ،
وهذا أيضاً صوره لنا وحدثنا عنه الحديث النبوي الذي لا ينطق عن الهوى بل
هو وحي يوحى كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :-

(تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها ، قالوا أومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟! قال: لا إنكم يومئذ كثر ، لكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله المهابة من قلوب عدوكم منكم ، وليزرعن في قلوبكم الوهن قالوا وما الوهن يا رسول الله ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت).

فحالة (الوهن والغثائية) هذه مرحلة من مراحل الحل المحتوم في آخر الزمان، وتمكن وقوة وهيبة في الجانب الآخر عند اليهود ، ولعل مرحلة السلام الحالية هي من ميزات حالة الضعف والترهل في الصف العربي .

وكان دور الأردن بقيادة الحسين في هذه المرحلة ، التفاعل الإيجابي مع عملية السلام ، وحشد كل إمكاناته لإنجاحها ، وقد صرح الملك بذلك في مواقف عديدة منفصلة عن بعضها.

(إن هدفنا الأول وغاياتنا الأساسية هي إسترداد أرضنا المحتلة ، وتحرير شعبنا الأسير ، ولقد إرتضينا العمل على تحقيق ذلك عن طريق السلام ، وأكدنا للعالم صدق نوايانا ، حين ذهبنا في ذلك الطريق إلى أبعد حد مستطاع) .

٣- إنحياز القوى والدول الغربية إلى جانب إسرائيل ووقوفها ضد العرب وقضيتهم العادلة فلسطين ، مما أوجد حالة غير متوازنة في ميزان القوى ، جعل الدول العربية تسير في إتجاه واحد هو إتجاه الحل السلمي لقضية

الصراع العربي الإسرائيلي بعد الضغوط الهائلة ضد الدول العربية من الدول الغربية والقوى الكبرى لأخذ موافقتها على الدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل .

وفي هذا الإتجاه يقول الملك :-

(إن إسرائيل بمثل ما تزال تعتمد على تفوقها العسكري ، فإنها تعتمد على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتأيدها مادياً وسياسياً على حد سواء) .

ويؤكد الملك على ذلك في حديث آخر :-

(ولم يعد خافياً على أحد أن التوجه العربي المخلص نحو السلام العادل ، لم يقابل إلا بالإستهتار والتعنت من جانب إسرائيل ، وبالمماطلة والتردد من الولايات المتحدة ، التي أخذت على عاتقها في العقد الأخير مهمة الإستهتار بلعب دور الفريق الثالث ، وقبلت الأطراف المعنية بذلك ... غير أنها مع الأسف الشديد إتبعت من السياسات ما أعطى إسرائيل أسباباً إضافية للتعنت ، الأمر الذي أزاحها تدريجياً من موقع الطرف الثالث إلى موقع الطرف الثاني) .

٤- الخلل الإستراتيجي والعسكري في الصراع العربي الإسرائيلي ، فقد بلغ الإختلال في ميزان القوى على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي إلى أقصى مستوىً له بعد فقدان الرصيد العسكري والتسليحي للأمة العربية بخروج العراق من دائرة التأثير في هذا المجال ، وهذا الأمر ساهم إلى حد كبير في إيصال الطرف العربي إلى مائدة المفاوضات ، بعد بلوغ درجة كبيرة من الإحباط واليأس .

مؤتمر مدريد (بداية بروتوكولية) .

(... مؤتمر السلام فرصة تاريخية تغير كثير من حقائق المنطقة ...) .

لحظة فاصلة عاشتها منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام يوم الأربعاء الموافق ١٩٩١/١٠/٣٠م ، ففي الساعة الحادية عشر والنصف ضرب وزير الخارجية السوفيتي بورس بانكين بالمطرقة على طاولة المفاوضات ، مؤذناً بافتتاح أعمال مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في قصر الشرق في العاصمة الإسبانية مدريد ، ودلك بحضور كل من الزعيمين الأمريكي جورج بوش والسوفيتي ميخائيل عورباتشوف كراعيي للمؤتمر ، وبحضور كل من الجانب الإسرائيلي برئاسة اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل ، والجانب الأردني والفلسطيني بوفد مشترك ، حيث كان الحانب الفلسطيني حاضرا تحت المظلة الأردنية ، برئاسة وزير الخارجية الأردني ، وكذلك مشاركة الجانب السوري برئاسة وزير الخارجية السوري ، والحانب اللبناني برئاسة وزير الخارجية اللبناني ، بالإضافة إلى حضور وفود من هيئة الأمم المتحدة ، السوق الأوروبية المشتركه بصفة مراقبين ، كما وحضر وفود من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، ودول من اوروبا ، الشرق الأوسط وآسيا .

إسنهل المؤتمر الرئيس الأمريكي حورح بوش بكلمة أكد فيها أن مفاوضات السلام تعتمد على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و (٣٣٨) وعبر عن دلك بقوله :-

(ما نتصوره هو عملية مفاوضات ثنائية ذات إتجاهين :- الأول بين إسرائيل والدول العربية ، والآخر بين إسرائيل والفلسطينين ...وإن المفاوضات ستعقد على أساس قرارت مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) ، (٣٣٨) .

ثم ألقى الرئيس السوفيتي كلمة أمام المؤتمر نوه فيها إلى أهمية مؤتمر مدريد وحيويته ووضح ذلك بقوله :-

(لدينا فرصة نادرة لتحقيق السلام ، يجب عدم إضاعتها خاصة وأن نجاح العملية السلمية في صالح النظام العالمي الجديد).

وفي مقابلة مع شبكة (أي . تي . إن) عبر الحسين عن إعتقاده بأن مؤتمر مدريد للسلام قد يكون آخر محاولة للتعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع العربي الإسرائيلي ، ومع القضية الفلسطيبية ، ولفت النظر إلى أن نجاح مؤتمر مدريد يشكل نهاية فترة مؤسفة لأحداث مأساوبة أثرت على الناس ، وبالتالي يشكل إنبثاق عهد حديد ، مؤكداً التزام الأردن الكامل للمساعدة في تحقيق السلام الشامل في المنطقة الذي كان هدفاً دائماً للأردن .

(...اعتقد أنه يجب أن ينظر إلى مؤتمر السلام على أنه فرصة تاريخية وفرصة لتغيير كثير من الحقائق في المنطقة ، فهو محاولة وربما آخر محاولة للتعامل مع الأسباب الجذرية لمشكلة المنطقة ، المشكلة الفلسطينية - الإسرائيلية ، والمشكلة العربية - الإسرائيلية ، وآمل أنه يشكل نهاية فترة مؤسفة لأحداث مأساوية أثرت على الناس ، كما يشكل أيضا انبثاق عهد جديد).

كما أكد الحسين على عقيدته التي طالما نادى بها لمفهوم السلام وهو السلام مقابل الأرض .

(... السلام مقابل الأرض هو أمر مهم لكن في الجانب الآخر ، فإن العامل المهم الذي يمكن التوصل إليه هو تدمير الحواجز التي وجدت لزمن طويل في المنطقة كلها ، واعتقد أن الجميع يواجه تحدي وإسرائيل تواجه تحدي لهدم عقلية المتاريس التي عاشت مع إسرائيل مدة طويلة ، والفلسطينين يجب أن ينضموا بحقهم على ترابهم الوطني ، وفوق ذلك كله يجب علينا جميعاً أن نعلم ماذا يعني السلام ، وماذا يقدم من فرص للجميع ليعيش حياة كنا نتمنى أن نعيشها منذ زمن بعيد) .

المفاوضات الثنائية الأردنية – الإسرائيلية

جرت عدة جولات محادثات ما بين الوفود العربية والإسرائيلية ، كلا" على حدة ، وذلك إبتداءً من إنتهاء مؤتمر مدريد للسلام وحتى توصل الفلسطيين إلى إتفاق الحكم الذاتي ، ودلك نتيجة المحادثات السرية في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينيه والإسرائيلين ، وفي مجمل المحادثات ما بين الجانب الإسرائيلي والوفود العربية لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حتى إتفاق الحكم الذاتي (إتفاق غزة – أريحا أولا) ، تلا دلك النوقيع بالأحرف الأولى على جدول أعمال مشترك ما بين الجانب الأردني والجانب الإسرائيلي حيث تناول جميع النقاط التي سوف يتم البحث بها ضمن الإطر التالية :–

١– مجال المياه والطاقة والبيئة . (انظر ملحق (ط)).

٢– مجال الحدود والأراضي . (انظر ملحق (ي)).

٣– مجال الأمن .(انظر ملحق (ح)).

وعليه فقد تم الإتفاق على نقل المفاوضات إلى المنطقة لمناقشة تفاصيل جدول الأعمال المشتركة ، والبدء في المفاوضات العملية ، فاختير وادي عربة كمنطقة للبدء في مفاوضات عملية .

وبدأت المفاوضات في الزمان والمكان المقررين في وادي عربة وسط أحواء مظاهرها احتفالي وباطنها مليء بالحذر والدقة ، لصعوبة المواضيع المطروحة على طاولة المفاوضات وكان البدء صباح يوم الأثنين ١٩٩٤/٧/١٨م بإحتماعات ثنائية إسرائيلية أردنية في منطقة وادي عربة ، وبالتحديد على حط وقف إطلاق النار الواقع على بعد ١٣كم شمال العقبة برئاسة الدكتور فايز الطراونه رئيس الجانب الأردني ، والسفير إلياكيم

روبنشتاين رئيس الجانب الإسرائيلي ، ومع أن المفاوضات الثنائية الأردنية والإسرائيلية لم تعد بالحدث المستغرب منذ مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١م ، إلاَّ أن التفاوض في منطقة حدودية في المنطقة له وقع آخر لدى المفاوضين .

تطرقت المحادثات لعدد من القضايا الرئيسة المدرجة في جدول الأعمال المشترك ، حيث تكلم رئيس الوفد الأردني في كلمة افتتاحية أكد فيها التزام الأردن بالسلام العادل والدائم والشامل ، كما وألقى رئيس الوفد الإسرائيلي كلمة أشار فيها إلى أن جدول الأعمال المشترك سوف يؤدي إلى توقيع معاهدة سلام ما بين الأردن وإسرائيل ، وبعد ذلك بدأت اللجان الفرعية المنبثقة عن جدول الأعمال المشترك ، وهي لجان الأراضي والحدود والأمن والمياه والطاقة والبيئة عملها في الموقع نفسه لمناقشة المواضيع المطروحة على جدول الأعمال ، للوصول إلى النتائج المتوخاه منها .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هده المرة الأولى التي تعقد المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية في المنطقة ، في المواقع الفاصلة بين البلدين، تنفيذًا لما تم الإتفاق عليه في واشنطن إثر المفاوضات على المسار الأردني الإسرائيلي .

ففي مجال الأراضي والحدود بلغت مساحة الأراضي الأردنية التي إحتلتها إسرائيل ٣٨٠,٠٨٤ كم٢ في المنطقة الممتدة من جنوب البحر الميت وحتى العقبة ، أما في شمال الأردن فقد احتلت ما مساحته ٨٣٠دونماً ، ومن هنا تبرز أهمية مسألة ترسيم الحدود الأردنية كأولوية مهمة على طريق تحقيق السلام العادل والمشرف .

وعلى صعيد آخر تناولت المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية البعد المائي، حيث ورد في البند الثالث من جدول الأعمال المشترك فقرة (أ) : تأمين

النصيب الشرعي لكل من الجانبين في المياه المشتركة .

وفي هذا السياق سيركز الأردن في التفاوض عليها ، وكذلك النقاط المتعلقة بإستعمالات تلك المياه والمحافظة عليها ، وكانت إسرائيل قد إستمرت في محاولاتها للسيطرة على المياه العربية ، إلى أن تمكنت عام ١٩٦٧م من الإستيلاء على معظم منابع نهر الأردن شمال بحيرة طبرية ، واستأثرت بإستعمال مياه النهر منفردة ، كما إمتدت الأراضي التي إحتلتها على ضفاف اليرموك شرقاً حتى وادي الرقاد ، وتمكنت أيضاً من إستعمال مياه اليرموك الشتوية بكميات متفاوتة وعلى هذا الأساس فإن موضوع المياه مهم جداً للأردن ، كون الأردن فقيراً من ناحية المياه ، ويعاني من نقصها بشكل متزايد حيث وصل إستهلاكه من المياه خلال عام ١٩٩٣م إلى ٩٨٠ مليون متر مكعب ، في حين كانت حاجة الأردن الحقيقية تصل إلى ١٢٨٠ مليون متر مكعب ، وبالتالي فإن الأردن أكد على استعادة حقه في مياهه وذلك للوصول إلى إتفاق يحدد الحصص المائية تحديداً واضحاً .

مفاوضات البحر الميت

في يوم الأربعاء ٢٠/٧/١٩٩٤م ، وفي فندق البحر الميت التقى الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني وزير الخارجية الأمريكي وارن كرستوفر ، وشمعون بيرز وزير خارجية إسرائيل حيث جرت المباحثات الأردنية الإسرائيلية – الأمريكية بإعتبارها اللجنة الثلاثية الإقتصادية ، وذلك لبحث آفاق السلام من ناحية إقتصادية ما بين الدول الثلاث ، وفي اليوم ذاته التقى الملك وزير الخارجية الأمريكي وارن كرستوفر ، وأشار الحسين إلى إجتماع اللجنة الثلاثية التي جرت في البحر الميت ، واعتبر ذلك تحركاً نحو فجر جديد للمنطقة .

كما تعرض البيان الختامي لإجتماع اللجنة الإقتصادية الثلاثية إلى الإتفاق على إعداد خطة لتطوير إخدود وادي الأردن ، وعقد لقاءات متكررة واتفق أعضاء اللجنة على مواصلة العمل في مجال التجارة والتمويل والأعمال المصرفية والطيران المدني والسياحة ، إضافة إلى شق طريق تربط بين البلدين في المنطقة الجنوبية . (انظر ملحق (و)) .

ففي ٢٩ آب اختتمت في فندق البحر الميت جولة المباحثات الثنائية والثلاثية بين الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وتم فيها تثبيت البعد السياسي لقضايا الحدود والأراضي والمياه إضافة لبحث الخطة الأردنية لتنمية أخدود وادي الأردن ، واتفق على دراستها تمهيداً لوضع صيغتها النهائية قبل نهاية أيلول ١٩٩٤م .

ومن ثم تم إنتقال المفاوضات إلى الجانب الإسرائيلي من البحر الميت في

فندق موريا بلازا حيث واصلت اللجان الفرعية المحادثات بناء على جدول الأعمال المشتركة في مجالات الأمن ، الحدود والأراضي والمياه والطاقة والبيئة.

١- مجال الأمن .

تضمن جدول الأعمال المشترك في مجال الأمن بسوداً عدة ليتم البحث فيها للتوصل إلى الصيغة النهائية لتضمينها في معاهدة السلام المتوقعة ما بين الأردن وإسرائيل واشتملت هذه البنود على :-

أ - إمتناع أي من الجانبين عن القيام بأية أنشطة قد توثر سلباً على أمن الطرف الآخر .

ب - الترتيبات الأمنية .

ج - التهديدات الأمنية الناجمة عن كافة أنواع الإرهاب .

د - إجراءات بناء الثقة أمنياً .

و - الأمور العسكرية وقضايا الحد من التسلح .

ع - مراقبة التسلح والأمن الإقليمي .

٢ - مجال الحدود والأراضي .

تم الإتفاق بين الجانب الأردني والإسرائيلي على خطوات العمل التالية:-

أ - التوصل إلى تسوية حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض .

ب - تحضير خرائط مشتركة لترسيم الحدود .

ج - تحضير وتنفيذ خطوات العمل الهادفه إلى ترسيم الحدود الدولية بين الأردن واسرائيل ووضع العلامات .

د - الترتيبات الأمنية الثنائية بين الجانبين في المناطق المتاخمة للحدود الدولية .

٣- مجال المياه والطاقة والبيئة .

ينص جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال المياه والطاقة والبيئه على إجراء مفاوضات مفصلة حول مختلف المسائل المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة ، وبغور الأردن ، وتتضمن التدابير العملية التالية :-

أ - أحواض المياه السطحية .

ب - المياه الجوفية المشتركة .

ج - التخفيف من النقص في المياه .

د - إمكانات التعاون المشترك في المستقبل في إطار لإقليمي محتمل .

إن المتتبع للمفاوضات الثنائية في البحر الميت التي إنبثقت مساراتها بناء على جدول الأعمال المشترك بين الأردن وإسرائيل ، وجداول الأعمال الفرعية التي تنظم عملية التفاوض ، يرى أنها تهدف التوصل إلى صيغة نهائية لتضمينها في معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل والمتوقعة أن تبرم قبل نهاية عام ١٩٩٤م .

د - المفاوضات المتعددة .

إنبثق عن مؤتمر مدريد للسلام مسارت ثنائية ما بين الجانب الإسرائيلي وكلاً من الجانب الأردني (وفد مشترك يضم الجانب الفلسطيني تحت المظله الأردنية) ، الجانب السوري ، الجانب اللبناني وتفرع عن ذلك مسارات متعددة تتناول حل الصراع العربي الإسرائيلي وآفاق السلام على المستوى الإقليمي للبحث في مجالات الأمن الإقليمي، المياه ، التعاون الإقتصادي ، وذلك لإستشراف شرق أوسط جديد ضمن نظام عالمي جديد ، وهذا ما

يمكن معالجته في هذا الكتاب لاحقاً في السيناريو الإقتصادي والسيناريو السياسي .

المفاوضات مستمرة .

ما زالت المفاوضات مستمرة بين الجانب الأردني والجانب الإسرائيلي ، حتى إعداد هدا الكتاب وتسعى للوصول إلى صيغة مشتركة ونهائية لإعتماد جداول الأعمال الفرعية المشتركة لتضميها معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية .

... لـقـــــــــاء وإعلان ...

لقاء الحسين – رابين – كلينتون (واشنطن)

(...لا أعتقد أن هناك يوما مثل هذا اليوم من ناحية الشعور والعواطف المتعلقة بصراع طويل جدا) .

بدأت في البيت الأبيض في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم الأثنين ١٩٩٤/٧/٢٤م وعند الساعة الخامسة والنصف مساءً بتوقيت الأردن قمة تاريخية تجمع كل من الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية والرئيس الأمريكي بيل كلنتون واسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، وذلك في حديقة الورود في البيت الأبيض ، حيث تم التصافح بين الحسين ورابين ، وذلك لأول مرة في تاريخ الصراع الطويل ما بين إسرائيل والأردن ، والقى الملك حسين كلمة أشار فيها إلى مدى الشعور الذي ساده تجاه اللقاء هذا الذي يجمع بينه وبين رئيس وزراء اسرائيل والحلم الذي يتطلع إليه .

(لسنوات عديدة ومع كل صلاة دعوت ا لله عز وجل مساعدتي أن أكون جزءاً في صنع السلام بين أبناء إبراهيم عليه السلام كمسلمين ، حيث أن كلمة إسلام تعني الخضوع لله الواحد الأحد ، إن هذا حلم كان يحلم به من كان قبلي جدي الأكبر ، والآن أنا ...)

ثم ألقى رئيس وزراء اسرائيل كلمة عبر عن هذا الحدث فقال

(... يقولون أن عادة المصافحة بالأيدي نتجت عن الحاجة لإثبات أن أياً من الشخصين لايحمل سلاحا ... وأن أول مصافحة علنية بين صاحب الجلالة ملك الأردن وبيني قبل دقيقة تمثل عملية عدم قيام الشعبين بحمل السلاح ضد بعضهما البعض).

ثم ألقى الرئيس الأمريكي كلمة حدد فيها نوع العلاقة المستقبلية ما بين الأردن وإسرائيل ، وذلك لإبرام معاهدة سلام تستند إلى قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم موضحاً بذلك آلية العمل المشترك ما بين الأردن وإسرائيل لتحقيق معاهدة سلام دائمة .

إعلان واشنطن

(... حلمنا أن نورث للأجيال القادمة الأمل لمستقبل أفضل ...)

في أجواء إحتفالية في غاية الدقة وقع الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين إعلان واشنطن . الذي تضمن سلسلة من الإتفاقات الثنائية تنهي حالة الحرب بين البلدين ، وتضع أسس حل المشكلات القائمة بينهما كترسيم الحدود والأراضي والمياه والبيئة والإتصالات والتنقل والتعاون الإقتصادي ، والربط الهاتفي والكهربائي ، وفي حفل الإفتتاح تبادل الرئيس كلينتون والحسين ورابين الكلمات الترحيبية قبل أن يتوجهوا لعقد جلسة مباحثات داخل البيت الأبيض استمرت زهاء الساعة، تم بعدها التوقيع على نص الإعلان المشترك الذي تم التوصل إليه ، وأطلق عليه اسم **إعلان واشنطن** . (انظر ملحق (ك))

على نفس الطاولة التي شهدت قبل خمسة عشر عاماً توقيع معاهدة السلام بين الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ومناحيم بيغن ، تم وضعها للتوقيع على إتفاق واشنطن بين الحسين ورابين ، وهي الطاولة نفسها التي شهدت لقاء عرفات ورابين ، وكلاهما وقع اتفاق الحكم الذاتي المحدود للفلسطينين في احتفال كبير دعي إلى حضوره أكثر من ٦٠٠ شخصية .

ويتضمن إعلان واشنطن خمسة مبادئ تحكم الفهم المشترك في جدول الأعمال بين الجانبين .

أولا :– السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها .

ثانيا :- مواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ثالثا :- إحترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلاً.

رابعا :- الإعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحدة الأراضي والإستقلال السياسي.

خامسا :- تحقيق الأمن الدائم وتطوير علاقات حسن الجوار وتفادي استخدام القوة .

كما يتضمن الإعلان خطوات عدة ترمي إلى تجاوز الحواجز النفسية والإنعتاق من تركة الحرب ، وهذه الخطوات هي :-

أولا :- الربط الهاتفي .

ثانيا :- ربط الشبكات الكهربائية .

ثالثا :- فتح نقطتي عبور الجنوب والشمال .

رابعا :- حرية مرور السواح الأجانب .

خامسا :- التفاوض لفتح ممر جوي دولي .

سادسا :- تعاون أمني لمكافحة الجريمة والمخدرات .

سابعا :-مفاوضات اقتصادية تشمل إلغاء المقاطعة .

لقد كانت قمة واشنطن قمة فاصلة بين الحرب والسلام ، أنهت حالة اللاحرب واللاسلم ، ووضعت حداً لإنتظار المجهول ، ووضعت منطقة الشرق الأوسط على أعتاب عهد جديد ، تسود فيه منظومة علاقات مختلفة

يجري التعامل فيها على أسس جديدة وتبرز فيه متغيرات لاعهد لها في منطقة الشرق الأوسط ، فبإعلان واشنطن إنتهت حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل وفتح باب السلام .

(الأردن كله معي ... وثقة شعبي لايتقدم عليها أي اعتبار في حياتي) .

وفي ٢٦/ ٧/ ١٩٩٤م ألقى الحسين كلمة أمام الكونغرس الأمريكي ، حدد فيها مرحلة الشرق الأوسط القادمة تحت عنوان ثورة السلام ، وأشار بأن حالة السلام تفترض إتخاذ خطوات شجاعة تحرر العقل والسلوك معا من مخلفات داكره متعبة بالدم والخوف والجوع ، إلى أفق إنساني رحب ، تنطلق فيه طاقات الأجيال بثقة واطمئنان بدون خوف ، مؤكداً على مرجعية السلام المستندة إلى ما جاء في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، اللذين يدعوان إلى وحدة وسيادة كل دول المنطقة ، بعيداً عن التهديد وإحتلال الأراضي العربية بالقوة .

(لقد انتهت حالة الحرب بين اسرائيل والأردن وقبلنا بقرار مجلس الأمن الدولي ٣٣٨ الذي يدعو إلى المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم ، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .كما قبلنا قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ، الذي دعا إلى الإعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة وبإستقلالها السياسي ، وحق تلك الدول في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها في منأى عن التهديد أو إستخدام القوة).

كما أشار الحسين إلى البعد التاريخي للهاشميين تجاه القضية الفلسطينية فعبر عن ذلك :

(ونتذكر اليوم كذلك الأجيال الأردنية الثلاثة الشجاعة ، وآخرين كثير ممن ضحوا بأنفسهم من أجل فلسطين ، لقد لبى النداء العربي كل بيت أردني ... وأسرته كذلك دفعت ثمناً غالياً ، إذ أن جدي الأكبر قاد الثورة العربية الكبرى من أجل حرية العرب ووحدتهم واستقلالهم ، يرقد في جوار الأقصى المبارك في القدس ، أما جدي الملك عبد ا لله بن الحسين طيب ا لله ثراه فقد سقط شهيداً على مدخل المسجد الأقصى المبارك وكنت حينئذ بجانبه ، لقد كان رجلاً مؤمناً بالسلام الذي دفع حياته ثمناً له، ولقد نذرت حياتي لتحقيق حلمه ، ومن هنا فإنه معنا في هذا اليوم).

(حلقت بطائرتي مباشرة فوق القدس لأول مرة منذ ٤٦ سنة) .

بعد إنتهاء الحسين من زيارته لواشنطن وتوقيع إعلان واشنطن هناك عاد إلى الأردن في ١٩٩٤/٨/٣م محلقاً بطائرته فوق القدس ، بعد أن مضى على احتلالها ما يزيد على ٣٧ عاماً ولدى هبوط طائرته في مطار عمان ، عبر الحسين للصحفيين عن مشاعره أثناء عبوره الأجواء فوق القدس قال :

(...لا أستطيع أن أصف مشاعري في تلك اللحظات بعد غياب وانقطاع طويل ، وادعو الله أن يعالج أمر القدس بالشكل الذي يمكّن الأهل والأخوة الفلسطينيين من أن يكونوا جزءاً أساسياً من عملية السلام، وبحيث تكون القدس نقطة اللقاء والسلام الإسرائيلي الفلسطيني والعربي الإسرائيلي).

كما أشار الحسين الى العلاقة التاريخية التي تربط الأردن بالقدس

(...اذا ربط اسم الأردن بالقدس ، فالربط كان من خلال الأردنيين الذي ضحوا بأروحهم في سبيل انقاذها في عام ١٩٤٨م ، وحاربوا من أجلها وسقطوا على أرضها وعلى ثراها في عام ١٩٦٧م ، في القدس مثوى الحسين الكبير أبو الثورة ، وتاريخه معروف ، ونضاله معروف ، وشهادته في سبيل فلسطين معروفه للقاصي والداني ، وأما في السنين الأخيرة واجباتنا لم تتخلى عنها تجاه الأوقاف الإسلامية ، واتجاه المقدسات والأهل في الأرض المحتلة إلى يومنا هذا ، والحمد لله الذي أكرمنا بأن أدينا شيئا من واجبنا في إعادة إعمار قبة الصخرة المشرفة ، ... ونحن لانقول

فلسطين لنا بمعنى القدس لنا ، فلسطين لأهلها وأصحابها ، أما المقدسات الإسلامية فهي للأمة الإسلامية بالكامل ، ونرجو ا لله أن تحقق أهدافنا وغاياتنا وأن يتحقق في هذه المنطقة بأسرها سلام عادل وشامل ودائم ترتضيه الأجيال من بعدنا).


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ســـــــــيناريـــــوهـــــــات

* سيناريو القدس .
* السيناريو الإقتصادي .
* السيناريو السياسي .

... سيناريو القدس ...

(مقدمة تاريخية)

أسس اليبوسيون حوالي سنة ٤٠٠٠ ق . م (وهم فرع من العشائر الكنعانية العربية) بلدة يبوس على جزء من موقع القدس ، وبقوا هناك إلى أن استولى عليها اليهود حوالي سنة ١٠٠٠ ق. م بقيادة الملك داود وبذلك حلت اورشليم محل يبوس الكنعانية ، وكتطور تاريخي آخر ، فقد لمعت مدينة القدس كعاصمة مسيحية ، التي ما لبثت أن أخذت مدينة بيت المقدس ذات الصبغة الإسلامية شهرتها عاصمة إسلامية ورثت المسجد عمن سبقها بعد أن فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي ، في خلافة الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب ، و لم يكن لليهود وجود إطلاقاً في المنطقة المقدسة آنذاك ، لأن الرومان المسيحين حرموا عليهم دخولها ، حيث لم يكن لليهود في القدس أي مكان مقدس بعد أن دمرها تدميراً كاملاً الامبراطور الروماني ايبلوس هيرديانوس سنة ١٣٥م ، فقد محى المدينة محواً تاماً وغير اسمها إلى إيليا كبيتولونيا (إيليا العظمى) ، وطلب البطريريك سفرينيوس من الخليفة عمر بن الخطاب أن تتضمن العهدة العمرية شرطاً بعدم دخول اليهود مدينة القدس ، وبقيت القدس تحت الولاية الإسلامية حتى نهاية الامبراطورية العثمانية ، ثم وقعت بعد ذلك تحت الإنتداب البريطاني إثر توقف القتال على الجبهة التركية في ١٩١٨/١٠/٣م وموافقة تركيا على انفصال الولايات العربية عنها والتخلي عن السيادة عليها ، بناءاً على معاهدة سيفر الموقعة في ١٠/ ١٩٢٠/٨م ، جاء ذلك عقب وعد وزير الخارجية البريطاني اللورد

بلفور الصهيونية العالمية بتاريخ ١٩١٧/١٠/٢م الذي تعهد بموجبه بإقامة وطن قومي لليهود على فلسطين ، وكانت فلسطين حينذاك تضم حوالي ٦٠٠,٠٠٠ عربي و٥٦,٠٠٠ يهودي ، وكان اليهود آنذاك يملكون ٢٪ من الأراضي منها .

وحيال هذا الوضع قرر الحلفاء الغربيون المنتصرون في الحرب العالمية الأولى ، تبني مطلبين رئيسين للحركة الصهيونية ، وكان هذان المطلبان من البنود التي نصت عليها معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م وهما :

أ – أن يعهد بإدارة فلسطين إلى دولة منتدبة .

ب – أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ١٩١٧/١١/٢ م وأقرته دول الحلفاء الأخرى فيما بعد.

وفي الحقيقة فإن الإستراتيجية الصهيونية وبالتفاهم مع الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين استطاعت في الفترة ما بين ١٩١٨م –١٩٤٨م تغيير التركيب السكاني والملكية العقارية فيها عامة وفي القدس منه خاصة ، حيث ارتفعت نسبة السكان اليهود في فلسطين من ٨٪سنة ١٩١٨م إلى حوالي ٣٢٪ سنة ١٩٤٨م وارتفعت نسبتهم في القدس من حوالي ٢٥٪ سنة ١٩١٨م إلى حوالي ٥٠٪ سنة ١٩٤٨م . أما نسبة ملكية اليهود في فلسطين فقد ارتفعت من حوالي ٢٪ سنة١٩١٨م إلى حوالي ٥,٦٦٪ سنة ١٩٤٨ م.

وفي عام ١٩٤٧م جاء مشروع تقسيم فلسطين الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة والذي أيدته ٣٣ دولة وعارضته ١٢دولة وامتنعت عن التصويت ١٠ دول حيث قضى هذا القرار تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام هي :

أولا :– قسم لإقامة دولة يهودية تكون مساحته ٥٦,٣٥٪ من مجموع مساحة فلسطين لم يكن لليهود وحتى ذلك التاريخ سوى ٥,٦٦٪ من مساحة فلسطين !!

ثانيا :– قسم لإقامة دولة عربية ومساحته ٤٣٪ حيث كان العرب يملكون حوالي ٩٣٪ من مساحة فلسطين !!

ثالثا :– قسم يوضع تحت إشراف دولي يضم مدينة القدس بسكانها العرب واليهود . (انظر ملحق (أ)) .

تلى هذا التقسيم تطورات هامة وخطيرة استطاع اليهود الإستفادة من قرار التقسيم المذكور آنفاً ، وذلك بإعلان قيام دولتهم في الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨م ، ويمكن رسم صورة الوضع الذي تلى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م ، لغاية حرب حزيران عام ١٩٦٧م على النحو التالي :–

أولا:– شمل التوسع العسكري الذي تم في حرب عام ١٩٤٨م حوالي ٨٠٪ من مساحة فلسطين وحوالي ٨٠٪ من مساحة القدس .

ثانيا :– فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين من كل أنحاء العالم حيث ارتفع عدد اليهود فيها ٦٥٠,٠٠٠ إلى ٢,٤٠٠,٠٠٠ نسمة في منتصف عام ١٩٦٧م وزيادة عدد اليهود في مدينة القدس من ١٠٠,٠٠٠ في بداية ١٩٤٨م إلى ١٩٠,٠٠٠ في منتصف عام ١٩٦٧م .

ثالثا :– وضع قانون إسمه قانون الغائبين ، حيث اعتبر الإسرائيليون بموجبه كل عربي فلسطيني لم يكن مقيماً في مكان سكناه بتاريخ ١٩٤٨/٩/١م يعتبر غائباً ويمنع من العودة لموطنه وأبيح للإسرائيلين مصادرة أملاكه ، المنقولة وغير منقولة ، حيث قدّر عدد الغائبين بحوالي مليون نسمة ، من

ضمنهم حوالي ٦٠,٠٠٠ عربي من مدينة القدس .

وفي الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م استولت إسرائيل على باقي فلسطين ولجأت إلى تبديل هوية القدس من جانبين ، جانب قانوني وجانب سكاني وجغرافي .

أ – الجانب القانوني .

سنت اسرائيل منذ لحظة إحتلالها مدينة القدس عام ١٩٦٧م القوانين التالية :–

١. قررت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥م سريان القانون الإسرائيلي على الجزء الشرقي من مدينة القدس وأصبح نافذ المفعول بعد إقراره من قبل الكنيست، وبالتالي اكتسب صفة القانون بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧م ، حيث أصبحت مدينة القدس متضمنة الجزء الشرقي عاصمة للكيان الصهيوني إلى الأبد .

٢. قامت الحكومة الإسرائيلية يوم ١٩٦٧/٦/٢٩م على حل أمانة (بلدية) القدس ووضع جميع أملاكها تحت تصرف بلدية القدس برئاسة تيدي كوليك .

٣. أقر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣٠م القانون الإستثنائي الأساسي (القدس عاصمة أبدية لإسرائيل) حيث ارتفع عدد اليهود في القدس لأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ وتقلص عدد الفلسطينين الأصليين إلى حوالي ١٠٠,٠٠٠ ، أي بنسبة ٧٥٪ لليهود و٢٥٪ للعرب .

أما بالنسبة للملكية العقارية فقد استولى الإسرائيليون على أكثر من

٨٠٪ من فلسطين ، واستولوا في القدس ومـا حولها على حوالي ٨٤٪ من مساحتها ، ولم يبقى للعرب مسلمين ومسيحين أكثر من ١٤٪ و٢٪ للأجانب .

وبناءاً على ذلك صدر قرار عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم (٢٥٣) بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤م نص أن الجمعية العامة **(يساورها انزعاج عميق من الوضع السائد في القدس، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة ، وتطلب من اسرائيل أن تلغي كل الإجراءات التي اتخذتها من قبل ، وأن تمتنع فوراً عن أي تصرف يغير وضع القدس).**

ولم تعترض على القرار الآنف الذكر أي من الدول المنتسبة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وجاء بعد ذلك قرار الأمن الدولي رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١م ، ويتضمن :-

(أن كل الإجراءات التشريعية والإدارية التي إتخذتها اسرائيل بما فيها ملكية الأراضي والأملاك التي عليها ، والتي تهدف إلى تغيير وضع القدس القانوني هي باطلة).

ب - الجانب السكاني والجغرافي .

وفي هذا السياق اتبعت اسرائيل ما يلي :-

١. تطويق المدينة المقدسة ، وذلك ببناء مستوطنات على شكل طوق حول القدس، محيطة بها من الجهات الأربعة ، وذلك لعزل القدس عن الضفة الغربية .

٢. تشكيل أغلبية يهودية في القدس العربية ، حيث بلغ عدد سكان القدس الشرقية سنة ١٩٦٧م حوالي ١٦٠,٠٠٠ من اليهود مقابل

١٥٥,٠٠٠ نسمة من العرب .

٣. وضع الخطط اللازمة لتنفيذ المخطط الصهيوني لإقامة القدس الكبرى على مساحة ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية ٤,١ ٪ من مساحة فلسطين بكاملها .

نستنتج من خلال عرض التطور التاريخي السابق لمدينة القدس خاصة ، والأراضي الفلسطينية عامة استخلاص الأمور التالية :—

١— أن القدس قطنها اليهود عام ١٠٠٠ ق . م ، ولمدة مائة عام فقط ، طردوا منها من قبل المسيحين وحرم عليهم دخولها بعد ذلك .

٢— العودة القانونية لليهود إلى القدس كفلها وعد بلفور وقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م وذلك كجزء من اللعبة الدولية ، والمؤامرة على فلسطين من قبل بريطانيا وحلفائها .

٣— وضع القدس تحت السيادة الإسرائيلية بجزئيها الشرقي والغربي كفلها القانون الإسرائيلي واعتبرها عاصمة أبدية لإسرائيل .

أما موقف الأردن وقيادته ممثلة بالملك الحسين من فلسطين والمقدسات فيها ، ولاسيما الولاية الدينية عليها ، فيمكن القول إن الأردن بقيادة الملك الحسين قد قام ومنذ احتلال القدس عام ١٩٦٧م برعاية المقدسات الإسلامية والإشراف عليها من خلال مديرية الأوقاف الإسلامية ، والقضاء الشرعي حتى وقتنا الحالي ، حيث قام الحسين بالتبرع بما يقارب (١٠) مليون دولار من ماله الخاص لإجراء اصلاحات في القبة المشرفة ، ويرى الحسين أن من واجبه العربي والإسلامي والهاشمي تجاه القدس الرعاية والإشراف عليها واستمرت هذه الرعاية إلى يومنا هذا .

ويعبر الحسين عن موقفه من السيادة والإشراف على القدس والأماكن المقدسة فيها بأن السيادة على القدس لله وحده ، وأن القدس هي جوهر السلام ، وبمثابة رمز لأتباع الديانات السماوية الثلاث ، كما يدعو إلى التوجه نحو الحوار بين الأديان للتوصل إلى صيغة مشتركة بين الأديان الثلاث تجاه القدس ، لأن أتباع الديانات السماوية الثلاث هم أبناء ابراهيم عليه السلام :

(لقد كنا نتحدث عن القدس ولم ولن تتغير مشاعرنا تجاه القدس ... فإننا نحاول حل هذه المسألة (مسألة القدس) آخذين بعين الإعتبار مسألة الأماكن المقدسة لأتباع الديانات الإبراهمية الثلاث لمعالجة هذه المسألة بمعزل عن المشاكل السياسية ، حيث أننا لانقبل الوصاية على هذه الأماكن إلا لله ونأمل في حالة تحقيق السلام ، فإن هذه الأماكن ستكون بمثابة رمز للسلام بين أتباع الديانات العظيمة الثلاث).

تلك هي تصورات الملك الحسين عن القدس والمدينة المقدسة في مرحلة السلام وما يتبعها من مراحل ، وفي الحقيقة فإن المرء عند تأمله بهذه التصورات يجد أن تركيز الحسين على القدس والمقدسات ، هو في محله ، فالقدس كما قال هي جوهر السلام ، ولها موقع أهم من ذلك في نفوس المسلمين، لأنها عنوان كرامتهم وعزتهم ، وبالتالي فهي جوهر السلام حقيقة، لكنها لن تكون كذلك إلا حينما تكون تحت سيادة أصحابها الشرعيين ، أصحاب الحق التاريخي في ملكيتها والسيادة عليها ، والوارثين لها بين الشرائع السماوية فكما بينا في بداية فصل القدس التطور التاريخي لوضعها والولاية عليها ، بأنها كانت عبر التاريخ موطن العرب ، وأنها عادت إليهم إبان

الفتح الإسلامي لها في القرن السابع الميلادي ، ومن هنا فإن إعتبار القدس ملك لأبناء الديانات السماوية الثلاث في غير محله ينقضه التاريخ ، ويبطل دعواه القرآن الكريم والكتب السماوية الأخرى من توراة وإنجيل (التوراة والإنجيل الأصليين غير المحرفين) ويفنده القانون الدولي ، ويرفضه الواقع والأجيال الحالية والقادمة إلى قيام الساعه ، حتى تأخذ الأمور نصابها الصحيح ، وتستقيم الأمور في نهاية المطاف وإن طال الزمن بعودة القدس إلى المسلمين ، وهذه الحقائق بمجموعها سنبنيها تباعاً ، فالتاريخ يشهد بأن الولاية على القدس هي لله وحده حقاً وحقيقةً ، ولكن لم يصطفيها ا لله (لشعبه المختار) من بني إسرائيل كما يزعم اليهود ، و لم يترك أمرها مفتوحاً لأبناء إبراهيم تمشياً مع مرحلة السلام بين العرب واليهود ، في محاولة لترك الأمور عائمة ، وإنما خص القرآن الكريم ذلك بالعرب والمسلمين ، والقرآن الكريم تكفل ا لله سبحانه وتعالى جل شأنه **﴿إنّا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون﴾** (سورة الحجر آية ٩)، والقرآن الكريم بإعتباره منزل من رب العالمين ، فإن ا لله عز وجل يقرر لنا حقيقة أزلية لا تتبدل فيه بتبدل الأحوال والظروف والأوضاع حين يقول سبحانه **﴿ ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ، ولكن كان حنيفاً مسلماً ، وما كان من المشركين ﴾** (سورة آل عمران آية ٦٧) فالآية القرآن بنصها الصريح الواضح البين الذي لا يحتمل التأويل ولا يحتاج للتفسير تدل مباشرة وصراحة بأن إبراهيم عليه السلام بملته مسلم موحد ، وليس بنصراني ولا يهودي ومع الإقرار والإعتراف بأن لإبراهيم عليه السلام أبناء عدة تفرع منهم اليهود والنصارى والمسلمون ، وهذا الإعتراف جاء موضحاً في الديانات السماوية الثلاث ، فالتوراة

تضمنت نصوصاً عديدة بأن نسل إبراهيم لن يكونوا أمة واحدة ، حيث وعده بأن يجعل منه أمماً كثيرة ، إذ جاء في الإصحاح السابع عشر من سفر التكوين (**أما انا فهو ذا عهدي معك ، وتكون أبا لجمهور من الأمم فلا يدعى إسمك بعد أبرام ، بل يكون إسمك إبراهيم ، لأني أجعلك جمهور من الأمم**) وقد أيد الإنجيل أن إبراهيم لم يكن أباً لأمة واحدة ، وإنما أباً لأمم كثيرة ، حيث جاء في الإصحاح الرابع من رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية (**كما هو مكتوب أني قد جعلتك أباً لأمم كثيرة ...**) ومع ذلك فإن النص القرآني المبين يدلنا على أن الوارث لإبراهيم من بعده للرسالة والنبوة والإستخلاف في الأرض ، كذلك في الولاية على المقدسات ، هم المسلمون قال تعالى ﴿ **إن أولى الناس بإبراهيم للذين إتبعوه ، وا لله ولي المؤمنين** ﴾ (سورة آل عمران آية ٦٨)

وعند التمعن في الآية القرآنية الآنفة الذكر ندرك منها أموراً ترسم لنا صورة الوضع الذي نعايشه ، وتدلنا على حقائق الأمور فهي :

أولاً: قد جاءت بعد الآية السابقة التي تؤكد أن إبراهيم ليس يهودياً ولا نصرانياً ، بل مسلماً موحداً لله ، لا يقول عزيز ابن ا لله ، ولا المسيح ابن ا لله.

ثانياً : تثبيت الأحقية في الإستخلاف لإبراهيم وفي الوراثة الدينية والإستئمان على المقدسات للذين اتبعوه وهم المسلمون ، لأنه حنيف مسلم.

ثالثاً : تثبيت أن الأولوية كذلك بالوراثة لإبراهيم هي لهذا النبي وهو محمد علية الصلاة والسلام ولأمته من بعده ، وتختم الآية بالحقيقة الأزلية أن ا لله يسند الأمة المحمدية ويثبتها وينصرها إن هي حافظت على ولايتها

لإبراهيم، وإن هي أكدت وفاءها له وتمسكت بحقها وبأحقيتها في مقدساته ، ولذلك فإن المسلمين إن تنازلوا عن حقهم التاريخي في الولاية على القدس وفلسطين ، يكونوا قد خانوا إبراهيم أبوالأنبياء والبشر عليه السلام ، وتخلوا عن مسؤولياتهم التاريخية التي ورثهم إياها أبوهم إبراهيم ، وهذا أمر لم يحدث في بداية التاريخ الإسلامي حيث كان المسلمون الأوائل أوفياء للقدس حافظوا عليها منذ تسلم مفاتيحها في عهدتها العمرية حين فتحها الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب وتسلم مفاتيحها عام (١٥) هـ ، واستمروا في ذلك على الوفاء لها حتى نهاية عهد العثمانيين الذين رفضوا أيضاً التنازل عن شبر واحد من أرضها لليهود .

ويأتي بعد ذلك تمسك المسلمين والعرب بالقدس وفلسطين في عصرنا الراهن ، ويمسكون على الجمر ولا يفرطون بذرة تراب من أراضيها ، والأحداث التي تجري على ثراها في الوقت الحاضر والصدامات بين أهاليها والمغتصبين اليهود لها في كل يوم تثبت أن لا يمكن أن تحل القضية الفلسطينية، ولا يمكن أن يعم الإستقرار في المنطقة ما دام اليهود يحتلونها ، واليهود أنفسهم يدركون في قرارة أنفسهم أنهم لم ولن يكونوا في أمان ، ولن يتحقق لهم لإستقرار في فلسطين عامة وفي القدس تحديداً ما داموا يحتلونها ، حتى وإن عاشوا في أمان وفي ظل حرابهم وسلاحهم وتفوقهم العسكري لبعض الوقت ، وتوراتهم الحقيقية تؤكد هذا ، والمدركون منهم من علماء التوراة والسياسيين الضالعين المطلعين على كتبهم المقدسة مقتنعون بهذا ، ويعرفون أن السلام المنشود الذي يسعون له الآن ما هو إلا حالة مؤقتة يمكن أن ينعموا فيها إلى حين ، ثم يخرجوا منها حين يستيقظ المارد الإسلامي ، ويتمرد على

قمقمه ، ويتململ ويصحو ويخرج عن صمته وهدوئه ، وهذه النظرة ليست أوهاماً يعيشها بعض المفكرين أو العقائديين من المسلمين ، بل هي حقيقة يثبت واقعها وفاعليتها المستقبل فيما سيؤول إليه مصير الصراع بين العرب والمسلمين من جهة وبين اليهود من جهة ثانية ، وقد أكدت النصوص الإسلامية أن العرب المسلمين سيقاتلون اليهود في آخر الزمان ، وستكون المعركة على ضفتي نهر الأردن ، وأكدت الأحاديث النبوية الشريفة أن بلاد الشام أرض مباركة ، وستكون مكان التحشد والتجمع لخوض غمار المعركة الفاصلة مع المحتلين لفلسطين وأرضها من بني يهود ، وقد جاء في الحديث الشريف الصحيح عن النبي صلى ا لله عليه وسلم قوله (**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى قيام الساعة**) وفي حديث آخر صحيح يأتي تتمة لهذا الحديث يقول (وهم في الشام) وفي الحديث الصحيح الآخر(**إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم**)، والمقصود بكلمة الشام هنا بلاد الشام الطبيعية ، ويدخل فيها الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ، وجاء في حديث آخر عن قتال المسلمين لليهود أنهم غربي نهر الأردن ، والمسلمون شرقيه ، أما الحديث الشريف الذي يتضمن البشارة والوعد ، ويعطي الأمل والتفاؤل بأن تحرير القدس وفلسطين سيتم ، فهو ما جاء عن النبي صلى ا لله عليه وسلم أنه قال : (**لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود ، فيتتصرون عليهم ، حتى يقول الحجر والشجر : يا مسلم يا عبدا لله هذا ورائي يهودي تعالى فاقتله ، إلا الفرقد فإنه من شجر اليهود**) ، فمسألة القدس ستبقى معلقة حتى لو تحقق السلام الحالي ، فهو سلام آني مرحلي إلى حين يتحقق الوعد الإلهي بتحريرها على أيدي المسلمين

في آخر الزمان ، وهذا وقت لا يعلمه إلا الله قد يطول مداه وقد يقصر ، لكن المؤمنين با لله من أصحاب المبادئ والحق لا يداخل نفوسهم أدنى شك بأن ذلك سيتحقق ، فإنه في نهاية المطاف لا يحقق إلا الحق ، وإن الناظر إلى مجريات الأمور وإلى تلاحق الأحداث الراهنة المتشابكة المتداخلة أثناء سير عملية السلام الجارية بين البلاد العربية وإسرائيل ليدرك عند تأمله لحقيقة ما يجري بأن الوضع القائم يأخذ وضعاً غير متوازن ، ولا يمكن أن يستمر الحال على ما يرسم له الآن لأن ما يرسم الآن وما يعمل لتكريسه هو وضع غير متكافئ ولا يوحي بالتقدم نحو إستقرار دائم ما دامت الأمور تسوى بشكل غير طبيعي وهو تثبيت كل جهة على الصيغة التي دخلت فيها بعملية السلام، وأن يترك المنتصر والأقوى والمحتل هو سيد الموقف ، ويحوز على كل شيء ، وترك الطرف الآخر ويثبت على ضعفه وانحساره وعدم الوصول إلى أمنياته وتحقيق آماله وتطلعاته في الوصول إلى حقه ، ولذلك يمكن القول بأن هذا الوضع القائم حالياً لن يستمر ولن يأخذ وضعه النهائي وهذه حالة أكد عليها أيضاً القانون الدولي السائد في العصر الحديث الذي وضعته الأمم المتحدة ، وجاء هذا التأكيد في قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ م الذي يحمل الرقم (١٨١) والذي نص على إعطاء نصف الأراضي الفلسطينية للفلسطينيين ، ونصفها الآخر لليهود ، وعلى الرغم من أن هذا القرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويدرك بالبداهة أنه يسيطر على الهيئات الدولية الدوائر الصهيونية والقوى الإستعمارية المتنفذة الداعمة لها ، ومع كل ذلك فقد أقرت بأن للفلسطينيين نصف فلسطين ، وأن النصف الآخر يكرس فيه الكيان الإسرائيلي وإضافة لهذا وذاك لم يطبق القرار الآنف الذكر ، ولم يعط

للفلسطينيين حق تقرير مصيرهم على الجزء الـذي أقـر لهـم فيـه قـرار التقسـيم (١٨١) ولذلك لا بد من التأكيد بأن الأمور لا تستقيم ، ولا يمكن أن يكون السلام المنشود الذي تسعى له الأطراف المتفاوضة عليه دائماً، ما لم يتعمق إلى جذور القضية ، ويوجد الحل الملائم للأطراف المشاركة فيها، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها ولا إثباتها ، ومتروك البت فيها للزمن فالمستقبل يثبـت الصيغـة النهائية التي ستتوجه إليها الأمور في تتابع أحداثها وواقعها .

الســـــــــيناريـــــو الإقتصادي

إعتبارات تاريخيـــــــة

إن التطور التاريخي الذي حدث على النظام السياسي الدولي منذ بداية قرن العشرين ، بدءاً من النظام المتعدد الأقطاب إبـان الحـرب العالميـة الأولى ، مروراً بثنائي القطبية إبـان الحـرب العالميـة الثانيـة ، وانتهـاء بأحـادي القطبيـة بزوال الحرب الباردة . أدى في محصلتـه النهائيـة للوصـول إلى نجـاح النمـوذج الغربي ، ويمكن السؤال بعد ذلك :- هل سيؤدي هـذا التطـور التـاريخي إلى أن التجربة الغربية سـتكون السـائدة علـى الغالبيـة العظمـى مـن بـني البشـر ، وتسير بهم نحو النظام الرأسمالي الليبرالي ؟ سؤال طرحه فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهايـة التـاريخ" ووصـل بـه إلى الإجابـة " بنعـم " .... حيـث كـانت النهايـة السـلمية للحـرب البـاردة نصـراً غنـى بـه الغربيـون نتيجـة لتفوقهـم الإقتصادي والإجتماعي والأيدولوجي ، والمناداة والتبشير بنظام عـالمي جديـد تقوم ركائزه على إقتصاد السوق ، الحرية ، الديمقراطيـة الليبراليـة وتسـير دفـة هذا النظام الولايات المتحدة الأمريكية .

إن الناظر لصورة (القرية الصغيرة) الكوكب الذي نعيش ، مـن المنظـار الإقتصادي يرى أن النظام العـالمي الإقتصـادي الجديـد يتمحـور حـول قـوى رئيسة ثلاثة في هذا العالم ، الولايات المتحـدة الأمريكيـة ، أوروبـا الموحـدة ، اليابان ، حيث تنحصرهذه القوى ضمن مجموعة الدول المتقدمة (أوما يسمى بـدول الشـمال) ، أمـا دول العـالم الثـالث (دول الجنـوب) فـإن النظـام الإقتصادي العالمي الجديد كما يراه البعـض " سـيهمش " هـذه الـدول ، لأنـه

سيقوم على " تجمعات إقتصادية قارية " بعد أن كان يقوم على " أساس قومي " ، وبالتالي فإن النظام الدولي الجديد سيكون " نظام التجمعات الإقتصادية العملاقة " ولا مكان فيه للصغير .

ومن المسميات التي ظهرت إبّان الحرب العالمية الثانية مسمى "الشرق الأوسط " وهو مسمى غربي كثر إستخدامه ليشمل منطقة جغرافية تضم سورية ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، العراق ، الخليج العربي ، مصر ، تركيا، إيران و إسرائيل ، والمغزى من هذا المسمى إدخال دول غير عربية ، لتجنب إستخدام مسمى الوطن العربي ، المنطقة العربية ... الخ ، كما أن لهذا المسمى دلالة على مركزية أوروبا في العالم ، وبالتالي فهو شرق أوسط بالنسبة لموقع أوروبا الجغرافي .

إن المتمعن في النظرية الجيوبولتيكا (الجغرافية السياسية) ، التي تعني من وجهة نظر كولان غراي بأنها " العلاقة التي تقوم بين القوة والسياسة الدولية والإطار الجغرافي " يرى أن مسمى الشرق الأوسط يرتبط إنشاؤه بالنظرية الجيوبولتيكا ليصبح كياناً إقليمياً قائماً في المجتمع الدولي ، ترتبط منفعته بناءاً على منفعة القوى الرئيسة في العالم (أمريكا ، أوروبا واليابان) ، فتكون العلاقة التبادلية بين الشرق الأوسط والقوى الرئيسة ، علاقة منفعة — إقتصادية تعود بمردودها الإقتصادي في نهاية المطاف على تلك القوى الرئيسة في العالم .

ففي مجال المناخ الإقتصادي أو المجال المالي فإن " دول الشمال " بشكل عام والقوى الرئيسة بشكل خاص تنادي بإقتصاد السوق " الذي من سماته البارزة التغريب السياسي الدولي أو التوجه نحو النموذج الغربي ، وفرض هذا

النموذج على جميع دول العالم ، فإقتصاد السوق يستلزم بناء مؤسسة إقتصادية متينه وبنيه إجتماعية ملائمة لتتماشى مع التوجه الغربي للسياسة الدولية .

ويمكن للمتتبع للوضع الإقتصادي ، والظروف التي يعيشها الشرق الأوسط ، سواءً من تراكم الديون الخارجية ، أم التبعية الإقتصادية من قبل دول العالم الثالث للدول الصناعية ، أم إنخفاض أسعار المواد الأولية أن يستنتج من خلال ذلك الأمور التالية :-

أ- عدم قدرة غالبية دول الشرق الأوسط على سداد ديونها الخارجية المتراكمة ، نظراً لتناقص القدرة الإدخارية لديها وتزايد عدد السكان فيها .

ب - عدم قدرة الدول ا لمذكورة آنفاً على إستقطاب مشاريع إستثمارية كبيرة ، كونها سوق إستهلاكية إنفاقية للسلع الغربية .

ج - يستثنى من هذه الدول السابقة الذكر دول مجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل لظروف موضوعية تتضمن زخم الثروات الطبيعية في الخليج العربي والعائد الناتج عنها . أما بالنسبة لإسرائيل فتعتبر دولة صناعية وتعد من الدول المتقدمة ، وأن الإقتصاد الإسرائيلي إقتصاد مدعوم إقتصادياً ، حيث تتلقى مساعدات مالية من أمريكا والدول الغربية تقدر حوالي ست مليارات من الدولارات سنوياً .

أما ما يحكم النظام التجاري الدولي فهو الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفه (الجات)، وهي عبارة عن مجموعة قواعد تهدف تسهيل وتحريرالتجارة الخارجية ، وأن تصبح التجارة الخارجية حرة ، وذلك بإتباع قواعد متمثلة في مبدأ المصدر الأول ، مبدأ المعاملة بالمثل ، مبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً ، ومبدأ

عـدم التمييز ،وعليه فـإن العلاقـات بـين التكتـلات الإقتصاديـة الـتي نشـأت (اوروبا الموحدة ، أمريكا الشمالية ، اليابان) والتكتلات التي ستنشأ (شرق أوسط جديد) ستحكمها حتماً الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات).

وما دام الحديث عن السلام في الشرق الأوسط ، والسيناريو الإقتصادي الـذي سينشـأ ، فيمكـن طـرح سيناريوهات متشـائلة (تشـاؤم ، تفـاؤل) لإستشراف آفاق السلام الإقتصادية في شرق أوسط جديد ، ومن ثـم محاولـة التنبؤ عن مكاسب السلام لمن سيشارك في التكتل الإقتصادي الشرق أوسطي ولهذا فإن السيناريوهات ستتمحور حول إحتمالات وتوجهات عدة :-

السيناريو الأول :- سيناريو الإقتصاد العربي (بعد قومي) .

السيناريو الثاني :- سيناريو الإقتصاد الإسرائيلي .

السيناريو الثالث :- سيناريو الإقتصاد الأردني .

.. سيناريو الإقتصاد العربي ...

إن المتتبع للنظام الإقتصادي العربي في العقدين المنصرمين (السبعينات ، الثمانينات) يرى أن الدول العربية ذهبت إلى التوجه نحو إنشاء تكتلات إقتصادية عربية يكون القاسم المشترك بينها المصلحة والتعاون والإنسجام الإقتصادي والسياسي ، وكانت نماذج ذلك مجلس التعاون الخليجي ، مجلس التعاون العربي ، الذي لم يكتب له النجاح والإستمرار بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩٠م ، ومجلس التعاون المغاربي الذي مازال يواجه صعوبات ويمر بأزمات بسبب إختلاف الأنظمة السياسية داخل المجلس نفسه والتوجهات الأيدولوجية لكل نظام على حده .

والحق يقال بأن مجلس التعاون الخليجي ، أو ما يسمى بالتحالف الخليجي ، نجح على مستوى دول الخليج السبع في إستمراريته، ونجح كذلك في توصله للقواسم المشتركة الرئيسة بين دوله ،تعطيه الآلية السياسية والإقتصادية للتعامل بفاعلية مع ما سواه من تكتلات إقتصادية وسياسية في العالم المعاصر ، ولكنه أخذ بعداً ضيقاً في ظاهره وباطنه ، حيث أن الدول المنتسبة إليه هي دول غنية بالنفط والثروات الطبيعية فسمي (.بمجلس الأغنياء) وبالتالي فإن مكاسب هدا المجلس تعود بالنفع على دول الخليج العربي لوحدها ولا تتعداها .

إن النظر إلى نظام الإقتصاد العربي ومحاولة رؤيته من منظور الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات) التي تحكم النظام التجاري الدولي ، يدل على جوانب إيجابية ومهمة . (تفاؤل) وجوانب سلبية لهذا النظام (تشاؤم).

فالجوانب الإيجابية في مرحلة ما بعد السلام تتمثل بما يلي :-

أولا :- خلق السوق الشرق أوسطية ، والتي تتضمن بطبيعة الحال السوق العربية ، إذ سيتم فتح الأسواق الخارجية أمام السلع والخدمات العربية، سواء الصناعية أم المواد الأولية . وإذ تأملنا المبدأ المتعلق بالمصدّر في إتفاقية الجات ، نرى أن الأسواق العربية تستطيع أن تتعامل بشكل متكامل وتعقد الصفقات فيما بينها وبين التكتلات الإقتصادية الأخرى من خلال تصدير السلع والخدمات العربية داخل تلك الأسواق وهذا سيعود بالنفع عليها ويساعد على ترويج تلك السلع والخدمات في الأسواق الخارجية المتعاملة معها.

ثانيا :- خلق فرص تجديد وتطوير الصناعات العربية ، وذلك عن طريق الإرتقاء بالجودة وتخفيض التكاليف الإجمالية .

ثالثاً :- التوجه نحو تحرير الأسواق يجعل البلاد العربية تتوجه نحو التنمية في القطاعات التصديرية ، وذلك من خلال توجيه مدخراتها نحو هذه القطاعات ، وبالتالي يؤدي إلى :-

- إستقرار المناخ الإقتصادي فيها .
- إحترام الملكية الفردية .
- توسيع الآفاق القطرية لأسواق المنتجات العربية ، وهذا يؤدي كمحصلة طبيعية إلى نمو قدراتها الإقتصادية .

أما الجوانب السلبية على النظام الإقتصادي العربي في مرحلة ما بعد السلام فتتمثل فيما يلي :-

أولاً :- إذابة النظام الإقتصادي العربي (البعد القومي) في النظام الإقتصادي الشرق أوسطي (بعد إقليمي) ويتجلى ذلك في صعوبة منافسة الواردات الصناعية الأجنبية لمثيلاتها في الأسواق العربية ، سواء بإنخفاض أسعارها أم بإرتفاع جودتها ، أم بتطبيق المواصفات العالمية عليها ،مما يؤثر على القدرة التصديرية للمنتج الصناعي العربي لبعض الأسواق العالمية ، ويضعف إمكاناته الإقتصادية وإمكانات بلده .

ثانياً :- خلق السوق الشرق أوسطية سيكون منافساً للسوق العربية المشتركة ، مما يؤثر على مكاسب الإقتصاد العربي لتشمل هذه المكاسب أعضاء السوق الشرق أوسطي .

ثالثاً :- فرض رؤوس أموال إستثمارية غريبة على السوق العربية متمثلة برأس المال الإسرائيلي ، وهذا سيجعل اليد الطولى والمسيطرة إقتصادياً في المنطقة للإقتصاد الإسرائيلي ، لأنه الأقوى رأسمالاً وترويجاً .

... سيناريو الإقتصاد الإسرائيلي ...

إن الإقتصاد الإسرائيلي في ظل حالة الحرب بينه وبين الدول العربية ، قام على عدة مرتكزات أساسية إستمرت منذ إنشاء دولة إسرائيل وحتى الآن تتخلص بما يلي :-

أولاً :- إن إسرائيل دولة تحمل مشروعا توسعياً يجب على الدول الداعمة تقويته من الناحيتين العسكرية والإقتصادية .

ثانياً :- إن إسرائيل دولة صناعية متقدمة تكنولوجياً ، وعليه فإن الإقتصاد الإسرائيلي إقتصاد مدعوم بكثافة مالية غير محدودة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية .

ثالثاً :- إن المؤسسة الإقتصادية الإسرائيلية منعزلة إنعزالاً تاماً عن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من حيث الموازنة ، مما أدى إلى نظام إقتصادي إسرائيلي متين يخرجه من عزلته المفروضة عليه من المقاطعة العربية ليصل إلى مصاف الدول المتقدمة صناعياً وإقتصادياً .

ولإستشراف النظام الإقتصادي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد السلام ، وما سيحققه هذا النظام أثناء إنفتاحه على السوق الشرق أوسطية يمكن تصور الوضع بالآتي :-

أولاً :- فتح الأسواق العربية بشكل خاص والأسواق الشرق أوسطية بشكل عام أمام السلع والخدمات الإسرائيلية ، والتي تتمتع بتقنية عالية وجودة مقابل السلع والخدمات المنافسة لها في الأسواق المذكورة ، ولذلك سيتم فتح الأسواق العربية أمام رأس المال الإسرائيلي للإستثمار ، وسيجد

الرأسمال المذكور زخماً من الثروات الطبيعية والمواد الأولية ، وزخماً من الأيدي العاملة الرخيصة ، يتمكن من الإستفادة منها بشكل كبير للبروز والتفوق على منظومة الأسواق الأخرى المتعامل معها .

ثانياً :- تعاون ثنائي ما بين الدول العربية وإسرائيل لبناء مشاريع ذات منفعة مشتركة ، تكون الغلبة فيها للإقتصاد الإسرائيلي لأنه الأكفأ والأمتن ، وبالتالي الأجدر على حيازة النسبة العظمى من مردود تلك المشاريع.

أمام هذه الحقائق سيتفوق ويبرز بها النظام الإقتصادي الإسرائيلي ، حيث يصبح فاعلاً ومؤثراً في السوق الشرق أوسطية ، ويمكن النظر إليه مستقبلاً بأنه العمود الفقري للنظام الإقتصادي الشرق أوسطي ، من خلال التطبيع الإقتصادي الناتج عن مرحلة السلام المتضمنة إلغاء المقاطعة الإقتصادية العربية له ، وهو في النهاية المهيمن والمستوعب للأسواق الإقتصادية والإستثمارات الكبرى في النظام الإقتصادي المذكور من خلال الميزات التي يتحلى بها ، والإمكانات الضخمة التي ينافس بها ، ويوجه عوائدها لتعزيز ذاته من خلالها .

... سيناريو الإقتصاد الأردني ...

حكمت النظام الإقتصادي الأردني ظروف ناتجة عن إعتبارات عدة، جغرافية، ديموغرافية ، إقتصادية بحته ، جعلت منه إقتصاداً مقيداً ، فجغرافياً يعتبر الأردن بلداً مغلقاً تغلبه ندرة الثروات الطبيعية وديموغرافياً بأنه تأثر بعده هجرات متتالية نتيجة للظروف السياسية المحيطة به منذ إحتلال فلسطين وحتى أزمة الخليج وهذه بمجملها أثرت على الوضع الإقتصادي الأردني بشكل سلبي وكبير .

أما بالنسبة للظروف الإقتصادية البحتة فيمكن إجمالها بالآتي :-

أولاً :- ندرة الثروات الطبيعية .

ثانياً :- الإعتماد على المساعدات الخارجية .

ثالثاً :- تصاعد العجز في الموازنة وميزان المدفوعات والميزان التجاري .

رابعاً :- تصاعد المديونية الخارجية .

وبناء على ما تقدم ، فإن النظام الإقتصادي الأردني يشكل بنية ضعيفة في ظل نظام إقتصادي إقليمي شرق أوسطي ، وبتالي فإن السلام سوف يعطي دفعة إلى الأمام للإقتصاد الأردني مشروطاً بإتباع إستراتيجية إقتصادية وطنية ليبقى في ظل نظام إقتصادي إقليمي ، خوفاً من الإندثار أو التهميش ، لضعف البنية الإقتصادية المثّبتة له .

وعلى المستوى الوطني فقد رسم الأمير الحسن بن طلال الإستراتيجية الإقتصادية الواجب إتباعها لتأخذ دورها الطبيعي ضمن منظومة إقتصاد

المنطقة ، ليكون الإقتصاد الأردني قادراً على التكيف إقليمياً ضمن المبادئ التالية :-

أولاً :- إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني ومؤسساته وإزالة التشوهات التي تعيق الأداء الإقتصادي السليم .

ثانياً :- تطوير البيئة الإستثمارية من خلال إعادة النظر في قوانين تشجيع الإستثمار وجعلها أكثر مرونة وتجاوباً بالجلب الإستثماري المحلي والأجنبي .

ثالثاً :- تطوير وتعزيز دور القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية والخدمات الأساسية ، وزيادة مشاركته في إدارة وملكية مؤسسات القطاع العام .

رابعاً :- تطوير وتفضيل النقدية والمالية بما يحقق إستقرار الأسعار ، وبناء الإحتياطي من العملات الصعبة .

خامساً :- إعتماد إستراتيجية تنمية صناعية تشجع قيام الصناعات التصديرية في قطاع الصناعات الإنتاجية والخدمي ، مع التركيز على الإستفادة من الخدمات المتوفرة محلياً في عمليات التصنيع ، بالإضافة إلى تطوير المواصفات والمقاييس للصناعات الأردنية ، لتوفير قدرة تنافسية عالية .

سادساً :- تعديل وتطوير الدور التنظيمي والرقابة للحكومة وتقليص دورها الإنتاجي المباشر .

إن الخطة الإقتصادية الآنفة الذكر ، المرسومة نظرياً والمطروحة كتصور من قبل الأمير الحسن لمواجهة الوضع الناشئ في مرحلة ما بعد السلام تعطي صمامات أمان للإقتصاد الأردني تقيه المخاطر التي قد تنجم من جراء

التفاعلات الإقتصادية على المستوى الإقليمي فيما لو أخذت سبيلها للتطبيق ، مع مراعاة الإستفادة من إيجابياتها ، وتجنب ردود الأفعال الإقتصادية لذلك من الأطراف الأخرى في المنطقة ، ولا سيما الطرف الإسرائيلي الذي يتمتع بقدرات إقتصادية هائلة معتمدة على عوامل عدة سبق الإشارة إليها في ثنايا السيناريو الإقتصادي ، وهذه الإستراتيجية الوطنية متطورة وقادرة على مواكبة مرحلة الإنفتاح الإقتصادي القادم بعد السلام ، وتحمل في بعض جوانبها نقاط ضعف تذهب بالمرء إلى إبداء ما قد ينجم عن ذلك عند التطبيق، فما تضمنته الفقرة الثانية منها يشير الإهتمام والتحفظ على قوانين الإستثمار التي تحتاج إلى تطوير ، بحيث يرشد هذا التطوير بما يخدم الإقتصاد الأردني من حيث دخول رؤوس الأموال الضخمة والقوية للإستثمار ، لكي توظف تلك الإمكانات في المجالات الإقتصادية المنتجة التي تساهم في تأسيس البنيان الإقتصادي وإقامة أركانه على أسس متينة تجلب العوائد المالية للبلد من جهة ، وتدرب الطاقات البشرية وترفع كفاءاتها من جهة ثانية ، ومن ثم تساعد إلى حد كبير في القضاء على البطالة ، ومن جانب آخر ترفع من قدرات الأردن التصديرية للمنتوجات الصناعية المتوقع إنشاؤها ، مما يعود بالنفع المالي والعملات الصعبة على الهيكل الإقتصادي العام ، ومن جانب ثالث الثبات والتصميم على أن يكون تشجيع الإستثمار في المجالات الإنتاجية البحتية ، وخاصة لرؤوس الأموال الأجنبية ، التي قد تقف وراءها جهات دولية مشبوهة ، أو تعمل لحسابها، والتي تؤدي أدواراً هدّامة تعمل على زعزعة الإقتصاديات الوطنية للدول العربية ، بحيث تزيد من السيطرة على إقتصاديات الدول الفقيرة النامية كالأردن وغيره من دول العالم الثالث .

فهذا المحدور الأول مس الإنفتاح الإقتصادي ، والذي يؤمل أن ينظر إليـه نظرة الجدية من الناحيه النطبيقبـة العمليـة بعـد أخـذ دوره المناسـب في الخطـة الوطنية لمواجهة ما قد بطرأ مں مستحدات عند التنفيذ .

أما النقطة الثانية التي مـن الممكـن أن تجلـب بعـض الآثـار السـلبية علـى الإقتصاد الأردني فهي مشاركه الأردن في الإتفاقيـة العامـة للتجـارة والتعرفـة (الجات) ، إذ تعني أن ينفتح الأردن على دول ذات إقتصاديات عملاقة أشبه بالحيتان التي تبتلع وتهضم كل مـا تواجـه أمامهـا دون أن تشـعر بأيـة عوائـق تحول دون إستيعاب ما يقابلها ، لأن بلداً صغيراً كـالأردن ، قليـل المـوارد ، ضعيف البنية الإقتصادية سيصبح إنفتاحـه وإنضمامـه لمجموعـة الجـات سـوقاً إستهلاكية كبيرة لمنتوجات تلك الدول ، دون أن نتمكـن مـن تصديـر شـيء يذكر كمواد صناعية إلى الدول المذكورة ، لأنه في الأساس لا يملك المقومات الإنتاجية التي قد يجابه بها شركاءه التجاريين مـن دول الجـات ، ولهـذا ليـس أمامه من خيار سـوى تقبـل مـا يصـدر إليـه ، دون قدرتـه علـى التصديـر في المقابل، ولهذا فإن الإستراتيجية الوطنية المقترحة تتضمن ما أشير إليه آنفـاً مـن ضوابط ، بحيث لو وحدت العناصر الوطنية والكفاءات التي يمكنها أن تتحمل المسؤوليات الملقاة عليها لكي تنهض بواجباتها في مراقبـة الأوضـاع ، وتتـابع تنفيذ البنود والتشريعات المتعلقة بتجنب تلـك الآثـار السـلبية ، وتعمـل بحس وطني مرهف في حمل المسؤولية علـى الإسـتفادة مـن إيجابيـات الوضـع القـائم وتطويره نحـو الأفضـل ، للوصـول بـالبلاد إلى النمـو والإزدهـار والبنـاء الإقتصادي المتين لتستطيع الثبات والتعامل مع الدول الأخرى في شرق أوسط جديد ، أساسـه الإقتصـاد ، وموجهـه الإقتصـاد ، وخططـه كلهـا تسـتهدف خدمة الإقتصاد .

... السيناريو السياسي ...

تتابعت أحداث الصراع العربي الإسرائيلي خلال فترة تاريخية تزيد على القرن من الزمان ، مرت أثناء ذلك بمراحل عدة ، إذ إبتدأت الأطماع الصهيونية في أرض فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر ، ثم تبلورت بفكرة إقامة دولة لليهود في فلسطين أثناء إنعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧م ، ووضع المؤتمرون خلال ذلك المؤتمر خططاً وبرامج لتنفيذ تلك الفكرة ، وتقضي تلك الخطط بأن يقيم الزعماء الصهاينة دولتهم المأمولة على ثرى فلسطين في أرض إسرائيل أو ما يسمونه (بأرض الميعاد) خلال فترة زمنية تقدر بخمسين عاماً ، ثم تستكمل في الخمسين سنة الأخرى بعد مضي مائة عام على مؤتمر بال خطوات إقامة إسرائيل الكبرى والتي تنتهي بعام ١٩٩٧م ، وبذلك يمكن القول بأن السيناريو السياسي بدأ بعام ١٨٩٧م ولم ينته بعد ، وأن اليهود ساروا في مسارات ثلاثة متوازية لبلوغ هدفهم المنشود بإقامة إسرائيل الكبرى ضمن تلك المسارات ، وقد جاءت الخطط المرسومة لتنفيذ تلك المسارات في بروتوكولات حكماء صهيون المنشورة والمطبوعة ، فالمسار الأول هو الخِطة المئوية المبدوءة بعام ١٨٩٧م والتي ستنتهي بعام ١٩٩٧م بالإنتهاء من إقامة دولة إسرائيل الكبرى وحدودها من الفرات إلى النيل ، أما المسار الثاني فيتضمن الخِطة الخمسينية التي تبدأ من عام ١٨٩٧م وتنتهي بإعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٧م ، وهذا ما حدث فعلاً ، حيث تم إعلان قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٧م ، وفي المسار الثالث تتمثل الخِطة العشرية من خلال قطع مرحلة من مراحل إنشاء دولة لإسرائيل ،

ومن ثم الوصول لإسرائيل الكبرى ، عن طريق تنفيذ خطة كل عشر سنوات تنتهي خلالها مرحلة السنوات العشر ، وتلك المراحل تتابع بالتسلسل التاريخي بدءاً عام ١٨٩٧م وتنتهي كذلك في عام ١٩٩٧م وعند النظر في أهداف المشروع الصهيوني المذكور آنفاً نتبين أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي لن تقف عند الحد الذي وصلت إليه إتفاقيات السلام الموقعة عليها بين الأطراف العربية في إسرائيل في عام ١٩٩٣م و١٩٩٤م إنما ستتابع الأحداث لتأخذ مداها المرسوم لها الذي من الممكن أن يأخذ أشكالاً جديدة في المستقبل .

فالسيناريو السياسي يتضمن الجوانب الإجتماعية والثقافية والحضارية والأيديولوجية ، وهذه بمجملها سيعمل كلا الفريقين العربي والإسرائيلي لتحقيق أهدافه الذي يبغي تحقيقه منها .

بعد الإحتلال اليهودي للقسم الأكبر من فلسطين عام ١٩٤٨م ، كانت الشعوب العربية والإسلامية معبئة نفسياً على العمل من أجل فلسطين وتحريرها من المغتصبين اليهود شبراً شبراً ، وعدم التهاون أو التفريط في ذرة تراب واحدة ، وإستمر الحال كذلك طوال عقدين من الزمن حتى حلت الكارثة اللاحقة عام ١٩٦٧م وإحتل اليهود باقي الأراضي الفلسطينية ، إضافة لأجزاء من الأردن وسوريا ومصر ، وتتابعت الجهود من البلدان العربية المجاورة لفلسطين وغير المجاورة لها في محاولات لتحريرها ، وتم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥م ، وكانت الشعوب العربية والإسلامية متحفزة متوثبة تسعى بكل إمكاناتها لتخليص فلسطين والمقدسات ، ولم يكن بمقدور الحكام العرب آنذاك أن يصرحوا أمام الشعوب بما يراودهم من خواطر نفسية بالتنسيق مع الدول الكبرى ، بإمكانية قبولهم بالتفاوض أو

الصلح مع اليهود ، وقد جاء كلام الملك الحسين في مجالات عدة معبراً عن تلك المرحلة ، منسجماً معها ، رافضاً لما يسعى اليهود الوصول إليه من إستجرار الجانب العربي إلى المفاوضات والصلح ، فابتدأ الخطاب السياسي الأردني بالرفض الكلي والكامل والقاطع لأي فكرة للتفاوض مع اليهود .

(أما سياسة حكومتي تجاه القضية الفلسطينية فهي تستهدي بالمبادئ التي أقرتها جامعة الدول العربية ، من ناحية أنها ليست قضية الأردن بمفردها ، بل هي قضية العرب أجمعين فليس في إمكان دولة عربية واحدة أن تنفرد بمعالجتها ، أو إيجاد تسوية لها ، بل يجب حلها ضمن نطاق التفاهم العربي المشترك ، على أساس شجب المحاولات المستهدفة إستدراجنا للدخول في مباحثات مباشرة أو غير مباشرة ، غير مترخصين قيد أنمله في حقوق أخواننا اللاجئين في أوطانهم وممتلكاتهم وحقوقهم في العودة) .

ثم تحول الأسلوب في المعالجة في المرحلة اللاحقة في السبعينيات نتيجة للتطورات السياسية والعسكرية في الصراع بين إسرائيل والأطراف العربية ، إذ حدثت حرب أكتوبر – تشرين الأول عام ١٩٧٣م وكأن تلك الحرب مخطط لها حسب رأي أحد أطرافها الرئيسيين الرئيس الراحل أنور السادات ، بأن تكون مبرراً للدخول في مرحلة جديدة تتمثل في تخطي الحاجز النفسي المتين الذي تستند إليه الأمة العربية والإسلامية ، وفي الدخول لأعتاب التعامل مع اليهود والتصالح معه حيث قال :– **(إن الهدف من حرب أكتوبر هو كسر حالة الجمود المتمثلة باللاحرب واللاسلم)** وفي تعليق آخر له يتطرق الرئيس السادات إلى البناء النفسي الصامد للأمة ، ويؤكد أن الصراع مع

اليهود في أغلبيته حالة التعبئة النفسية والحقد على اليهود ، والعمل لمحاربتهم ، إنطلاقاً من العقائد والأفكار التي تحملها الشعوب العربية ضد اليهود وبقول في ذلك (**إن الصراع العربي الإسرائيلي تكون نسبة ٧٠٪ منه قضايا نفسية ، ونسبة ٣٠٪ قضايا جوهرية**).

ومن أجل التخلص من هذا السند النفسي والإمتداد الجماهيري للقضية الفلسطينية في البلاد العربية ، فقد عملت الحكومات العربية بعد حرب عام ١٩٧٣م في العام الذي تلاها سنة ١٩٧٤م في مؤتمر القمة العربي الذي إنعقد في الرباط بالمغرب ، على تحويل القضية الفلسطينية من قضية مجمع عليها عربياً إلى قضية الشعب الفلسطيني منفرداً ، ليتم بعد ذلك إتخاذ القرار فلسطينياً للعمل للمرحلة اللاحقة التي ستأتي فيما بعد ، وهذا أيضاً أشار إليه الملك الحسين في أحد خطاباته حين قال :-

(إتجه الرأي بالإجماع ، واتخذ معه القرار الجماعي التاريخي ، بأن يعهد إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالواجبات والمسؤوليات المشار إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) .

وجاءت المرحلة اللاحقة بعد مقررات مؤتمر الرباط ١٩٧٤م حيث بدأت الخطوات التنفيذية العملية عقب تهيئة الأجواء العربية رسمياً وشعبياً من خلال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بشكل مكثف للدخول في عملية السلام ، وكانت أولى تلك الخطوات ما أقدم عليه الرئيس أنور السادات ١٩٧٧م من توقيع معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل ، عرفت بإتفاقية كامب ديفيد ، تعاد بموجبها الأراضي المصرية إلى مصر ، مقابل إخراج أول دول المواجهة وأهمها وأكبرها مساحة ، وأكثرها سكاناً ، وأقواها جيشاً ،

وأقدرها تسليحاً وتطوبراً وكذلك مقابل دحول مصر في مرحلة التطبيع مع إسرائيل بالنبادل الدبلوماسي والإقتصادي والثقافي ، وقد نصت إتفاقية كامب ديفيد على إعطاء الشعب الفلسطيني حكماً ذاتياً موسعاً يمكن إعتباره بالمقارنه مع الحكم الذاتي الدي حظي به الفلسطينيون عام ١٩٩٣م ، بأنه أفضل منه ويعود بالميزات الكبيرة الإيجابية على الفلسطينين مقابل ما حصلوا عليه عام ١٩٩٣م (انظر ملحق (هـ)) ، وقد ورد ذكر الأردن في اتفاقيات كامب ديفيد على أنه طرف ثالث في المعاهدة ، في نص الوثيقة الأولى من وثائقها ، وأنه مدعو للمشاركة فيها ليؤدي دوره المفترض له أن يؤدي إثر ذلك ، لكن القيادة الأردنية وبقرار من الملك الحسين رفضت ما تعرضت إليه إتفاقيات كامب ديفيد من ذكر الأردن ، لأن دلك سيدخل الأردن في إطار حل منفرد مع إسرائيل ، لحوقاً بركب السادات الذي عرته إتفاقات كامب ديفيد ، وأظهرته أمام الجماهير العربية بأنه قد خان الأمة وتنازل عن الأسس التي أعتمدتها لحل القصية الفلسطينيه ، فكان قرار الملك الحسين أن رفض تلك الإتفاقيات ، وتجنب الدحول في نفق التلويث الدي ولجه السادات ، والإصرار على أن نكون الحل عربياً شاملاً ترضى عنه كل الأطراف العربية وتؤيده ، وهذا ما سعى إليه الملك طوال عمد التمانينات بالتسيق مع باقي الأطراف العربيه إلى أن أثمرت جهوده بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، لحل قصية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ ، ٣٣٨ ،(أنظر ملحق (ب) ، (حـ)) ، الماضية بمقايضة الأرض بالسلام ، ومؤدى هدا إعتراف العالم العربي بأكمله بحق إسرائيل في دوله دات حدود آمنة وسيادة على الأراضي الفلسطينية التي إحتلتها عام

١٩٤٨ م ، وأن تعيد للأطراف العربية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م بما فيها الضفة الغربية المحتلة وغزة ليقيم الشعب الفلسطيني عليها حكماً ذاتياً يدير شؤونه فيه ، وهو الأمر الذي تمخض عنه مؤتمر مدريد وما تلاه من مفاوضات بين الأطراف العربية الأردن وسوريا ولبنان والفلسطنين ، وأسفرت المفاوضات تلك عن عقد إتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود للفلسطينين في غزة وأريحا (انظر ملحق (هـ)) ثم يوسع ليشمل الضفة الغربية المحتلة ، في ١٣/١٠/١٩٩٣م في أوسلو بالسويد ، وكذلك الإتفاق الأردني الإسرائيلي في واشنطن المسمى بإعلان واشنطن (انظر ملحق (ك)) بتاريخ الأثنين ٢٥/٧/١٩٩٤م ، والذي نص على إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل ، على أن تتابع المحادثات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي بناء على جدول الأعمال المشترك المتفق عليه بين الطرفين ، لإستكمال البحث بقضايا المياه والطاقة والبيئة والحدود و الأراضي والأمن (انظر ملحق (حـ ، ط ، ي)) والوصول لإتفاقات بشأنها ، وبهذا يمكن القول بأن التطور التاريخي لمسيرة الصراع بين الأردن وإسرائيل سار بخطىً وئيدةً مدروسة إلى أن وصل إلى النهاية الراهنة بعد تحطيم الحواجز النفسية وتهيئة المجتمعات العربية للقبول بالأمر الواقع الحالي ، الذي سيقود لاحقاً بعد التوصل إلى حل القضايا المتباحث حولها لإقامة علاقات دبلوماسية وتطبيع لها ، وعند الوصول إلى هذه الناحية المقصود بها (التطبيع)

لا بد من التعريج إبتداءً على تعريف كلمة التطبيع إصطلاحاً فالتطبيع في الإصطلاح السياسي هو أن تقام علاقات طبيعية بين الجانبين ، تتضمن الإعتراف الكامل ، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية وإقتصادية وثقافية ،

وإنهاء المقاطعة الإقتصاديه والحواجز أمام حريه حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين .

من التعريف الآنف الذكر لكلمة التطبيع يمكننا تخيل ما سيؤول إليه الوضع وإستشرافه ، وذلك من خلال تحليلنا لمعنى التطبيع ، فالمتوقع أن تبدأ الخطوات الفعلية للإعتراف السياسي المتبادل بين الدولتين الذي تم في إعلان واشنطن يوم الأثنين ١٩٩٤/٧/٢٥م ، بعد الإتفاق على حل النقاط الخلافية التي يجري التباحث حولها بين وفود البلدين في الوقت الحالي ، وأن تفتح إسرائيل سفارة وقنصليات لها في عاصمة الأردن ومدنه الرئيسة ، وأن يضاف إلى الإعتراف السابق بإسرائيل من قبل الأردن القائم منذ حوالي ٢٥ سنة بعد حرب عام ١٩٦٧م ، كأمر واقع فرضته إسرائيل على الدول العربية كما أشرنا إليه فيما سبق من خلال حالة اللاحرب واللاسلم ، يضاف إليه الإعتراف القانوني فور التوقيع على معاهدة السلام بين الدولتين المتجاورتين ، ويلحق بذلك الإنفتاح في العلاقات بين البلدين على الأصعدة المختلفة ، إقتصادياً ، وثقافياً ، وإجتماعياً ، فمن المتوقع أن يكون هناك تبادل تجاري وسلعي نشط وعلى الأرجح ستكون الغلبة والتفوق فيه للجانب الإسرائيلي لأسباب جوهريه أتينا على ذكرها في السيناريو الإقتصادي ، وكذلك سيتم تبادل ثقافي وتمازج في المعرفة والأدب والفكر كما حدث بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد بين مصر ولإسرائيل ، سيكون الحال مشابهاً بين الأردن وإسرائيل هذا على المستوى الرسمي البروتوكولي ، أما على المستوى الشعبي فيتوقع أن يكون الإنفتاح بين الأردن وإسرائيل أوسع مما كان عليه الحال بين إسرائيل ومصر ، ولعل الطبيعة الجغرافية والأحوال المناخية المعتدلة وتشابه

البيئة بين البلدين لها أثر ملموس على النجاح الـذي يمكـن أن يحققـه الأنفتـاح بين البلدين ، تلك هي أهم الملامح التي يمكن تصورها لمرحلة مـا بعـد السـلام بين الأدرن وإسرائيل على المستوى السياسي ، ويمكن أيضاً إسـتقراء الجوانـب الأخرى لاحقاً تبعاً لما عليه الحال في الجانب السياسي .

فاستكمالاً للتصـور السياسـي في العلاقـات الـتي سـتكون بـين الأردن وإسرائيل ، فإن الجوانب الأخرى من أيدولوجية وحضارية وإجتماعية ، تأتي تبعاً للناحيـة المذكـورة ، فـاليهود يعتـبرون أنفسـهم أصحـاب الحـق التـاريخي المشروع في تملك فلسطين ، ولأجل هذا يعد ملعون في العقيدة التوراتية من لا يموت في أرض الميعاد (فلسطين) وحيث أكد أحد المؤسسـين لدولـة إسـرائيل وهو ديفيد بن غوريون بأن التوراة هي وثيقة النملك الأبدية لفلسطين ، وتبعاً لذلـك فـإن اليهـود سـيعتبرون توقيـع إتفاقيـات السـلام مـع الأردن تحقيقـاً لطموحات وأيدولوجيات مثبتـه في كتبهـم وعقـائدهم ، فـالأردن في نظرهـم إمتداداً طبيعي لأرض الميعاد ، ولهم تطلعات بأن يكون الإنفتـاح في العلاقـات بـين الأردن وإسـرائيل سـبيلاً للوصـول إلى بعـض الأمـاكن الـتي يـرون أنهـا مقدمسـة لديهـم ، وكذلـك فـإن إقامـة العلاقـات الدبلوماسـية بـين الأردن وإسرائيل سيلبي رغباتهم في توسـيع السـياحة وبلـوغ مرادهـم في زيـادة عـدد السياح القادمين لزيارة وادي موسى ومقام النبي شعيب كموقعين لهما مكانـة دينية في نفوسهم ، وفي الوقت ذاته فإن إتفاقيات السلام مع الأردن توسـع في علاقـاتهم الإجتماعيـة وتغلغلهـم في المجتمعـات العربيـة ، واليهـود معروفـون بطبعهم المادي ، إذ يعتقدون ان المـال والنسـاء وسـيلتان مهمتـان ، يحرصـون على إسـتثمارهما لأكـبر حـد ممكـن ، ولذلـك سـيعملون علـى كسـب هـذا

الجانب وتوظيفه في توسيع شبكة العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياحية في البنية الأردنية ، ولا يمكن لهذا الجسم المتشوف لمعرفة كل ما لدى الطرف الآخر أن يقاوم الإندفاع في المجالات المذكورة من الجانب الإسرائيلي ، ويعتقد أن يكون هذا إنفتاح على حساب المكتسبات والرصيد الفكري والحضاري والثقافي للمجتمع الأردني ، المقصود وبتركيز كبير من الجانب الإسرائيلي على محاولة إختراقه ، والعمل على إذابة وتبديل ما يمكن من معاييره القيمية والسلوكية والإجتماعية ،وتحوير مفاهيمه الإقتصادية والأدبية والثقافية لتتماشى والمرحلة المقبلة وفق الخطط المرسومة من قبل الدوائر الإسرائيلية ، ويعتبر ما قاله شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي في الفترة الراهنة ، فترة توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ١٩٩٤م دليلاً يفهم منه الطموحات والتطلعات الإسرائيلية لمرحلة هذا الإصطلاح ، في الحديث الذي أدلى به للصحافيين . (**بأن حلم إقامة إسرائيل الكبرى ما زال قائماً من خلال بث الحضارة اليهودية في العالم**)

فالسيناريو السياسي المتوقع لمنطقة الشرق الأوسط عامة ، ولمستقبل السلام بين الأردن وإسرائيل بشكل خاص ، إنما هو مجرد تصور لرؤية مستقبلية لما قد تكون عليه مجريات الأحداث التي قد تأتي متطابقة مع هذا التوجه ، وقد يأتي بعض التحوير والإختلاف في جوانب ، والتغاير والتبديل في جوانب اخرى ، لأن المستقبل محجوب طريقه ومسالكه عن العقول وعن العلم اليقيني لبني البشر ، ولذلك تبقى الخيارات مفتوحة في تقبل أية توجهات تسير وفقها الأحداث لإعادة تشكيل هيكلية الخارطة السياسية في المنطقة ، وتأطير العلاقات بين دولها ، لبناء شرق أوسط جديد قائم على صيغ وأفكار

وتصورات كانت في ميدان الحسابات والتوقعات البشريه ، أو لم تخضع لشيء من هذا ، و لم تندرج في نطاق أي منه على الإطلاق .

الخـــــاتمـــــة

... شروط اللعبة في نظام شرق أوسط جديد ...

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط من المناطق الحيوية في العالم ، وقد شهدت هذه المنطقة طوال أربعة عقود مضت صراعاً مريراً سواءً في المجال العسكري أم في المجال السياسي ، أدت في نهاية الأمر بعد التطورات التي مرت عليها إلى تلاقي الأطراف المعنية ، وهي البلاد العربية وإسرائيل على طاولة المفاوضات لحل هذه الأزمة المستعصية سلمياً ، بعد تكرر المناشدات الدولية والوساطات المتعددة للوصول إلى ذلك الحل في مطلع التسعينات ، وتوجت تلك الجهود الحثيثة بالتوقيع على إتفاق حكم ذاتي محدود بين الفلسطينيين وإسرائيل في الثالث عشر من تشرين الأول عام ١٩٩٣ م في أوسلو بالسويد (إتفاق غزة – أريحا أولاً) ، وتلاه لاحقاً إعلان واشنطن في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٩٤م بين الأردن وإسرائيل الذي نص على إنهاء حالة الحرب بين البلدين ، والبدء بمفاوضات مباشرة بينهما للوصول إلى إتفاق سلام يقوم على الإعتراف المتبادل بينهما بالسيادة ، وإعادة حقوق الأردن إليه في المياه والأرض ، والتنسيق في المجالات المختلفة لخدمة التنمية ومجالات الحياة المختلفة أيضاً ، ويعتبر ما تم التوصل إليه من إتفاقات بين الأطراف المعنية مرحلة أولى ، تكتمل عند توصل الأطراف الأخرى المشاركة في عملية السلام وهي سوريا ولبنان إلى إتفاقات مع إسرائيل ، وبذلك تكون الأطراف العربية الأربعة سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الممثلة للشعب الفلسطيني قد توصلت إلى إتفاقات سلام مع

الطرف الإسرائيلي ، الذي حقق نجاحاً بارعاً ، ومهارة عالية في سحب كل طرف من الأطراف الأربعة إلى المفاوضات كل على حده ، على الرغم من إعلان الأطراف المذكورة أنها تنسق مع بعضها البعض للتوصل إلى حل شامل وعادل للصراع بينها وبين إسرائيل ، تختم به المرحلة السابقة بمتابعة وتأييد باقي الدول العربية ومن خلفها من الدول الإسلامية المؤيدة لها وبتأييد ودعم ومساهمة من الدول الغربية وأوروبا شرقيها وغربيها ، إضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، التي لعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً في تنسيق وإدارة المفاوضات، وفي جمع الأطراف إلى موائد المفاوضات ، وفي تذليل العقبات التي تطرأ من جراء التفاوض ، مع مشاركة روسيا كدولة عظمى تشرف على الأطراف وهي تتفاوض ، وتساهم كذلك فيما يمكن أن تؤديه من أدوار لإنجاح عملية السلام .

وفي حال إكتمال عملية السلام ، فإن تغييرات وتحولات ستشمل المنطقة ، إذ أنها ستتحول من شرق أوسط فيه طرفان متضادان متصارعان ، يتصارع فيه أيدولوجيتان وعقيدتان هما العقيدة التوراتية وتمثلها إسرائيل ، وعقيدة العرب والمسلمين وتمثلها العقيدة الإسلامية كجوهر ، وقالبها الخارجي هو البعد القومي العربي الذي يشمل الوطن العربي ، وإمتداده المادي والمعنوي العالم الإسلامي المؤازر له في صراعه ضد الصهيونية ورأس حربتها إسرائيل .

فعند ذاك تتحول المنطقة (منطقة الشرق الأوسط كما تسميها الدوائر الغربية لتجنب ذكر منطقة العالم العربي كمركز ثقل إقليمي) تتحول إلى واقع جديد تفرضه مرحلة حلول السلام ، وتتطلب هذه المرحلة مستلزمات

وأوضاعاً أخرى للمشاركة والحفاظ على الذات فيها ، فمـن مستلزماتها ما ستشهده المنطقة في طورها الجديد من إنفتاح في العلاقات السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية ، وبالتالي سيبدأ أولاً في الجانب النفسي فعدو الأمس هو صديق اليوم في عالم المتغيرات هذه ، وبهذا يتغير إسلوب الخطاب السياسي بين هذه الدول وتتغير وسائل التعبير والألفاظ المتداولة في الإعلام والمخاطبات والعلاقات الدولية بين دول هذه المنطقة ، وكذلك تصبح إسرائيل بدلاً من عدوة مجاورة لعالم عربي يتحمل بإستمرار أعباء موازنات عسكرية ضخمة لمواصلة الإعداد ولمحاربتها ، تصبح دولة جارة تتعاون مع جيرانها لمواجهة أعباء التنمية الإقتصادية وتحسين البيئة ، وإضافة لذلك فإن نجاح الدور الأمريكي في عملية السلام وإيصالها إلى نهاياتها المرسومة لها من قبل الولايات المتحدة ، مع ما أثبته أمريكا على المستوى العالمي من إنهاء الحرب الباردة ، وتحول العالم من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية ، إلى لعبها دور شرطي العالم في النظام العالمي الأمريكي الجديد ، سيفرض واقعاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط ، أبجدياته تعني سقوط النظام الإقتصادي الشرقي ونجاح التجربة الغربية في الإقتصاد والسياسة القائمة على إقتصاد السوق ، والإنفتاح الإقتصادي ، والتجربة الديمقراطية ، وهذا بدوره أسقط دور الكتلة الشرقية الشيوعية من حلبة الصراع في العالم ، وأسقط كذلك نظرية أن إسرائيل تؤدي دوراً حيوياً كرأس حربة متقدم في قلب العالم العربي يحمي المصالح الغربية بقوة السلاح ، وحوّل دورها إلى دور إقتصادي فاعل ومؤثراً جداً في منظومة شرق أوسط جديد ، تتمحور الصوة فيه بإتجاه تكوين محاور تقوم على أسس إقتصادية لا عسكرية ، وبذلك تذوب في

المحاور الجديدة ماكان قائماً من تحالفات عسكرية ، كلها تذوب في البوتقة الإقتصادية الجديدة ، وتتجه المعادلة من صراع إقليمي عسكري إلى تعاون إقليمي إقتصادي ، ويغيب من القاموس السياسي مصطلحات كانت شائعة بعد أن استهلكت حتى أوصلت إلى المرحلة الجديدة كإصطلاح الوطن العربي يذوب في بوتقة الشرق الأوسط الجديد ، واصطلاح القضية الفلسطينية، والقوة العسكرية ، كل ذلك يصهر في قوالب جديدة ضمن نطاق الشرق الأوسط الذي يسوده السلام ، يكون الدور الأهم فيه للأقوى إقتصادياً ، ولمن يتقن التكيف مع الظروف اللاحقة ، ومن لا يحسن التلائم مع ذلك فإنه سيتآكل ويتلاشى ويتجاوزه الزمن ليصبح من مخلفات الماضي في وضع لا يذكر فيه إلا الأقوى والأكفأ على الأصعدة كافة .

الملاحق

الملحق (أ)

قرار رقم ١٨١ (ألدورة ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

(أ) إن الجمعية العامة ،

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة ، لتأليف لجنة خاصة وتكليفها والإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقبلية في الدورة العادية الثانية.

وقد تلقت لجنة خاصة ، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين ، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة .

وقد تألقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة أ/ج ع / ٣٦٤) .بما في ذلك عدد من التوصيات الإجتماعات ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة .

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم .

تأخذ علماً بتصريح سلطة الإنتداب بأنها تسعى إتمام جلائها عن فلسطين في ١ ىب (أغسطس) ١٩٤٨م .

توصي المملكة المتحدة ، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين ، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين ، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية ، بتبني مشروع التقسيم والإتحاد الإقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذ .

وتطلب :

(أ) – أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية ، كما هي مبينة في الخطة ، من أجل تنفيذها .

(ب) – أن ينظر مجلس الأمن ، إذا كانت الظروف خلال الفترة الإنتقالية تقتضي ذلك ، النظر ، فيما كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم . فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد ، وجب عليه ، في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة إتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة ، تمشياً مع المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار ، سلطة الإضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار .

(ج) – أن يعتبر مجلس الأمن في كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة ، تهديدا للسلام ، أو خرقاً له ، أو عملاً عدوانياً ، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق .

(د) – أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة .

تدعو سكان فلسطين إلى القيام ، من جانبهم ، بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة .

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها .

تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار اليها في الجزء الأول ، القسم ب ، الفقرة ١ أدناه ، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف ، وتزويد اللجنة بالموظفين

اللازمين للمساعدة على الإضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة لها .

(ب) إن الجمعية العامة

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لايتجاوز ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار للأغراض المبنية في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية .

خطة التقسيم مع الإتحاد الإقتصادي

الجزء الأول – دستور فلسطين وحكومتها المستقبلة .

أ – إنهاء الانتداب : التقسيم والاستقلال

١– ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن ، على الايتأخر ، في أي حال ، عن ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨ .

٢– يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج ، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن ، على ألا يتأخر ، في أي حال ، عن آب (أغسطس) ١٩٤٨ . يجب أن تعلم السلطه المنتدبة اللجنة ، في أبكر وقت ممكن ، بنيتها إنهاء الإنتداب والجلاء عن كل منطقة .

تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية ، تضم ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة ، وذلك في أبكر موعد ممكن ، على ألا يتأخر ، في أي حال ، عن ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨ .

٣– تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس ، المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة ، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة ، على ألا يتأخر ذلك ، في أي حال ، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ . أما حدود الدولة العربية ، والدولة اليهودية ، ومدينة القدس ، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه .

٤– تكون الفترة ما بين الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين،

وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية ، فترة انتقالية .

ب – خطوات تمهيدية للإستقلال .

١– تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن ، جغرافياً وغير جغرافي .

٢– في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة ، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن . وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق ، إلى أبعد حد ممكن ، خططها للإنسحاب مع خطط اللجنة لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها . في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية ، تخول اللجنة إصدار الأنظمة الضرورية وإتخاذ الإجراءات الأخرى ، كما يقتضي الحال على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة ، أو يعرقله ، أو يؤخره .

٣– تمضي اللجنة ، لدى وصولها إلى فلسطين ، في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس ، بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين . على أن الحدود الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة ، يجب تعديلها كقاعدة بحيث لاتقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة .

٤– تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة بأسرع ما يمكن ، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية ، مجلس حكومة ، بتوجيه اللجنة العامة . إذا لم يكن في الإمكان

إختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ، أو إذا انتخب (المجلس) و لم يستطع الإضطلاع بمهماته ، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر ليتخذ ، أزاء هذه الدولة ، التدابير التي يراها ملائمة ، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علماً بذلك .

٥- مع مراعاة نصوص هذه التوصيات ، يكون لكل من المجلسين ، في أثناء فترة الإنتقال - بإشراف اللجنة - كامل السلطة في المناطق التابعة لها ، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي .

٦- يتسلم ، بالتدريج ، كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت اشرافها ، كامل التبعات الإدارية لكل منهما ، خلال الفترة التي تقتضي بين إنهاء الإنتداب وتثبيت استقلال الدولة .

٧- توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية ، بعد تكوينهما ، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية ، المركزية منها والمحلية .

٨- يجند مجلس الحكومة الموقت لكل دولة ، في أقصر وقت ممكن ، ميليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة ، تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود .

يجب أن تكون هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة ، من أجل أغراض العمليات ، تحت امرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة . بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على الميليشسيا بما فيها قيادتها العليا ، يجب أن تمارسها اللجنة .

٩- يجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة انتخابات (الجمعية

التأسيسية) على أسس ديمقراطية ، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة .

يضع مجلس الحكومة الموقت أنظمة الإنتخاب في كل دولة ، وتوافق عليها اللجنة. ويكون مؤهلا لهذا الإنتخاب في كل دولة ، من تجاوزت سنهم ثمانية عشر عاما، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة ، و(ب)عربا ويهودا مقيمين في الدولة ، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين ، ولكنهم وقعوا قبل الإقتراع بيانا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة .

يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ، ممن وقعوا بيانا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين ، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية ، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور .

يمكن للنساء أن يقترعن ، وأن ينتخبن للجمعية الأسيسية .

في أثناء الفترة الإنتقالية ، لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة ، ولا يجعل اقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة ، إلا بإذن خاص من اللجنة .

١٠- تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي ، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة الذي عينته اللجنة . ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من المذكور في القسم (ج) أدناه ، ويحويان ، في جملة ما يحويان ، أحكاما لما يلي :-

(أ) - تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالإقتراع السري ، على أساس التمثيل النسبي ، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام

الهيئة التشريعية .

(ب) – تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفا فيها ، بالوسائل السلمية ، وبطريقة لاتعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر .

(ج) – قبول التزام الدولة بالإمتناع ، في علاقاتها الدولية ، من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والإستقلال السياسي لأية دولة ، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة .

(د) – أن تكفل الدولة لكل شخص ، وبغير تمييز ، حقوقا متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والإقتصادية ، والتمنع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية ، بما في ذلك حرية العبادة ، وحرية استعمال اللغة التي يريدها ، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الإجتماعات وإنشاء الجمعيات.

(و) – المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس ، ويخضع ذلك لإعتبارات الأمن القومي ، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها .

١١– تعين اللجنة لجنة إقتصادية تحضرية من ثلاثة أعضاء ، لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الإقتصادي ، بغية إنشاء الإتحاد والمجلس الإقتصادي والمجلس الإقتصادي المشترك ، كما هو مبين في القسم (د) أدناه ، وذلك في أسرع وقت ممكن .

١٢– في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين وبين إنهاء الإنتداب ، تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قواتها المسلحة ، وتساعد اللجنة

السلطة المنتدبة على الإطلاع بهذه المهمات . كذلك تتعاون السلطة المنتدبة مع اللجنة على تنفيذ مهماتها .

١٣- ولضمان إستمرار الإدارية ، ولضمان انتقال الإدارة برمتها لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة ، إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الإقتصادي المشترك بالترتيب ، العاملة تحت إشراف اللجنة ، يجب أن تنتقل بالتدريج ، من السلطة المنتدبة إلى اللجنة ، مسؤولية جميع مهمات الحكومة ، بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة .

١٤- تسترشد اللجنة ، في أعمالها ، بتوصيات الجمعية العامة ، وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها .

تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة ، ضمن توصيات الجمعية العامة ، نافذة فورا ما لم تكن اللجمة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن .

وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إذا كان مرغوبا فيه .

١٥- ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة ، وإلى مجلس الأمن في الوقت نفسه .

ج - تصريح

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الإستقلال ، تصريحا إلى الأمم المتحدة يتضمن ، في جملة ما يتضمنه ، النصوص التاليه :-

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة ، فلا يتعارض قانون، أو نظام ، أو حراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها ، ولايقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي .

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

١- لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والبنية والمواقع الدينية .

٢- فيما يختص بالأماكن المقدسة ، تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور ، بما ينسجم مع الحقوق القائمة ، لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس ، وكذلك للأجانب ، دون تمييز في الجنسية ، على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة .

كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة ، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة .

٣- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ، ولايسمح بأي عمل يمكن أن يمس ، بطريقة من الطرق ، صفتها المقدسة . فإذا بدا للحكومة، في أي وقت ، أن أي مكان مقدس ، أو مبنى أو موقعاً دينياً معيناً بحاجة إلى ترميم عاجل ، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف إلى إجراء الترميم . وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول ، أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

٤- لاتفرض ضريبة على أي مكان مقدس ، أو مبنى أو موقع ديني ، كان معفى منها في تاريخ إنشاء الدولة .

يجب ألا يحدث أي تغيير في وضع هذه الضريبة ، يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية ، أو المواقع الدينية ، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأنا بالنسبة

إلى الوضع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية .

٥- يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها ، تطبق وتحترم بصورة صحيحة ، وله أن يبت ، على أساس الحقوق القائمة ، في الخلافات التي قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة ، أو طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع . ويجب أن يلقى الحاكم تعاونا تاما ، ويتمتع بالإمتيازات والحصانات الضرورية للإضطلاع بمهماته في الدولة .

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١- تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة ، المتفقة مع النظام والآداب الحسنة ، مضمونة للجميع .

لايجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال ، بسبب الأصل ، أو الدين ، أو اللغة ، أو الجنس .

٢- يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون .

٣- يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية ، بما في ذلك الأوقاف .

٤- بإستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الأدارة ، لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين

أو القومية .

٥- تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الإبتدائي والثانوي بلغتها ، ووفق تقاليدها الثقافية .

ولن ينكر حق كل طائفة في الإحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة . أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها ، على أساس حقوقها القائمة.

٦- لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها ، أو في الإجتماعات العامة .

٧- لايجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية ، أو يهوديا في الدولة العربية ، إلا للمنفعة العامة . وفي جميع الحالات، يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا ، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه .

الفصل الثالث

المواطنة والإتفاقيات الدولية والإلتزامات المالية

١- المواطنة (Citizenship) :-

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس ، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس ، وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية ، يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ،

ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الإعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر ، خلال سنة من يوم الإعتراف بإستقلال الدولة التي يقيم فيها ، أن يختار جنسية الدولة الأخرى ، شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح ، الحق في إختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ، وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة ، الحق في إختيار جنسية الدولة العربية المقترحة . وكل شخص يمارس حق الإختيار هذا يعتبر أنه ، في الوقت ذاته ، قد أجرى الإختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر .

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة ، ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة ، الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في إختيار جنسية الدولة الأخرى ، أن يشتركوا في إنتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها .

٢- الإتفاقيات الدولية :-

(أ) – تربط الدولة بجميع المعاهدات والإتفاقيات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها . وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والإتفاقيات طوال المدة المقررة لها لدى عقدها ، مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الإتفاقيات .

(ب) – كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الإتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي وقعتها أو انضمت إليها حكومة افنتداب نيابة عن فلسطين ، أو بشأن استمرار صصحتها ، يرفع محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة .

٣- الإلتزامات المالية :-

(أ) - على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الإلتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين في أثناء ممارستها الإنتداب، والتي تتعترف بها الدولة . وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت .

(ب) - تفي الدولة ، عن طريق اشتراكها في المجلس الإقتصادي المختلط ، بتللك الفئة من الإلتزامات تشمل عموم فلسطين ، وتفي بصورة فردية بتلك التي التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين .

(ج) - يجب إنشاء محكمة إدعاءات (Court of Claims) تابعة للمجلس الإقتصادي المشترك ، ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن ، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة .

(د) تبقى الإمتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من فلسطين ، قبل موافقة الجمعية العامة على القرار ، صالحة وفق شروطها ، ما لم تعدل بطريق الإتفاق بين صاحب الإمتياز والدولة .

الفصل الرابع
أحكام متنوعة

١- تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح ،

ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود ، أو إلى خطر خرقها . ويجوز للجمعية العامة ، بناء على ذلك ، أن توصي بما تراه ملائماً للظروف .

٢- يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية، بناء على طلب أحد الطرفين ، ما لم يتفق الطرفان على اسلوب تسوية آخر .

د - الإتحاد الإقتصادي والعبور

١- يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع اتحاد إقتصادي وعبور (**ترانزيت**) . وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من القسم ب، نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين . ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصاً لإنشاء الإتحاد الإقتصادي لفلسطين ، وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك . وإن لم يتم إتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول نيسان (ابريل) ١٩٤٨، فإن اللجنة ستقوم بوضعه .

الإتحاد الإقتصادي الفلسطيني :-

٢- تكون للإتحاد الإقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية :

(أ) - إيجاد وحدة جمركية .

(ب) - إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحداً .

(ج) – إدارة السكك الحديدية ، والطرق المشتركة بين الدولتين ، ومرافق البريد ، والبرق والهاتف ، والموانئ ، والمطارات المستعملة فب التجارة الدولية ، على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة .

(د) – الإنماء الإقتصادي المشترك ، وخصوصا فيما يتعلق بالري ، وإستصلاح الأراضي، وصيانة التربة .

(و) – تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة ، على أساس من عدم التمييز .

٣- ينشأ مجلس إقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين من الدولتين ، ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الإقتصادي والإجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة ، ويعين الأعضاء الأجانب ، أول مرة لفترة ثلاث سنوات ، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول .

٤- تكون وظيفة المجلس الإقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الإتحاد الإقتصادي بطريقة مباشرة أو بالإنتداب ، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته .

٥- تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار الملس الإقتصادي المشترك وتؤخذ قراراته بالأكثرية .

٦- يجوز للمجلس في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم ، أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه ، حبس جزء ملائم من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الإتحاد الإقتصادي . فإن تمادت الدولة في عدم التعاون ، يجوز أن يقرر بالأكثرية البسيطة إتخاذ ما يراه ملائماً من العقوبات ، بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون

إحتبسها .

٧- تكون وظيفة المجلس ، فيما يتعلق بالإنماء الإقتصادي ، تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها ، ولكن لايجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء .

٨- فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون اصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الإقتصادي المشترك ، الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الإحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات .

٩- يجوز لكل دولة - بما يتفق مع البند ٢ (ب) - أن تدير مصرفها المركزي الخاص ، وأن تتحكم بسياستها المالية والإنتمائية ، وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي ، وبمنح رخص الإستيراد ، وأن تقوم بعمليات مالية دولية إعتماداً على إنتمائها الذاتي . ويكون للمجلس الإقتصادي المشترك، خلال السنتين التاليتين مباشرة لإنتهاء الإنتداب ، سلطة إتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة ، في أية فترة مدتها إثنا عشر شهراً ، مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الإستهلاك المحلي ، مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي إستهلكها الإقليم خلال الاثنى عشر شهراً المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ ، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات ، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة

من القطع الأجنبي .

١٠- تتمتع كل دولة بجميع السلطات الإقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الإقتصادي المشترك .

١١- توضع تعريفة جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين ، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس .

١٢- تضع جداول التعريفة لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين ، وتعرض على المجلس الإقتصادي المشترك للموافقة عليها بأكثرية الأصوات . وفي حال وقوع خلاف في لجنة التعريفة ، فإن المجلس الإقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها ، كما يضع التعريفة بنفسه في حال عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة .

١٣- يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الإقتصادي المشترك :

أ - نفقات المصالح الجمركية ، ومصاريف إدارة المصالح المشتركة .

ب - نفقات إدارة المجلس الإقتصادي المشترك .

ج - الإلتزامات المالية لإدارة فلسطين ، وهي :

١- نفقات إدارة الدين العام .

٢- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل ، وفقاً للقوانين ، وعلى نطاق المنصوص عليه في البند (٣) من الفصل أعلاه .

١٤- بعد تغطية هذه الإلتزامات بتمامها ، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية :-

تمنح القدس مبلغا لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد على ١٠٪ ، ويوزع المجلس الإقتصادي المشترك الباقي بصورة عادله على الدولتين ، هادفا المحافظة على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية والإجتماعية في كلتا الدولتين . غير أنه لايجوز أن تزيد حصة أي منهما على المقدار الذي ساهمت به في دخل الإتحاد الإقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه في السنة. ويجوز للمجلس الإقتصادي المشترك . بعد إنقضاء خمس سنوات ، أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة ، مستلهما في دلك إعتبارات العدالة .

١٥- تشترك الدولتان في عقد جميع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية ، وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الإقتصادي المشترك . وتلزم الدولتان ، في هذه الأمور ، بأن تتصرفا طبقا لقرار أكثرية المجلس الإقتصادي المشترك .

١٦- يبذل المجلس الإقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذا عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية .

١٧- على جميع المشاريع المدارة من المجلس الإقتصادي المشترك ، أن تدفع أجورا عادلة إلى أساس واحد .

حرية المرور والزيارة :-

١٨- يتضمن التعهد أحكاما تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس ، ضمن اعتبارات الأمن ، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامه داحل حدودها .

إنهاء التعهد وتعديله وتغييره :

١٩- يبقى التعهد وأية إتفاقية صادرة عنه نافذين مدة عشر سنين ، ويستمر كذلك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهي بعد ذلك بعامين .

٢٠- لا يجوز ، خلال فترة السنوات العشر الأولى ، تعديل هذا التعهد أو أية إتفاقية صادرة عنه ، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة .

٢١- كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية إتفاقية صادرة عنه يرجع فيه ، بناء على طلب أي من الفريقين ، ألى محكمة العدل الدولية ، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية .

هـ - الموجودات

١- توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل ، ويجب التوزيع بواسطة لجنة الأمم المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه، وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها .

٢- يجب على الدولة المنتدبة ، خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وإنتهاء الإنتداب ، أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر في إتخاذه ، متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها ، مثل فائض الخزينة المتراكم ، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة ، وأراضي الدولة ، وأية موجودات أخرى .

و - الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدواة العربية أو اليهودية نافذاً (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر) ، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع ، قد وقعا من قبل الدولة ، يصبح عندئذ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضوا في الأمم المتحدة طبقا للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة .

الجزء الثاني – الحدود

أ– الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي الصالحة ، ومن هناك يسير خط الحدود في إتجاه الجنوب تاركا منطقة الصالحة المبنية في الدولة العربية ، فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوبي هذه القرية . ومن ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية وطبطبة ، ومنها خط الحد الشمالي لقرية ميرون ليلتقي بخط حدود قضاء عكا – صفد . ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي ، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية القراضية ، ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا – منفذ العام ، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا – عكا ، ماراً بغربي تقاطع طريقي عكار – صفد ولوبية – كفر عنان ، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود ، الحدود الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون ، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي البطوف لازمة للخزان الذي إقترحته الوكالة اليهودية لري الأراضي إلى الجنوب والشرق . تعود الحدود فتلتقي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة – طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية ، ومن هناك تسير في إتجاه الجنوب ، تابعة بادئ الأمر حدود القضاء ، ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور . ومن هنا تسير إلى الغرب ، موازية لخط القاطع العرضي ٢٣٠ إلى الزاوية الشمالية

الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم . ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضي ، ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا . وحين تصل جنجار ، تتبع حدود أراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية ، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا – المنقولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل .وهذه هي نقطة التقاطع .

تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل ، خطاً من هذه النقطة ، ماراً نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال ، ماضياً من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط ، ومن ثم نحو الغرب محاذياً حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية ، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم ، ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفاعمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان . ومن هنا يسير شمالاً فشمالاً شرقياً إلى نقطة على طريق شفاعمرو – حيفا ، إلى الغرب من إتصالها بطريق عبلين . ومن هناك يسير شمالا شرقيا إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة . ومن هناك يسير إلى تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها ، ومنها ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية تمرة إلى أقصى زاوية شمالية غربية ، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا – صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب على محاذاة الجانب الجنوبي من طريق عكا – صفد إلى حدود منطقة الجليل – حيفا ، ومن هذه النقطة يتبع تلك

الحدود إلى البحر .

تبدأ حدود مطقة السامرة واليهودية الجبلية علـى نهـر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان ، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسـان – اريحا ، تل عدس . ثم تتبع الجانب الغربي من ذلـك الطريـق في إتجـاه شمـالي غربي إلى ملتقى حدود أقضية بيسان وجنين . ومـن هـذه النقطـة تتبـع حـدود مقاطعة نابلس – جنين في إتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومـترات ، ثـم تنعطف نحو الشمال الغربي ، مارة بشرقي المنطقـة المبنيـة مـن قـرى جلبـون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسـان في نقطـة إلى الشـمال الشـرقي مـن نورس . ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال العربي إلى نقطة شمـالي المنطقـة المبنية من زرعين ، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة – جنين ، ومن ثـم في إتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي . ومن هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي ، بحيث تكـون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربيـة ، ثـم تقطـع طريـق حيفا – جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة ، إلى الغرب مـن المنسي . وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات . ومن هنـا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعرة ، ملتقية مـرة أخـرى بخـط حـدود المنطقة بين حيفـا والسـامرة في وادي عـارة ، ومـن هنـاك تتجـه نحـو الجنـوب فالجنوب الغربي في خط مسقيم تقريبا ملتقية بحدود قـاقون الغربيـة ، ومتجهـة معهـا إلى نقطـة تقـع إلى الشـرق مـن سـكة الحديـد علـى حـدود قريـة قـاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقـع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم – قلقيلية – جلجولية – رأس العين حتى

نقطة تقع شرقي محطة رأس العين ، التي تسير في إتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا – اللد– بيت نبالا ، ومن هنا تسير في إتجاه حدود مطار اللد إلى زاويته الجنوبية الغربية ، ومن ثم في إتجاه جنوبي غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار ، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب ، مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب . (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح بإتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية ، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني ، ومن ثم يسير في خط مسقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية ، على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية . ومن هناك ينعطف شمالا فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا – القدس حتى القباب ، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة ، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة . ويسير من هنا نحو الذرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا ، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة ، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة وياصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف بين المناطق المبنية من ياصور والبطاني الشرقي .

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنة وبرقة إلى البحر ، في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع ، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة ، ومنها

تنعطف في إتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير الشرقية وعبدس .ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عفا ، قاطعة طريق الخليل – المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنبة من عراق سويدان ، ومن هناك تسير في إتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع، ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع والخليل إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في إتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع – غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة .ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع ، في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه . ومن هنا تنعطف في إتجاه شمالي شرقي وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع – الخليل مسافة كيلومتر واحد ، ومن ثم تنعطف شرقاً وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل . ثم تتبع حدود بئر السبع – الخليل في إتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة ، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول ١٥٠ و ١٦٠ .

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريباً إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة ، تنعطف الحدود شمالاً ، بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعاً على محاذاة ساحل البحر الميت ، لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات ، وذلك حتى عين جدي ، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت .

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس ، مارة بين المناطق المبنية من عان يفنه ميرقة حتى نقطة التقاطع . ومن هنا تسير في إتجاه الجنوب الغربي ، مارة عبر أراضي البطاني الشرقي ، على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس ، تاركة المناطق المبنية من البطاني الشرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما . ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية البربرة ، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون ، تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة إلى الجنوب من خطة التوازي ١٠٠ ، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين ، وتنعطف ثانية في إتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريباً إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة ، ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في إتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ . ثم تنعطف في إتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحيبة وتمضي في إتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة بإسم البها ، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع – العوجا العام إلى الغرب من خربة المشرف ، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين إلى العرب من السبيطة ، ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبده فتلتقي بوادي النفخ . وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي

النفخ ووادي لسان حتى النقطة التي تقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية .

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب ، وإلى الغرب من إمتداد شارع هرتسل حتى التقائه بطريق يافا – القدس ، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة الإلتقاء تلك ، وإلى الغرب من أراضي مكفية إسرائيل ، وإلى الشمال من منطقة مجلس حولون المحلي ، وإلى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي ، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي . أما مسألة حي الكارتون فستبتها لجنة الحدود ، بحيث تأخذ بعين الإعتبار ، إضافة إلى الإعتبارات الأخرى ، الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية .

ب – الدولة اليهودية

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) من الشمال والغرب الحدود اللبنانية ، ومن الشرق حدود سورية وشرق الأردن . ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان ، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح . ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية .

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة ، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب ، تاركا يافا

قطاعا تابعا للدولة العربية . وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية .

ج – مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس . (راجع أدناه الجزء الثالث ، القسم ب) .

الجزء الثالث – مدينة القدس

أ– نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus sepratum) خاضع لنظام دولي خاص ، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها ، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نبابه عن الأمم المتحدة .

ب – حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية ، مضافا اليها القرى والبلدان المجاورة ، وأبعدها شرقاً أبو ديس ، وأبعدها جنوباً بيت لحم ، وأبعدها غرباً عين كارم . وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونياج كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب) .

ج – نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية ، خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر ، أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة ، يتضمن جوهر الشروط التالية :

١– الإدارة الحكومية ، مقاصدها الخاصة :

على السلطة الإدارية أن تتبع ، في أثناء قيامها بإلتزاماتها الإدارية ، الأهداف الخاصة التالية :

أ – حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة ، الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم – المسيحية واليهودية

والإسلام – وصيانتها ، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام – السلام الديني خاصة – مدينة القدس .

ب – دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم ، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها ، وتأمين الأمن والرفاهية ، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان ، آخذا بعين الإعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات .

٢– الحاكم والموظفون الإداريون :

يقوم مجلس الوصايا بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه . ويكون هذا الإختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته ، على ألا يكون مواطنا لأي من الدولتين في فلسطين .

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس ، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية، بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية . وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين ، يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق . ويختارون ، قدر الإمكان ، من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري . وعلى الحاكم أن يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية ، لينال موافقة عليه .

٣– الإستقلال المحلي :

(أ) – يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الإستقلال المحلي في منطقة

المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي .

(ب) يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة ، تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة ، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه .

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس .

٤- تدابير الأمن :

(أ) – تجرد مدينة القدس من السلاح ، ويعلن حيادها ، ويحافظ عليه ، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

(ب) – في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها ، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان ، يكون للحاكم السلطة بإتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال .

(ج) – للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي ، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة ، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية ، يجد أفرادها من خارج فلسطين ، ويعطي الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والإنفاق عليها .

٥- التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب

بالإقتراع العام السري ، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين ، وبغير تمييز من حيث الجنسية . ومع ذلك ، فيجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة ، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي . ويعطي الدستور الحاكم الحق في الإعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة ، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهريا بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي .

٦- القضاء

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل ، يشتمل على محكمة إستئناف يخضع لولايتها سكان المدينة .

٧- الإتحاد الإقتصادي والنظام الإقتصادي :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الإتحاد الإقتصادي الفلسطيني . ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه ، وكذلك بجميع قرارات المجلس الإقتصادي المشترك . ويقام مقر المجلس الإقتصادي في منطقة المدينة ، ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الإقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الإقتصادي . وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها .

٨- حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في

الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما ، وذلك بشرط عدم الإخلال بإعتبارات الأمن ، مع مراعاة الإعتبارات الإقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية . وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها ، بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى ، خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية .

٩- العلاقات بالدولتين العربية واليهودية :

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية ، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما.ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة .

١٠- اللغات الرسمية :

يعتمد العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين ، ولايحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة .

١١- المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس . ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها ، أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقا للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها .

١٢- حريات المواطنين :

أ- يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة ، حقوق الإنسان والحريات الأسلسية . مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم ، وحرية القول ، وحرية الصحافة ، وحرية الإجتماع والإنتماء إلى الجمعيات وتكوينها ، وحرية التظلم .

ب - لايجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل ، أو الدين ، أو اللغة، أو الجنس .

ج - يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون .

د- يجب إحترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف ، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية .

هـ- مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة ، لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم .

و- تؤمن المدينة تعليماً إبتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ، ووفق تقاليدها الثقافية . وأن حقوق كل طائفة في الإحتفاظ بمدارسها الخاصة لعليم أفرادها بلغنهم القومية ، شرط أن تلتزم بمتطلبات العليم الأجنية متتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة .

ز- لا يجور أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استحدام أية لغة كانت في أحادبثه الخاصة ، أو في التحارة ، أو الأمور الدييية ، أو الصحافة ، أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الإجتماعات العامة .

١٣- الأماكن المقدسة :

أ - لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة ، والأبنية والمواقع الدينية .

ب - تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة ، والأبنية والمواقع الدينية ، وحرية ممارسة العبادة ، وفقا للحقوق القائمة ، شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة .

ج - تصان الأماكن المقدسة ، والأبنية والمواقع الدينية ، ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها . وأن رأي الحاكم ، في أي وقت ، ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما ، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن يتلق جواباً عن طلبه خلال مدة معقولة .

د - لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفى منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي) ، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها ، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة .

١٤- سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين :

أ - أن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس ، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة .

ب – وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة ، يقرر الحاكم ، بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ، ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين ، والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها ، مطبقة ومحترمة كما يجب .

ج – وللحاكم كذلك الحق في إتخاذ القرارت ، على أساس الحقوق القائمة ، في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين .

ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامه بهذه المهمة ، بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية .

د– مدة نظام الحكم الخاص

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية ، في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه ، في ميعاد أقصاه أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨ . ويكون سريانه ، أول الأمر في أقرب وقت ، بإعادة النظر في هذه الأحكام . ويجب ، عند انقضاء هذه المدة ، أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلالي هذه الفترة من العمل به . وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان ، بطريق الإستفتاء ، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة .

الجزء الرابع – الإمتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين ، بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الإمتيازات أو العرف ، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما ، وكذلك في مدينة القدس .

تبنت الجمعية العامة هذا الرار ، في جلستها العامة رقم ١٢٨ بـ ٣٣ صوتا مقابل ١٣ وإمتناع ١٠ كالآتي :

مع القرار : استراليا ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، بييلوروسيا ، كندا، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك ، جمهورية الدومينيكان ، أيكوادور، فرنسا ، غواتيمالا ، هاييتي، أيسلندا ، ليبيريا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النروج ، بنما ، بارغواي ، بيرو ، الفبليبين ، بولندا ، السويد ، أوكرانيا ، جنوب افريقيا ، الإتحاد السوفياتي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا .

ضد القرار : افغنستان ، كوبا ، مصر ، اليونان ، الهند ، ايران ، العراق، لبنان ، باكسنان ، المملكة العربية السعودية ، سورية ، تركيا ، اليمن.

إمتناع : الأرجنتين ، تشيلي ، الصين ، كولومبيا ، السلفادور ، الحبشة، هندوراس ، المكسيك ، المملكة المتحدة ، يوغسلافيا .

ملحق (ب)

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط ، وإذ يؤكد عدم القبول بالإستيلاء على أراض بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق :

أولاً : يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين :

أ – سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير .

ب – إنهاء جميع إدعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والإعتراف بذلك ، وكذلك إستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة .

ثانياً : يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

ثالثاً : يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة

الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا .

رابعاً : يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن . وتبنى المجلس هذا القرار في جلسة رقم ١٣٨٢ بإجماع الأصوات.

ملحق (ج)

(قرار رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٣)

وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار ٢٤٢

إن مجلس الأمن

١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف النار بصورة كاملة ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة إتخاذ القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فور وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه .

٣- يقرر أن تبدأ فور إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبني المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ١٧٤٧ ، بـ ١٤ صوتا مقابل لا شيء كالآتي :

مع القرار : استراليا ، النمسا ، فرنسا ، غينا ، الهند ، اندونيسيا ، كينيا، بنما، بيرو، السودان ، الإتحاد السوفيتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، يوغسلافيا .

ملحق (د)

النص الكامل لوثيقتي كامب ديفيد

نص الوثيقة الأولى

إطار السلام في الشرق الأوسط

فيما يلي الوثيقة الأولى والتي اطلق عليها اسم (**إطار السلام في الشرق الأوسط**) :

إجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل في كامب ديفيد من ٥ إلى ١٧ أيلول واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون أطراف النزاع العربي الإسرائيلي الأخرى إلى الإنضمام إليه .

مقدمة :

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يترشد بالآتي ...
إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وكل أجزائه وسيرفق القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاماً ورغم الجهود الإنسانية المكثفة فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الإديان العظيمة الثلاث لم يستمتع بعد بنعيم السلام . إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والإستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للإسماعلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين .. وما لقينه هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من وبلات الحرب .

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي وشرعية توفر الأمن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

إن تحقيق علاقة السلام وفقا لروح المادة... من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها هو أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب السيادة والوحدة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير

متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف .. وأن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عنصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط ينسم بالتعاون على تنمية التطور الإقتصادي وفي الحفاظ على الإستقرار وتأكيد الأمن .

وإن السلام يعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية وبالإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف - على أساس التبادل - الموافقة على ترتيبات أمر خاص مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات إتصال وإجراءات ينفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي ينفقون على أنها ذات فائدة .

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الإعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لنزاع الشرق الأوسط عن طريق معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتها .

وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون أن السلام لكي يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير .

لذا فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس .

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الأعتبـار فقـد اتفقـت علـى المضـي قدما على النحو التالي :

١- الضفة الغربية وغزة :

ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشـعب الفلسـطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهـدف فإن المفاوضات بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاثة مراحل .

تتفق مصر وإسرائيل على أنـه مـن أجـل ضمـان نقـل معظـم ومسـلمي للسلطة الأخذ في الإعتبار الإهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف .

يجب أن تكون هناك ترتيبات إنتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفـترة لا تتجاوز خمس سنوات ولتوفير حكم ذاتـي كـامل لسـكان الضفـة الغربيـة . وغزة فإن الحكومة الإسـرائيلية العسـكرية وإدارتهـا المدنيـة منهمـا ستنسـحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هـذه المنطقـة عـن طريق الإنتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية .

ولمناقشـة تفـاصيل الترتيبـات الإنتقاليـة فـإن حكومـة الأردن سـتكون مدعوة للإنضمام للمباحثات على أسـاس هـذا الإطـار ويجـب أن تعطـي هـذه الترتيبات الجديدة الإعتبار اللازم لكـل مـن مبـدأ حكـم الـذات لسـكان هـذه الألراضي ولإهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع .

أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن علي وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبـة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة وقـد يضـم وفـدا مصـر والأردن

وفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطنيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه .

وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية .

وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

وستبدأ الفترة الإنتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي بمجلس إداري في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الإنتقالية وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول الفترة الإنتقالية وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطين إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها وتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة

الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن واضعة في تقريرها الإتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة .

وستتركز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة وبهذا الإسلوب يشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :

أ – أن يتم الإتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الإنتقالية .

٢– أن يعرضوا إتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣– إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها نفسهم تمشياً مع نصوص الإتفاق .

٤– المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي ستتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

سيتم إتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة ما بعدها وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المسلحة وتشكل هذه القوة

من سكان الضفة الغربية وغزة وستكون قوة الشرطة على إتصال مستمر بالضباط الإسرائيلين والأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي خلال الفترة الإنتقالية ، يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها بإستمرار وتقرر بإتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع إتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الإضطراب واوجه التمزق ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الإهتمام المشترك .

ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

ب - مصر - إسرائيل

١- تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو إستخدامها لتسوية النزاعات وأن أي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢- توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام فيما بينهم على التفاوض بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار بينما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع للتقدم في نفس الوقت للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة وأن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الأطراف على الشكليات والجدول الزمني أو تنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة .

ج – المبادئ المرتبطة :

١– تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدة السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

٢– على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الأخرى .

وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالإلتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ– إعتراف كامل .

ب – إلغاء المقاطعات الإقتصادية .

ج – الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .

٣– يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الإقتصادي في إطار إتفاقيات للسلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركاً لهم .

٤– يجب إنشاء لجان للمطالبات القضائية من أجل التسوية المتبادلة لجميع الدعاوي القضائية المالية .

٥– يجري دعوة الولايات المتحدة للإشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الإتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف .

نص الوثيقة الثانية

معاهدة السلام بين مصر واسرائيل

وفيما يلي نص معاهدة السلام بين مصر وإسرا ئيل التي وقعهـا الرئيـس المصـري أنـور السـادات ومـاحيم بيغـن رئيـس وزراء إسـرائيل ووقـع عليهـا كشاهد أيضاً الرئيس الأميركي جيمي كارتر .

توافق إسرائيل ومصر من أجل تحقيق السلام على التفـاوض بحسـن نيـة بهدف توقيع معاهدة سلام في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار .

وقد تم الإتفاق علـى أن تتـم المفاوضـات تحـت علـم الأمـم المتحـده في موقع أو مواقع يتفق علبها الجانبان .

تطبق كافة مبادئ قرار الأمم المتحدة رقـم ٢٤٢ في هـذا الحـل للـنزاع بين مصر وإسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلـك يتـم تنفيـد معـاهدة السـلام في فـترة لاتتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية :

أ- الممارسة التامه للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليـا بـين مصر وفلسطين تحت الإنداب .

ب - انسحاب القوات المسلحه الإسرائيلية من سيناء .

ج - استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون بالقرب مـن العريـش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأعـراض المدنيـة فقـط بمـا فيهـا الإسـتخدام التجاري من قبل كافة الدول .

د – حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس على أساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون إعاقة أو تعطيل .

و – إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن .

مركز القوات العسكرية كما يلي :–

أ– تتمركز أكثر من فرقة واحدة ميكانيكية أو مشاه مع القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبدأ قرابة خمسين كيلومتر شرقي خليج السويس وقناة السويس .

ب – تتمركز فقط قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يتراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

ج – أن تتواجد في المنطقة في حدود ٣٣ كيلومتلرات شرق الحدود الدولية قوات إسرائيلية عسكرية محددة لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة .

تلحق وحدات دوريات حدود لاتتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً .

أن يكون التخطيط الدقيق لحدود المناطق الآنفة الذكر وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز أن تقام محطات للإنذار المبكر لضمان الإمتثال لبنود الإتفاق .

تتمركز قوات الأمم المتحدة في المناطق التالية :-

أ - في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء إلى الداخل مسافة ٢٠ كيلومترا تقريبا من البحر المتوسط وبمحاذاة الحدود الدولية .

ب - في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران ولايتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق المجلس الدولي للأمم المتحدة على مثل هذا الإبعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع إتفاقية سلام وبعد إتمام الإنسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن الإعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية وإقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعات الإقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون .

الإنسحاب المؤقت :

تنسحب جميع القوات الإسرائيلية خلال فترة تتراوح من ثلاثة إلى تسعة شهور بعد توقيع إتفاقية السلام شرقي خط يمتد من نقطة شرق العريش إلى رأس محمد ويتم تحرير الموقع الدقيق لهذا الخط بين الطرفين .

ملحق (هـ)

نص إتفاق غزة وأريحا بين منظمة التحرير وإسرائيل

الإتفاقية

حول قطاع غزة ومنطقة أريحا بين

حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

ممثلة الشعب الفلسطيني

تمهيد

– ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية التي بدأت في مدريد في تشرين الأول ١٩٩١.

– تؤكد أن تصميمهما على العيش في سلام ، وكرامة وأمن مع الإعتراف بحقهما المشروع وحقوقهما السياسية .

– تؤكد أن رغبتهما في تحقيق تسوية نهائية عادلة وشاملة من خلال العملية السلمية المتفق عليها .

– تؤكد أن تمسكها بالإعتراف المتبادل والإلتزامات الواردة في الرسائل المؤرخة في ٩ أيلول ١٩٩٣ ، والتي وقعها وتبادلها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

– تؤكدان فهمهما بأن ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي ، بما فيها الترتيبات التي سيتم تطبيقها في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والواردة في هذه الإتفاقية ، هي جزء مكمل لعملية السلام بأسرها ، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ .

– ترغبان في تنفيذ إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والذي تم التوقيع عليه في واشنطن العاصمة يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣ ، والوقائع المتفق عليه آنفاً في إعلان المبادئ ، وبخاصة البروتوكول حول إنسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

– تتفقان على الترتيبات التالية المتعلقة بقطاع غزة ومنطقة أريحا .

تعريف قطاع غزة ومنطقة أريحا

١– من أجل هذه الإتفاقية فإن قطاع غزة ومنطقة أريحا تظهر حدودهما على الخريطتين رقم ١ ورقم ٢ الملحقتين بهذه الإتفاقية .

٢– يرى الجانبان أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة ، سيتم الحفاظ على تكاملهما خلال الفترة الإنتقالية .

الإنسحاب المخطط للقوات العسكرية الإسرائيلية

١– سوف تقوم اسرائيل بتنفيذ إنسحاب متسارع ومخطط للقوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، يبدأ فورا مع توقيع هذه الإتفاقية ، ويكتمل خلال ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ .

٢– وفقاً للترتيبات الواردة في الملحق ١ ، سوف يشمل الإنسحاب الإسرائيلي إخلاء جميع القواعد العسكرية والمنشآت الثابتة الأخرى التي سيتم تسليمها للشرطة الفلسطينية .

٣– من أجل القيام بمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي ، وعن الأمن

والنظام العام للمستوطنات الإسرائيلية والإسرائيلين ، المتزامنة مع الإنسحاب فإن إسرائيل ستقوم بإعادة نشر قواتها العسكرية المتبقية في مناطق المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة المنشآت العسكرية التي تظهر في الخريطة رقم ١ ، وفقاً لنصوص هذه الإتفاقية .

وبناء على نصوص هذه الإتفاقية فإن عملية إعادة النشر هذه سوف تشكل تطبيقا كاملا للمادة (١٣) من إعلان المبادئ فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا .

٤- لإغراض هذه الإتفاقية قد تشمل القوات العسكرية الإسرائيلية الشرطة الإسرائيلية وقوات الأمن الإسرائيلية الأخرى .

٥- يمكن للإسرائيلين ، بمن فيهم القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين أن يواصلوا إستخدام الطرق بحرية في قطاع غزة ومنطقة أريحا .

- الملحق ١ يشمل نصوصا تسمح للفلسطينين بإستخدام طرق معينة في مناطق المستوطنات الإسرائيلية .

٦- سوف يتم نشر قوة الشرطة الفلسطينية وسوف تتولى المسؤولية أزاء النظام والأمن الداخلي للفلسطينيين وفقاً لهذه الإتفاقية وملحقها رقم ١ .

السلطة القضائية

ملاحظة : هذه المادة تتولاها اللجنة القانونية .

نقل السلطات

١- سوف تنقل إسرائيل السلطات كما ترد في هذه الإتفاقية ، من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى سلطة فلسطينية ، تقام وفقا للمادة (...) (السلطة القضائية لهذه الإتفاقية ، فيما عدا السلطة التي ستواصل ممارستها كما يرد في هذه الإتفاقية) .

٢- فيما يتعلق بنقل وممارسة السلطة في المجالات المدنية ، فإنه سوف يتم نقل وممارسة الصلاحيات والمسؤوليات كما ورد في البروتوكول المتعلق بالشؤون المدنية والمرفق بإسم الملحق (٢) .

٣- سوف يكون للسلطة الفلسطينية الهيكل الوارد في الملحق (٢) ، المادة (١) وسوف يتكون من الأعضاء الواردة أسماؤهم فيها ، كما تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإعلام حكومة إسرائيل بأسماء اعضاء السلطة الفلسطينية وأية تغييرات لاحقة .

٤- يظهر في الملحق (٢) الترتيبات لنقل هادئ وسلمي للصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها .

٥- لدى إكمال الإنسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات كما ورد تفصيلها في الفقرتين (١) و (٢) أعلاه وفي الملحق (٢) فإنه سوف يتم حل الإدارة المدينة في قطاع غزة ومنطقة أريحا وسوف تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية .

إن انسحاب الحكومة العسكرية لن يمنعها من مواصلة ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات الواردة في هذه الإتفاقية .

٦- سوف يتم تشكيل لجنة مشتركة للتعاون وتنسيق الشؤون المدنية وسوف يتم تشكيل لجنتين فرعيتين إقليميتين مشتركتين لقطاع غزة ومنطقة أريحا على التوالي ، من أجل توفير التنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، كما ترد تفاصيلها في الملحق (٢) .

٧- ستكون مكاتب السلطة الفلسطينية وإسرائيل في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، بإنتظار تدشين المجلس الدي سيتم إنتخابه وفقا لإعلان المبادئ.

السلطات التشريعية للسلطة الفلسطينية

١- سوف يكون للسلطة الفلسطينية الصلاحية ، ضمن سلطتها القضائية ، لوضع التشربعات ، بما فيها القوانين الأساسية والقوانين والأنظمة والقرارات التشريعية الأخرى .

٢- سوف يتمشى التشريع الذي تضعه السلطة الفلسطينية مع نصوص هذه الإتفاقية ولن نميز في العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو التوجه السياسي أو الجسية أو المنبت الإحتماعي .

٣- إن التشربعات التي تتجاوز السلطه القضائية للسلطة الفلسطينية أو التي لا تتمشى مع نصوص هده الإتفاقية ستكون باطلة ولاغية .

٤- سوف يتم إيصال تشريعات السلطة الفلسطينية إلى لجنة فرعية

تشريعية تشكلها اللجنة المشتركة للتعاون وتنسيق الشؤون المدنية (اللجنة الفرعية للتشريع) لإستعراضها .

وخلال فترة ثلاثين يوما من إيصال التشريعات فإن إسرائيل قد تطلب من اللجنة الفرعية للتشريع أن تقرر فيما إذا كانت مثل هذه التشريعات تتجاوز السلطة القضائية للسلطة الفلسطينية أو فيما إذا كانت لا تتمشى مع نصوص هذه الإتفاقية .

٥- لدى نسليم الطلب الإسرائيلي ، سوف تقرر اللجنة الفرعية التشريعية ، كأمر مبدئي تنفيد التشريعات ، بإنتظار قرارها حول مزايا الموضوع .

٦- إذا لم تستطيع اللجنة الفرعية التشريعية أن تتوصل إلى قرار فيما يتعلق بتنفيذ التشريعات خلال ١٥ يوما ، فإن هذه القصية سوف تحال إلى لجنة مراجعة ، تتكون من قاضيين متقاعدين ، واحد من كل طرف .

ولهذا الغرض فإن الجانبين سوف يقدمان قائمة من ستة قضاة (أو قضاة متقاعدين) ، ثلاثة من كل جانب ، يوافق عليهم الجانبان .

ومن أجل السماح بسرعة الإجراءات أمام هذه اللحنة ، لجنة المراجعة ، سوف يقوم أكبر قاضيين أو (قاضيين متقاعدين) واحد من كل طرف ، بوضع قواعد مكتوبة غير رسمية للإجراءات لسير هذه العملية .

٧- إن التشريعات التي تحال إلى لجنة المراجعة لن يسري مفعولها إلا إدا قررت لجنة المراجعة أنها لاتتعلق بقضية أمنية تقع ضمن مسؤولية إسرائيل ، وأن الإنتهاك المزعوم لا يهدد مصالح إسرائيلية كبيرة أخرى تحميها هذه

الإتفاقية ، وأن تطبيق التشريعات لا يمكن أن يسبب أذى أو ضررا لا يمكن إصلاحه .

٨- سوف تحاول اللجنة الفرعية التشريعية التوصل إلى قرار حول مزايا الموضوع خلال ٣٠ يوما من تاريخ الطلب الإسرائيلي . وإذا لم تستطع هذه اللجنة الفرعية أن تتوصل إلى مثل هذا القرار خلال فترة الثلاثين يوماً هذه ، فسوف تتم إحالة الموضوع إلى لجنة الإرتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة .

٩- عندما لايتم تنفيذ التشريعات المتعلقة بالفقرتين ٥ و ٧ الواردتين سابقا ، فإنه سيتم الإبقاء على مثل هذا الوضع بإنتظار قرار لجنة الإرتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة حول مزايا الموضوع ، إلا إذا قررت غير ذلك.

١٠- سوف تظل القوانين والأوامر العسكرية السارية في قطاع غزة ومنطقة أريحا قبل توقيع هذه الإتفاقية ، نافذة المفعول ، إلا إذا تم تعديلها أو إلغاؤها وفق هذه الإتفاقية .

ترتيبات للأمن والنظام العام

١- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، فإن السلطة الفلسطينية ستقوم بتشكيل قوة شرطة قوية ، كما ورد في المادة (...) .

وسوف تواصل إسرائيل القيام بالمسؤولية إزاء حماية الحدود المصرية والخط الأردني ، والدفاع عن التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو ، بالإضافة إلى المسؤولية عن الأمن الكامل للإسرائيلين والمستوطنات الإسرائيلية بهدف حماية أمنهم الداخلي ونظامهم العام .

٢- الإتفاقيات الأمنية وآليات التنسيق المتفق عليها كما جاء في الملحق (١) .

٣- تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون ، لخدمة الأهداف الأمنية المتبادلة ، بالإضافة إلى قيام ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق والتعاون بالنسبة لمنطقة غزة ، منطقة خان يونس ومنطقة أريحا على التوالي ، حسبما ورد في الملحق رقم ١ .

٤- قد تتم مراجعة الترتيبات الأمنية التي تنص عليها هذه الإتفاقية والملحق (١) بناء على طلب أي من الفريقين وقد يتم تعديلها بإتفاق الفريقين. إن الترتيبات المراجعة واردة في الملحق (١) .

الدائرة الفلسطينية لقوة الشرطة

١- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، سوف تقوم السلطة الفلسطينية بتشكيل قوة شرطية قوية – الدائرة الفلسطينية لقوة الشرطة (الشرطة الفلسطينية) .

يرد في الملحق (١) ، المادة ... واجبات ومهام وهيكل ونشر وتركيبة الشرطة الفلسطينية بالإضافة إلى نصوص تتعلق بالمعدات والعمليات .

يرد في الملحق (١) المادة ... قواعد التصرف التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطبنية .

٢- فيما عدا الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية المشار إليها في المادة ... لن يتم تشكيل أي قوات

مسلحة أخرى أو إدارتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا .

٤- بالرغم من الفقرة (٣) الواردة سابقاً :

أ- قد تحصل السلطة الفلسطينية على تصاريح تسمح بإستخدام المتفجرات والبارود للإستعمال المدني وسوف تشرف على مثل هذا الإستعمال .

سيكون مثل هذا الترخيص والإشراف خاضعين لموافقة اللجنة الأمنية المشتركة التي ستوافق على شروط معيارية ترد في مثل هذه التراخيص ، ، وعلى وسائل التفتيش والإشعار .

ب - قد يقوم كل طرف بمنح التصاريح التي تسمح بإمتلاك وحمل المسدسات لأغراض الدفاع عن النفس .

ترد الترتيبات بهذا الخصوص في الملحق (١) الفقرة ...

المعابر

يرد في الملحق (١) المادة ... ترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالمعابر بين غزة ومصر وبين أريحا والأردن ، بالإضافة إلى أية معابر دولية أخرى يتفق عليها .

العبور الآمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

يرد في الملحق (١) المادة ... ترتيبات للمرور الآمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١- سوف تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تقوية التفاهم المتبادل ، والتسامح ، ووفقاً لذلك فإنهما ستحجمان عن التحريض ، بما فيها الدعاية المعادية ، الواحدة ضد الأخرى ، ودون الخروج عن مبدأ حرية التعبير، سوف تتخذان الإجراءات القانونية لمنع مثل هذا التحريض من قبل أي منظمة أو جماعة أو فرد ضمن صلاحياتها القضائية .

٢- ودون الخروج عن النصوص السابقة لهذه الإتفاقية ، فإن إسرائيل والسلطة الفلسطينية سوف تتعاونان في محاربة النشاط الإجرامي الذي يؤثر على الجانبين ، بما فيه الجرائم المرتبطة بنقل العقاقير غير المشروعة ، والمواد ذات العلاقة بالأمراض النفسية ، والتهريب والإعتداءات على الممتلكات ، بما فيها الإعتداءات على المركبات مثل سرقة المركبات وقطع المركبات .

العلاقات الإقتصادية

إن العلاقات الإقتصادية بين الجانبين واردة في البروتوكول حول العلاقات الإقتصادية ، والذي وقع في باريس في ٢٩ نيسان ١٩٩٤ ، وملحقاتها المرفقة مثل الملحق (٤) ، وسوف تحكمها النصوص ذات العلاقة لهذه الإتفاقية وملحقاتها .

حقوق الإنسان وحكم القانون

سوف تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهم

حسب هذه الإتفاقية ، وفق المعيير والمبادئ المقبولة دوليا حول حقوق الإنسان وحكم القانون .

لجنة الإرتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة

١- إن لجنة الإرتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشكلة وفقاً للمادة (١٠) من إعلان المبادئ سوف تضمن التطبيق السلس لهذه الإتفاقية وسوف تتناول القضايا التي تستدعي التنسيق والقضايا الأخرى ذات الإهتمام المشترك ، والنزاعات .

٢- سوف تتشكل اللجنة المشتركة من عدد متساوٍ من الأعضاء من كل فريق . وقد تضيف فنيين وخبراء آخرين عند الضرورة .

٣- سوف تتبنى اللجنة المشتركة قواعد إجراءاتها ، بما في ذلك عدد إجتماعاتها ومكانها أو اماكنها .

٤- تتوصل اللجنة المشتركة إلى قراراتها بالإتفاق .

الإرتباط والتعاون مع الأردن ومصر

١- وفقا للمادة (١٢) من إعلان المبادئ سوف يدعو الفريقان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة ترتيبات إرتباط وتعاون إخرى بين ممثلي حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جانب ، وبين حكومتي الأردن ومصر من جانب آخر لتعزيز التعاون بينها ، وسوف تشمل هذه الترتيبات تشكل لجنة دائمة .

٢- سوف تقرر اللجنة الدائمة بالإتفاق ، حول شكليات قبول الأشخاص الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى التدابير الضرورية لمنع الفوضى .

٣- سوف تعالج اللجنة الدائمة أموراً أخرى دات إهتمام مشترك .

تسوية الخلافات والنزاعات

١- سوف تتم إحالة أي خلاف يتعلق بتطبيق هذه الإتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون ذات العلاقة . وسوف تنطبق نصوص المادة (١٥) من إعلان المبادئ على أي خلاف كهذا ، لاتتم تسوية من خلال آلية التنسيق والإرتباط المناسبة ، وتخص :

(١) – نواعات تنجم عن تطبيق أو تفسير هذه الإتفاقية أو أي إتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الإنتقالية من خلال لجنة الإرتباط المشتركة .

(٢) – نزاعات لا يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات يمكن تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق عليها من قبل الأطراف .

(٣) – قد تتفق الأطراف على اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات تتعلق بالفترة الإنتقالة والتي يمكن حلها من خلال التوفيق ، وبناءً على موافقة الطرفين فإنهما يقومان بتشكيل لجنة تحكيم .

٢- حين بتعلق الخلاف بنزاع بين الصلاحيات الأمنية الإسرائيلية والمسؤوليات المتعلقة بالمادة ...(ترتيبات للنظام العام والأمن) ... الفقرتين (١) و(٢) والملحق (١) لهذه الإتفاقبة أو أي سلطة مسؤولية إخرى ، فإن

صلاحيات إسرائيل الأمنية ومسؤولياتها سوف تحتل الأولوية ، بإنتظار تسوية الخلاف ، وقد تتخذ إسرائيل خطوات لإعادة الوضع القائم قبل التصرف أو الحذف الذي سبب الخلاف .

٣- في حالة حجدوث أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية ، فإن الوضع الذي كان قائما قبل التصرفات أو عمليات الحذف التي سببت الخلاف ، سوف يستمر بإنتظار تسوية الخلاف .

وفي حالة عدم وضوح الوضع القائم قبل هذه الأعمال أو عمليات الحذف أو عدم إمكانية تبيانه ، فإن اللجنة المشتركة للتعاون وتنسيق الشؤون المدنية المشار اليها في الملحق (٢) المادة (٣) ، سوف تقرر أي وضع سيسود ، بإنتظار تسوية الخلاف .

٤- سوف يستمر تطبيق الفقرتين (٢) و (٣) لدى تطبيق نصوص المادة (١٥) من إعلان المبادئ إلا إذا تم الإتفاق من قبل الطرفين على شيء آخر.

منع الأعمال العدائية

سوف يتخذ الطرفان كل التدابير الضرورية لمنع أعمال الإرهاب والجريمة والأعمال العدائية الموجهة من أي طرف للطرف الآخر ، ضد الأفراد الذين يقعون تحت السلطة القضائية للطرف الآخر ، وضد ممتلكاته ، وسوف يتخذ الطرفان التدابير القانونية ضد المخالفين .

وفيما يتعلق بهذا الأمر فإن الجانب الفلسطيني سوف يتحذ كل التدابير الضرورية لمنع مثل هذه الأعمال العدائية الموجهة ضد مناطق المستوطنات الإسرائيلية والبنية التحتية التي تخدمها ومنطقة المنشآت العسكرية .

الاسرائليون المفقودين

١- سوف تقوم إسرائيل والسلطة الفلسطينية بتطبيق تدابير بناء الثقة ، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين والسجناء الذين تحتجزهم إسرائيل ، وحماية الأشخاص الذين تحتجزهم إسرائيل ، وحماية الأشخاص الذين تعاونوا أو يعتقد أنهم تعاونوا أو تواطأوا مع إسرائيل ، كما يرد في البروتوكول المرفق كملحق (٨) .

التواجد الدولي المؤقت

١- يوافق الطرفان على تواجد أجنبي أو دولياً مؤقت في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية ، بمن فيهم مراقبين ومحاضرين دوليين وعناصر إخرى .

٢- سوف يتكون التواجد الدولي من أشخاص مؤهلين من الدول المتبرعة .

٣- سوف يتم إقامة صندوق خاص من الأقطار المتبرعة لتوفير التمويل لهذا التواجد الدولي وضمان بقائه .

٤- يمكن تحديد التواجد الدولي لسنة واحدة بعد إنتشاره ، بالإتفاق .

٥- سوف يتم إقامة آلية ثلاثية الأطراف للتعاون والتنسيق .

٦ – سوف تتفاوض إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص سينفذ هذه المادة .

الحقوق والمسؤوليات والإلتزامات

١– أ – إن نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها للسلطة الفلسطينية كما ترد في الملحق (٢) يشمل جميع الحقوق والمسؤوليات والإلتزامات للحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية فيما يتعلق بالأعمال وعمليات الحذف التي حدثت قبل النقل . وسوف تتوقف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بهذه الأعمال أو عمليات الحذف ، وسوف تتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن هذه الأمور وعن قيامها بمهامها .

ب – سوف يحال أي مطلب مالي ضد إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية.

ج – حين تقدم الإجراءات القانونية المتعلقة بهذه الطلب ، فإن إسرائيل سوف تقوم بإشعار السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع إزاء المطلب .

د – في حالة صدور أي حكم ضد إسرائيل من قبل أي محكمة فيما يتعلق بمثل هذا المطلب ، فإن السلطة الفلسطينية ستدفع لإسرائيل كامل المبلغ الذي يصدره الحكم .

هـ – دون إخلال بما سبق ذكره ، وحين تجد المحكمة التي تنظر في مثل

هذا المطلب أن المسؤولية تقع على عاتق موظف أو وكيل تصرف خارج نطاق الصلاحيات الموكولة له ، فإن السلطة الفلسطينية لن تتحمل المسؤولية المالية .

٢- إن نقل السلطات بحد ذاته لن يؤثر على حقوق ومسؤوليات والتزامات أي شخص أو كيان قانوني قائم في تاريخ توقيع هذه الإتفاقية .

الفقرات النهائية

١- يسري مفعول هذه الإتفاقية في يوم توقيعها .

٢- سوف تظل الترتيبات التي تضعها هذه الإتفاقية سارية المفعول إلى أن تبطلها الإتفاقية المؤقتة المشار إليها في إعلان المبادئ أو أي إتفاق آخر بين الفريقين .

٣- إن فترة السنوات الخمسة الإنتقالية المشار إليها في إعلان المبادئ سوف تبدأ في ...

٤- كجزء من مسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي وفقا لهذه الإتفاقية ، وفي حالة وقوع أعمال عدائية عامة أو وجود تهديد وشيك بوقوع مثل هذه الأعمال ، ، أو حين تكون السلطة الإسرائيلية غير قادرة على منع هجمات ضد المستوطنات الإسرائيلية أو الإسرائيلين بحيث يصبح أمنهم مهدداً، فإن إسرائيل قد تتخذ كل التدابير الضرورية للرد على مثل هذه الأحداث ، مثل إرسال قوات عسكرية إضافية إلى حيث يتطلب الأمر ، إلى حين بطلان الأعمال العدائية أو إزالة التهديد .

٥- يوافق الطرفان ، على أنه طالما ظلت هذه الإتفاقية سارية المفعول ،

أنه سيظل السياج الأمني الذي الذي تقيمه إسرائيل حول قطاع غزة في مكانه، وأن الخط الذي يرسمه السياج ، كما يظهر على الخريطة رقم (١) الجهة ذات السلطة إزاء هذه الإتفاقية .

٦- لن يؤدي أي من هذه الإتفاقية إلى الإضرار أو إفراغ نتيجة المفاوضات على الإتفاقية المؤقتة أو الوضع الدائم والتي سيتم إجراؤها ، والمتفقة مع إعلان المبادئ .

ولن يقوم أي طرف بعد هذه الإتفاقية بشحب أو الإضرار بأي من الحقوق أو المطالب أو المواقف القائمة .

٧- سوف يظل قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً مكملًا للضفة الغربية وقطاع غزة . ولن يتغير وضعهما فترة هذه الإتفاقية . ولن يعتبر أي شيء في هذه الإتفاقية يغير هذا الوضع .

٨- إن مقدمة هذه الإتفاقية وجميع ملحقاتها والخرائط المرفقة بها سوف تشكل كلاً لا يتجزأ .

وضعت في القاهرة في الرابع من ايار ١٩٩٤ .

عن حكومة إسرائيل عن منظمة التحرير الفلسطينية

ملحق (و)

البيان المشترك للجنة الإقتصادية
الأردنية الإسرائيلية الأمريكية

عقد الإجتماع الرابع للجنة الإقتصادية الثلاثية الأردنية الإسرائيلية الأمريكية في واشنطن يومي ٦ و٧ حزيران ١٩٩٤ وقد عقدت اللجنة إجتماعات موسعة لمجموعتين فرعيتين للتجارة والبنوك والمالية ومشروعات التعاون ومن ضمن نتائج هذه الإجتماعات .

فيما يتعلق بالتحارة والمصارف والماليه :

اتفق الأردن وإسرائيل على البدء في العمل على أساس مشروع تمهيدي لإستكشاف وتحديد العلاقات التجارية والإقتصادية المستقبلية بين البلدين .

وناقش الطرفان بالتفصيل في ما بينهما ومع الجانب الأمريكي إتفاقاتهما الإقتصادية مع الفلسطينيين .

وسيواصل كلا الطرفين مشاوراتهما بشأن الموضوعات المصرفية .

واقترح الأردن وإسرائيل دعوة الفلسطينين إلى جلسة ثلاثية جديدة لمناقشة إتفاق مشترك بشأن موضوعات تجارية ومصرفية ومالية تهم الأطراف الثلاثة وقد يتم دعوة الولايات المتحدة للمشاركة في بعض نقاط هذه المناقشات .

فيما يتعلق بمشروعات التعاون يوافق الطرفان على تناول عدد من

الموضوعات في آن واحد .

وناقش الطرفان مشروعات الأردن وإسرائيل للتنمية في وادي نهر الأردن وستساعد الولايات المتحدة الطرفين بإدماج هذه المشروعات في خطة شاملة يمكن أن تكون أساساً لإجتماع ثلاثي لمجموعة فرعية في المنطقة لمناقشة هذه المسألة في تموز ١٩٩٤ .

وإتفق الطرفان على عقد إجتماع ثلاثي لمجموعة فرعية من الخبراء لمناقشة مسألة السياحة في المنطقة في تموز ١٩٩٤ وتضم ممثلين للقطاع الخاص ويتم التركيز بصورة خاصة على تنشيط السياحة في منطقة البحر الميت ومنطقة إيلات والعقبة .

وسيعين كل من الطرفين مسؤولاً عن التنسيق الثلاثي فيما يتعلق بمجمع ثقافي على جانبي الحدود في وادي نهر الأردن وإقترحت الولايات المتحدة في هذا السبيل زيارة ثلاثية ميدانية لمجمع أمريكي يمكن أن يتخذ نموذجاً ملائماً للتنمية في المنطقة ودلك الشهر المقبل .

ووافق الطرفان على مبدأ جدوى بناء طريق يربط بين مصر والأردن وإسرائيل على مقربة من العقبة وإيلات وفي سبيل مواصلة المناقشات سيقوم الطرفان بمسح ميداني تمهيدي للمنطقة في تموز ١٩٩٤ وفي الوقت نفسه سيبدأ الأردن وإسرائيل مفاوضاتهما بشأن الحدود المشتركة على أساس جدول الأعمال المشترك الذي صدر في ١٤ أيلول ١٩٩٣ .

ووافقت الأطراف الثلاثة على عقد إجتماع للخبراء في المنطقة لمناقشة التعاون في مجال الطيران المدني وذلك في تموز ١٩٩٤ .

وعلاوة على ذلك توصل الأردن وإسرائيل عقب مشاورات جرت خلال الإجتماع الثلاثي إلى نقاط تفاهم في سياق مفاوضاتهما الثنائية التي من شأنها أن تسفر عن إبرام معاهدة سلام حسبما ينص على ذلك جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي وهي :

أ – توصل الطرفان إلى جداول عمل فرعية مشتركة في مجالات المياه والطاقة والبيئة والأمن والحدود والأراضي .

ب – تم التوصل إلى إتفاق على تشكيل لجنة بشأن الحدود والأمن والمياه والبيئة وما يتفرع عنها من مسائل ولجان فرعية لكل من هذه المجالات لمناقشة جداول الأعمال الفرعية وما يتم الإتفاق عليه من موضوعات أخرى .

ج – ويتم بعد ذلك التفاوض بشأن سائر عناصر جدول الأعمال الأساسي المشترك .

د – وفي الوقت نفسه تستمر المفاوضات بشأن المسائل الإقتصادية للإعداد لتعاون ثنائي في المستقبل .

هـ – وسيتم تضمين نتائج المفاوضات في مسودات مستندات ستدرج في معاهدة سلام.

و – تجري المفاوضات بشأن المسائل المذكورة أعلاه في المنطقة إعتباراً من تموز ١٩٩٤.

ملحق (ح)

جدول الأعمال المشترك في مجال الأمن

في مسعيهما لتحقيق سلام عادل وشامل وإستناداً إلى مبدأ إحترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة حدد الأردن وإسرائيل في مفاوضاتهما الرامية إلى إبرام معاهدة سلام وفق بند رقم ج من جدول الأعمال المشترك مواضيع المفاوضات وأوردها ضمن قسم الأمن المستند إلى بند (ب٢) من جدول الأعمال المشترك :-

١. البند الذي يتحدث عن إمتناع أي من الجانبين عن القيام بأية أنشطة قد تؤثر سلبا على أمن الطرف الاخر أو الحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات يشير إلى الفترة على إمتداد المفاوضات التي ترمي إلى إبرام معاهدة سلام إضافية إلى العلاقات الثنائية في ظل المعاهدة التي تم الإتفاق على أن تحوي المفاوضات حزمة شاملة من القضايا الأمنية كما تطور مبادئ وأساليب التعامل مع تلك القضايا .

٢. الترتيبات الأمنية المتفق عليها من كلا الطرفين .

أ – مناقشة ترتيبات أمنية يمكن تطبيقها بين البلدين بما في ذلك على طول الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل وذلك على أساس بند ب ٥ من جدول الأعمال المشترك .

ب – سيتم الإتفاق على تحديد آليات التطبيق في إطار جدول زمني محدد .

٣. التهديدات الأمنية الناجمة عن كافة أنواع الإرهاب .

إستنادا إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومن أجل الحفاظ على إستقرار العلاقات السلمية والترتيبات الأمنية على إمتداد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل فقد إتخذت الخطوات التالية :

أ- تحديد كافة التهديدات الإرهابية عبر الحدود - التسلل - والتخريب .

ب- مناقشة مبادئ وأساليب معالجة هكذا تهديدات .

٤. إجراءات بناء الثقة أمنياً إستناداً إلى إحترام والتقيد بالحدود الدولية المتفق عليها بين الأردن وإسرائيل كما حددت في بند ب ٥ تم الإتفاق على البنود التالية :

أ- دراسة الأمور العسكرية وإجراءات بناء ثقة أخرى من شأنها تعزيز الترتيبات الأمنية المتفق عليها وتطوير العلاقات السلمية .

ب - دراسة متعددة الأطراف حول قضايا الحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة والأمن في مجالات تبادل معلومات عسكرية وأنشطة لها تطبيقات ثنائية .

ج- دراسة وضع آليات تطبيق محتملة ضمن جدول زمني .

٥. الإتفاق على إجراءات مرضية لكلا الجانبين سيشكل جزءا من معاهدة سلام .

٦. مراقبة التسلح والأمن الإقليمي .

إضافة إلى الإتفاقات التي أبرمت حول الترتيبات الأمنية وإجراءات بناء الثقة في المناطق الواقعة حول الحدود الدولية المشتركة بين الأردن وإسرائيل فإن

الطرفين سيطوران آليات عمل للتنسيق حول قضايا تتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمي بالتوافق مع الإتفاقات المشابهة في إطار مجموعة العمل المتعددة الأطراف حول الحد من التسلح والأمن الإقليمي .

ملحق (ط)

جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال المياه والطاقة والبيئة

في إطار سعيهما إلى تحقيق أهداف المسار الإسرائيلي – الأردني في المفاوضات حددت إسرائيل والأردن مواضيع محادثاتهما الثنائية وإدراجها في الجزء (ب) من جدول أعمالها المشترك وينص البند (ب٧٩ على مراحل مناقشة بنود جدول الأعمال المشترك والإتفاق عليها وتطبيقها بما في ذلك الآليات الملائمة لإجراء مفاوضات حول مسائل محددة وسيتعاون الطرفان بهدف التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف .

وسيسمح التوصل إلى حل مسائل النزاع بالحد من الآثار السلبية والإضرار الناجمة عنه ، إن بنود جدول الأعمال الفرعي المذكورة لاحقا ترمي إلى إجراء مفاوضات مفصلة حول مختلف المسائل المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة وبغور الأردن وتنص على تدابير عملية لتحقيق أهداف البنود (ب.٣) و(ب٦. ١) و(ب . ٧) من جدول الأعمال المشترك .

١ . أحواض المياه السطحية .

أ- إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى إعتراف متبادل بالحصة المشروعة لكل من الطرفين في مياه نهري الأردن واليرموك بنوعية يرضي بها الطرفان .

ضمان التدفق من دون إنقطاع للحصة المشروعة والمعترف بها من قبل الأردن وإسرائيل في مياه نهري الأردن واليرموك وبالنوعية المتفق عليها عبر إستخدام أنظمة جر مياه متفق عليها أيضا .

ب – تحسين نوعية مياه نهر الأردن في المنطقة التي تقع أسفل بحيرة طبريا وجعلها قابلة للإستعمال .

ج – المحافظة على نوعية المياه .

٢ . المياه الجوفية المشتركة .

أ – الطبقة الجوفية من المياه العذبة القابلة للتجدد – المنطقة الجنوبية الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر .

ب – الطبقة المائية الأحفورية – المنطقة الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر .

ح – المحافظة على نوعية الطبقتين .

٣. التخفيف من النقص في المياه .

أ – تنمية الموارد المائية .

ب – النقص في المياه البلدية .

ج – النقص في مياه الري .

٤ . إمكانات التعاون المشترك في المستقبل في إطار إقليمي محتمل.

أ – مبادئ عامة .

١. حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والتنوع البيئي .

٢. مراقبة نوعية الهواء بما في ذلك المستويات والمقاييس العامة وكل أنواع الإشعاعات والبخار والغازات الخطرة الناجمة عن الإنسان .

٣. البيئة البحرية وإدارة الموارد الساحلية .

٤. إدارة النفايات بما في ذلك النفايات الخطرة .

٥. مراقبة الطاعون .

٦. مراقبة الأضرار البيئية والحد منها .

٧. التصحر .

٨. التوعية العامة والتربية في مجال البيئة .

٩. آليات إدارة البيئة .

١٠. الكوارث الطبيعية .

١١. تنمية المصادر المحلية للطاقة .

١٢. تحويل الطاقة التقليدية وغير التقليدية ، حاجات المياه والإعتبارات البيئية .

١٣. إقامة شبكات الكهرباء وأنابيب النفط .

١٤. مواثيق إقليمية .

ب – غور الأردن .

١. قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت .

٢. الصناعات الكيمائية للبحر الميت .

٣- إدارة أحواض المياه .

٤. تنمية الموارد الحرارية الجوفية .

٥. إستثمار الموارد المنجمية والمعدنية .

٦. مناطق معالجة الصادرات الصناعية .

٧. بنى تحتية وتجهيزات النقل .

٨. تنمية وعمليات الزراعة .

٩. الآثار والسياحة .

١٠. الأنشطة المشتركة في مجالات المياه والبيئة والطاقة .

عن الأردن	عن إسرائيل
فايز الطراونه	إيلياكيم روبنشتاين

ملحق (ي)

جدول الأعمال الفرعي المشترك
في مجال الحدود والأراضي

في إطار سعيهما لتحقيق سلام عادل دائم وشامل وإستناداً إلى مبدأ إحترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة حدد الأردن وإسرائيل في مفاوضاتهما الرامية إلى إبرام معاهدة سلام وفق البند رقم ج من جدول الأعمال المشترك مواضيع مفاوضاتهما حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض إستناداً إلى البند ب ٥ من جدول الأعمال المشترك على الشكل الآتي .

سيقوم الطرفان بتسوية المسائل المتعلقة بالأرض وترسيم ووضع علامات الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل إستناداً إلى ترسيم الحدود على عهد الإنتداب وذلك دون الإساءة إلى وضع أي من المناطق التي وقعت تحت الإحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، سيحترم الجانبان الحدود الدولية الواردة أعلاه ويلتزمان بها وسيحافظان على التعايش السلمي على إمتدادها عبر خلق واقع يخدم مصالح شعبي البلدين .

تم الإتفاق على خطوات العمل المذكورة لاحقا وستعتمد في المفاوضات التي ستعقد في المنطقة .

أ- الإتفاق على تشكيل آلية عمل مشتركة – لجنة فرعية حول الحدود منبثقة عن لجنة الأمن والحدود والمياه والبيئة والقضايا الأخرى ذات الصلة – تكون أهدافها المساعدة على التوصل إلى تسوية حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض .

ب – ستقوم اللجنة الفرعية أولاً بصيانة أساليب تحضير خرائط مشتركة للمنطقة وترسيم الحدود ومسائل إضافية أخرى بما في ذلك القيام بمسح مشترك لهذه الغرض بحسب ما تتطلب الحاجة .

وسيتم صياغة الخرائط المشتركة بالإنكليزية وستظهر فيها الملامح الجغرافية للمناطق الواقعة على إمتداد الحدود المشتركة بين البلدين .

ت – ستقوم اللجنة الفرعية بتقديم النصح إلى كل من الطرفين حول طرق التوصل إلى إتفاق في ما يتعلق بالعملية التي نص عليها البند ب ٥ من جدول الأعمال المشترك .

ث – في حال التوصل إلى إتفاق ستكون اللجنة الفرعية مسؤولة عن تحضير وتنفيذ خطوات العمل الهادفة إلى ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل ووضع العلامات .

ج – ستعمل آلية العمل المقترحة بالتنسيق التام مع لجنة الأمن الفرعية مما سيسهل المناقشات الموازية الأكثر تفصيلاً حول كافة المواضيع المتعلقة بترتيبات الأمن الثنائي في المناطق المتاخمة للحدود الدولية التي تم ترسيمها إستناداً إلى البند ب ٥ من جدول الأعمال المشترك .

ح – ستنتهي المفاوضات حول إيجاد حلول مرضية للطرفين بشأن قضايا الحدود بإبرام معاهدة سلام بموجب ما نص عليه البند ج من جدول الأعمال المشترك .

ملحق (ك)

نص إعلان (واشنطن) الأردني الأمريكي الإسرائيلي

وفيما يلي نص الإعلان :

أ– بعد عدة أجيال من العداء والدم والدموع وفي أعقاب ما خلفته سنوات الألم والحروب فقد عقد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين العزم على وضع حد لإراقة الدماء والأحزان فبهذه الروح عقد إجتماع اليوم في واشنطن بين جلالة الملك الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الوزراء وزير الدفاع الإسرائيلي السيد إسحاق رابين بناء على دعوة الرئيس

بيل كلينتـون رئيس الولايات المتحـدة الأمريكيـة ، وتشـكل مبـادرة الرئيس كلينتون هذه منعطفـاً تاريخياً في محـاولات الولايـات المتحـدة الدؤوبـة لتعزيـز السلام والإستقرار في الشرق الأوسط ولقـد كـان لمشـاركة الرئيـس كلينتـون الشخصية الفضل في الإتفاق على مضمون هذا الإعلان التـاريخي ومـا التوقيـع عليه إلا شاهد على رؤياه البعيده وتفانيه من أجل قضية السلام .

ب – لقد أكد جلالة الملك الحسين ورئيس الـوزراء رابـين مـن جديـد أثناء إجتماعهمـا علـى المبـادئ الخمـس الـتي تحكـم فهمهمـا المشـترك لجـدول الأعمال المتفق عليه والذي يهـدف إلى التوصـل إلى إقامـة سـلام عـادل ودائـم وشامل بين الدول العربية والفلسطينين وإسرائيل :-

١- تسعى إسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائـم وشـامل بـين إسرائيل وجيرانها مثلما تسعيان إلى التوصل إلى معاهدة السلام بين البلدين .

٢- سيواصل البلدان بشـكل حثيـث مفاوضاتهمـا للوصـول إلى حالـة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الـدولي ٢٤٢ و٣٣٨ في سـائر جوانبهمـا مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة .

٣- تحترم إسرائيل الدور الحـالي الخـاص للمملكـة الأردنيـة الهاشميـة في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراهـا فـإن إسـرائيل سـتولي أولويـة عاليـة لـدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات وبالإضافة لذلك فقد إتفق الطرفان على العمل معـا لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث .

٤- يعـترف البلـدان بحقهمـا وإلتزامهمـا بسـلام مـع بعضهمـا البعـض وكذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعـترف بهـا كمـا يؤكـدان على

إحترامهما وإعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها وإستقلالها السياسي .

٥- يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً لتحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات وإستخدام القوة بينهما .

ج – إن الصراع الطويل بين الدولتين يقترب من نهايته وعليه فإن حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل قد طويت صفحتها .

د – وبناء على هذا الإعلان وعملا بجدول الأعمال المشترك المتفق عليه فإن كلا البلدين سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلبياً على أمن الطرف الآخر أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات .. وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر بإستخدام القوة أو السلاح أو أي وسيلة أخرى ضده ... وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة لأي عمل إرهابي مهما كان نوعه .

هـ – لقد أحاط جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين علما بالتقدم الذي تحقق بالمفاوضات الثنائية على المسار الأردني الإسرائيلي فيما يصل بالخطوات التي إتفق عليها لتنفيذ جداول الأعمال الفرعية المتعلقة بالحدود وقضايا الأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادي الأردن .

وإذ يدركان بنود جدول الأعمال المشترك المتفق عليه (الحدود ومسألة الأراضي) فقد أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للحدود قد توصلت إلى إتفاق في تموز ١٩٩٤م محققة بذلك جزءاً من الدور المنوط بها في جدول الأعمال الفرعي كما أحاط علما بأن اللجنة الفرعية للمياه والبيئة والطاقة .. إنسجاماً تستهدفه مفاوضاتهما .. قد وافقت على الإعتراف المتبادل بالحصص الحقة

لكل من الطرفين في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك .. كما وإتفقا على أن يحترم ويمتثل الطرفان بشكل كامل لما تتمخض عنه المفاوضات من حقوق في التخصيصات وفقاً للمباديء المقبولة والمتفق عليها وبالنوعية التي توافق عليها الطرفان كما عبر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين عن إرتياحهما العميق وإعتزازهما بعمل اللجنة الثلاثية في إجتماعهما الذي عقد في الأردن يوم الأربعاء ٢٠ تموز ١٩٩٤ والذي إستضافه رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي بحضور وزير الخارجية وارن كرستوفر ووزير الخارجية شمعون بيريز . وعبرا كذلك عن سعادتهما لمشاركة الولايات المتحدة وإلتزامها في هذا المسعى. ويعتقد جلالة الملك الحسين بأنه لابد من إتخاذ خطوات من أجل تجاوز الحواجز النفسية والإنعتاق من تركة الحرب .

إن الأردن وإسرائيل وهما يسعيان بتفاؤل نحو تعميم مكاسب السلام على الجميع في المنطقة لعازمان على النهوض بمسؤولياتهما تجاه البعد الإنساني في مجال صنع السلام ويدركان بأن الإختلالات والتفاوتات الإقتصادية هي السبب الرئيسي للتطرف الناجم عن الفقر والبطالة وإنحطاط كرامة الإنسان وبهذه الروح فقد أقر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة .

(١) – الربط الهاتفي المباشر بين الأردن وإسرائيل .

(٢) – ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن وإسرائيل كجزء من تصور إقليمي .

(٣) – فتح نقطتي عبور جديدتين بين إسرائيل والأردن واحدة في الطرف الجنوبي العقبة إيلات والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها .

(٤) – ستعطي من حيث المبدأ حرية المرور بين الأردن وإسرائيل بالسواح من رعايا الدول الثلاثة .

(٥) – تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي دولي بين البلدين .

(٦) – ستتعاون قوات الأمن العام في الأردن وإسرائيل على مكافحة الجريمة مركزين على التهريب وبخاصة تهريب المخدرات وستدعى الولايات المتحدة الأمريكية للإشتراك في هذه الجهود .

(٧) – تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الإقتصادية تمهيدا للتعاون الثنائي المستقبلي بما في ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الإقتصادية .

يجري تنفيذ كل هذه الخطوات في إطار خطط التنمية المتعلقة بالبنية التحتية على صعيد المنطقة ككل وبالترابط مع المفاوضات الثنائية بين الأردن وإسرائيل في مواضيع الحدود والأمن والمياه والقضايا ذات الصلة دون المس بالنتيجة النهائية للمفاوضات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي المشترك المتفق عليه .

ح – إتفق جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين على عقد إجتماعات دورية أو عندما تعدو الحاجة للنظر في التقدم الذي تحرزه المفاوضات وقد أعربا عن عزمهما على رعاية وتوجيه عملية السلام بكل جوانبها .

ط – وفي الختام فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين يرغبان بالتعبير عن جريل شكرهما وتقديرهما للرئيس بيل كلينتون وإدارته على جهودهم الدؤوبة في دفع قضية السلام والعدالة والرخاء لجميع شعوب المنطقة ويرغبان بتوجيه الشكر للرئيس شخصياً على ترحيبه الحار بهما وعلى حسن

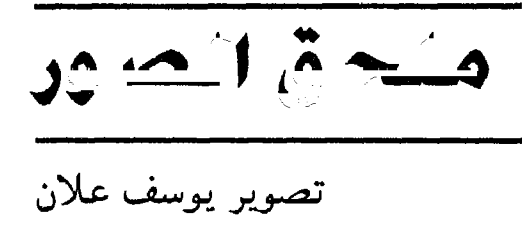
ضيافته وإعترافاً بتقديرهما فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الـوزراء رابـين قـد طلبا من الرئيس كلينتون توقيع هذه الوثيقة كشاهد وكمضيف لإجتماعهما.

جلالة الملك الحسين　　　　رئيس الوزراء رابين

الرئيس وليام ج . كلينتون






تصوير يوسف علان





الوفد المشترك (اردني – فلسطيني)

في مؤتمر مدريد

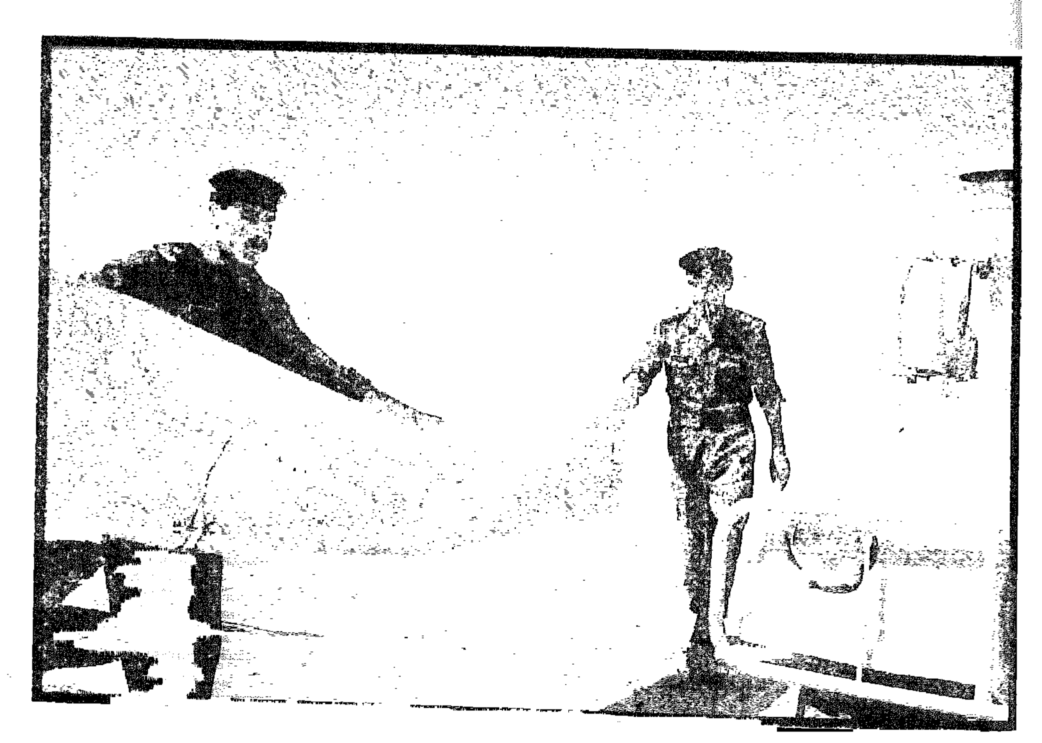


الحضور في مؤتمر مدريد



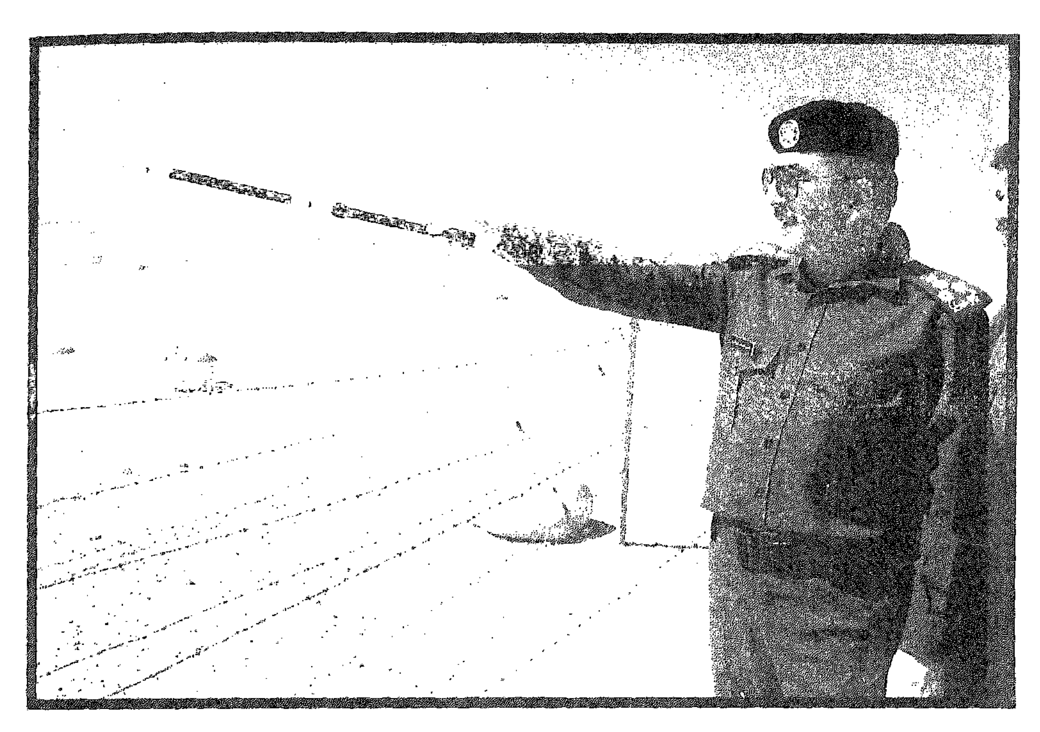
كلمة رئيس الوفد الأردني

في مؤتمر مدريد



خرائط الأراضي المحتلة





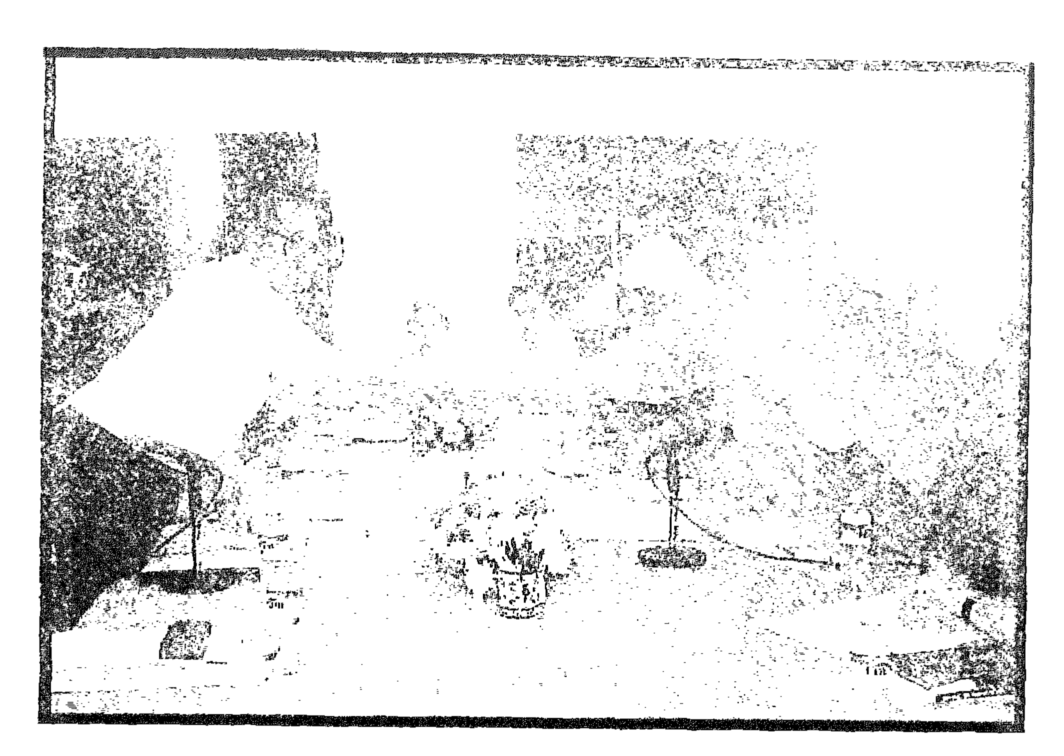
الأراضي الأردنية المحتلة في وادي عربة



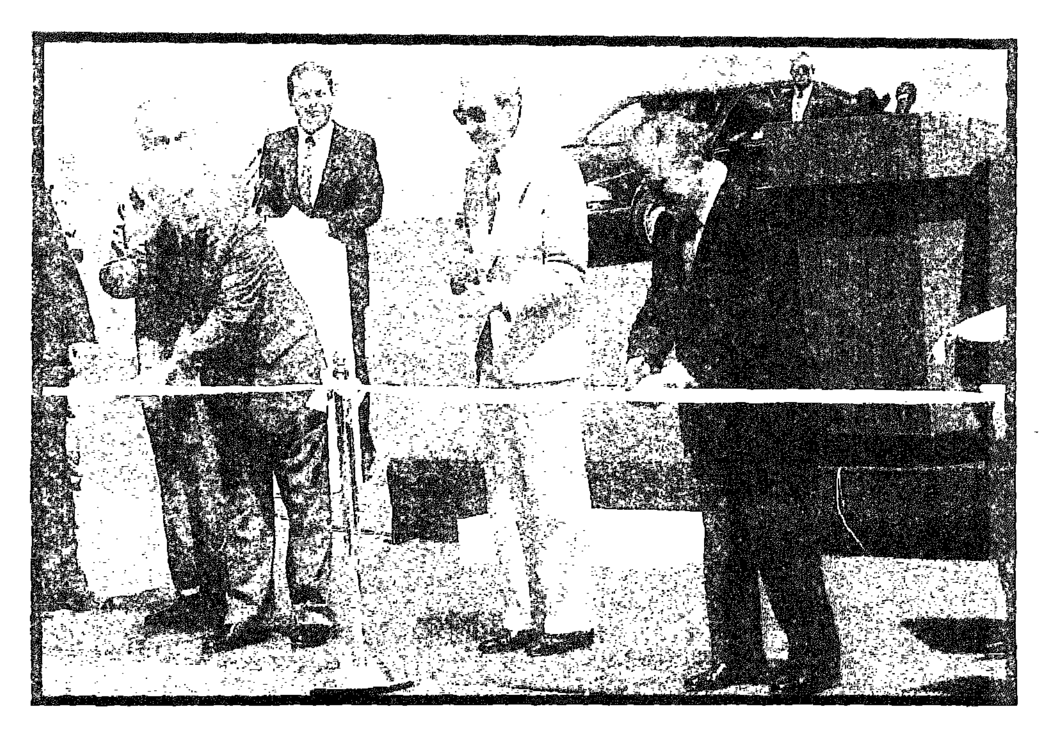
الأراضي الأردنية المحتلة (منظر جوي)



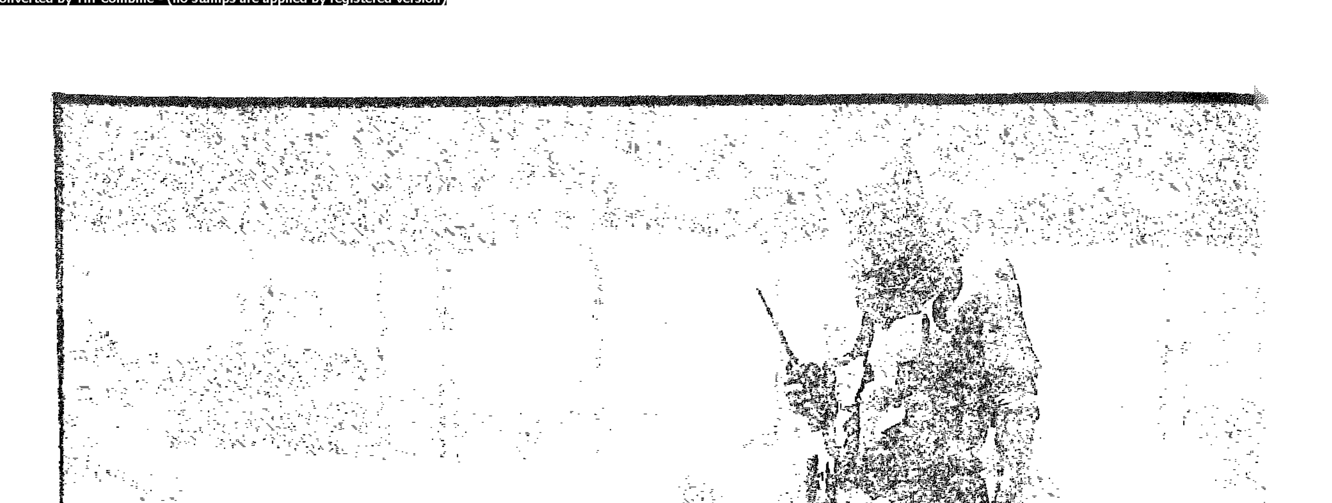
إلى إيلات ..



المباحثات الأردنية - الاسرائيلية (طبريا)



افتتاح المعبر الجنوبي (العقبة - ايلات)

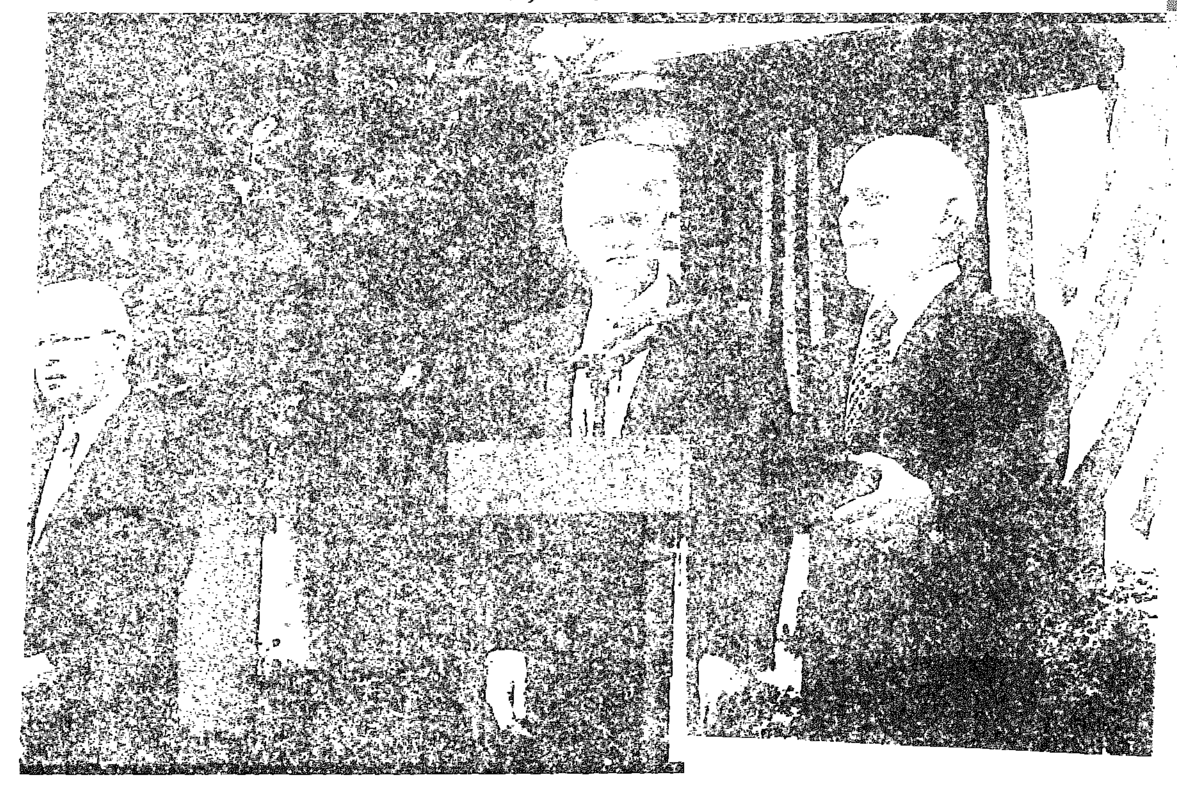


إزالة الألغام من الأراضي المحتلة

اجتماعات لجنة الأمن والحدود (وادي عربة)



لقاء الحسين – رابين (العقبة)



لقاء الحسين – رابين – كلينتون (واشنطن)

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية
(١٠٤٨/١٠/١٩٩٤)

رقم التصنيف : ١٧ر٣٢٧

المؤلف ومن هو في حكمه : خالد ابراهيم العرموطي

عنوان المصنف : ملك السلام (محاولة لصياغة تاريخ)

رؤوس الموضوعات : ١ ـ العلاقات الدولية
٢ ـ السلام

رقم الايداع : (١٠٤٨/١٠/١٩٩٤)

الملاحظات :

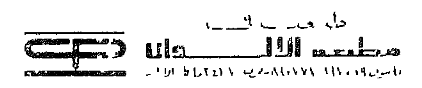
★ ـ تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ألفهرس

مســـــلك الســـــــلام


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)







المؤلف في سطور

- ولد في عمان
- انهى دراستة الابتدائية والاعدادية والثانوية من مدارس الكلية العلمية الاسلامية.
- حصل على درجة البكالوريوس في الادارة العامة من جامعة اليرموك عام ١٩٨٧.
- حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الاردنية عام ١٩٩٠.
- من مؤلفاته السابقة

"فكر الحسين في الميزان" عام ١٩٩٢.

ملك السلام
محاولة لصياغة تاريخ . . . ؟

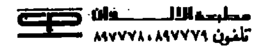
هذا الكتاب

يكشف هذا الكتاب عن الحقائق السياسية لفكر الحسين والتطور التاريخي لعقائده إزاء السلام منذ بداية عقد الخمسينات وحتى عام ١٩٩٤.

انه محاولة لصياغة تاريخ ملك عاصر ويعاصر الاحداث السياسية التي تفاعل معها مؤثراً فيها و متأثراً بها . . .

انه دراسة تحليلية استشرافية تعتمد الاصالة من ناحية وتنتهج المعاصرة من ناحية أخرى . . . توخى الكاتب من خلالها عرض وجهة نظره بصورة موضوعية . . . قدم بها الحقيقة المجردة المشفوعة بالجانب التاريخي . . . المسندة الى معلومات وارقام وحقائق . . . خدمة للعلم والثقافة العربية والحقيقة التاريخية . . . عسى ان يسجل له كشهادة أمام التاريخ . . .

المؤلف


مطبعة الالــــوان
تلفون ٨٩٧٧٧٨٠٨٩٧٧٧٩